الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة ابن خلدون ـ تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

سند بيداغوجي موسوم بـ:

النشاط الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي

الفئة المستهدفة : السنة الأولى ماستر تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

السداسي الثاني

إعداد الدكتور محمد عليلي

السنة الجامعية : 1443ـ1444هـ/ 2021ـ2022

مقدمة

يتضمن هذا السند البيداغوجي دروسا في مقياس النشاط الحرفي والتجاري للسنة الأولى ماستر تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وهي تتطرق لدراسة التاريخ الاقتصادي للغرب الإسلامي(بلاد المغرب والأندلس) في جوانبه الحرفية والتجارية خلال العصر الوسيط، حيث يمكن رصد الواقع الاقتصادي لمختلف الدول التي تعاقبت على حكم الغرب الإسلامي في الأقطار المغاربية الثلاثة بما فيها الأندلس، بالإضافة إلى التعرف على حجم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي كان يتمتع بها الغرب الإسلامي، والتي ساعدته على تحقيق ازدهار اقتصادي .

أما من حيث الدروس التي اشتمل عليها هذا المقياس فقد أحاطت بكل جوانب التاريخ الاقتصادي (الحرفي والتجاري) التي تتعلق بمكانة الحرفة والتجارة في الفكر الإسلامي وأبعادها الحضارية والإمكانيات المتاحة للدول المغاربية والأندلس ، وكذلك الإشارة إلى التحول الاقتصادي الذي واكب التطور السياسي بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب والأندلس وقد مثل القاعدة الأساسية والأولى التي انبنت عليها النهضة الحرفية والتجارية ، مع التطرق للنظم الاقتصادية التجارية، لاسيما التجارية منها، والتي كانت سائدة في المشرق والمغرب الإسلاميين على حد سواء في العصر الوسيط، مع الإشارة إلى مراقبة إلى آليات مراقبة العملية الاقتصادية من قبل السلطة الحاكمة ، ويتعلق الأمر بنظام الحسبة التي عملت الدولة من خلالها على أخلقة الحرف والتجارة بما يحفظ مصلحة الفرد والمجتمع في إطار حفظ الحقوق المادية والمعنوية للمشتري والبائع كذلك ، ومنع كل ما من شأنه أن يخل بالاقتصاد أو يلحق الضرر بالأسواق .

وتبقى الإشارة إلى المنتوجات الصناعية وحركة التجارة التي عرفتها أقطار الغرب الإسلامي هي صلب هذا المقياس، وفي هذا الإطار برزت حواضر ومدن مثلت أكبر المراكز الصناعية والتجارية للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط ، كما أن التنوع الحرفي في هذه الأقطار قد أتاح إيجاد نوع من التكامل الاقتصادي بينها ترجمته حركة التبادلات التجارية البينية، كما أن الموقع الجغرافي لبلاد المغرب (المغارب الثلاثة، الأدنى والأوسط والأقصى) مكن هذه الأقطار، مجتمعة ومنفردة، من التحكم، إلى حد ما ،في تجارة الفضاء المتوسطي، هذا إذن ما تضمنته دروس هذا المقياس .

أما الأهداف المتوخاة من تدريس هذا المقياس أو الدروس فيمكن تلخيصها في العناصر الأساسية التالية:

1ـــ تعميق المعارف الاقتصادية لدى الطالب في مرحلة الماستر والتي كان قد تعرف عليها في مرحلة الليسانس، بشكل يجعله أكثر إلماما وتركيزا .

2 ـــ اكتساب الطالب القدرة على تحليل المعطيات الاقتصادية لتفسير الحوادث التاريخية السياسية والاجتماعية والثقافية للغرب الإسلامي في العصر الوسيط، إذ أنه لا يمكن للطالب أن يفهم السيرورة التاريخية للغرب الإسلامي ما لم يحط بالتاريخ الاقتصادي الذي هو شديد الصلة بالتاريخ السياسي والتاريخ الاجتماعي والتاريخ الثقافي .

3ـــ التعرف على مختلف أنواع الحرف التي كان يمارسها حرفيو الغرب الإسلامي، من حيث خصائصها وأهميتها الاجتماعية، وكذا النظم والآليات التي اعتمدتها دول الغرب الإسلامي طوال العصر الوسيط لتحقيق الازدهار الاقتصادي .

4ـــ التعرف على دور الغرب الإسلامي، وتحديدا بلاد المغرب، في تنشيط التجارة في فضاء البحر المتوسط ومكانتها في التجارة العالمية باعتبارها كانت تمثل وسيطا تجاريا .

5ـــ التعرف على التراث الحضاري التاريخي للغرب الإسلامي من خلال المؤلفات التي عنيت بالتأريخ لاقتصاديات دول الغرب الإسلامي وكذلك تلك المؤلفات التي قعدت للنظم الحرفية والتجارية ، لا سيما كتب الحسبة، وكذا الكتب النوازلية التي تساعد الطالب وتمرنه على استخلاص المادة التاريخية ذات الصلة بالتاريخ الاقتصادي .

ولا بد من التنويه بأن هذا السند البيداغوجي هو حصيلة لسنوات من التدريس في مقياس النشاط الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي، حيث تم تطعيم الدروس بما استجد من مراجع ودراسات أكاديمية حديثة تناولت قضايا التاريخ الاقتصادي في الغرب الإسلامي.

الدرس الأول	الحرفة والتجارة في الفكر الإسلامي

تمهيد:

ليس الإسلام دين عبادة فقط، بل هو دين شامل يجمع بين الدنيا والآخرة، أي بين الدين والمعاملة فبقدر ما عني بالفروض والواجبات الدينية التعبدية بقدر ما شرع للمسلمين ما ينظم لهم شؤون حياتهم اليومية في كل تفاصيلها، منها ما يتعلق بمكاسبهم وأقواتهم، ونعني بذلك المجال الاقتصادي زراعة وصناعة وتجارة، وهي أكثر المجالات التي تشكل التعاملات اليومية للمسلمين وللناس كافة.

لقد أولت الشريعة الإسلامية اهتماما كبيرا لمسألة الحرفة والتجارة باعتبارهما من القضايا التي تواجه المسلم في حياته اليومية، وهي معظم ما يتعامل به الأفراد فيما بينهم، ويتجلى هذا الاهتمام في مجموعة من القواعد الأخلاقية والتنظيمية للحرفة والتجارة التي تضمنتها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، واجتهادات الفقهاء فهي تدخل إذن ضمن الأخلاق والآداب والسلوك الذي يجب أن يتصف به التاجر أو صاحب الحرفة في مجال معاملاته وهي في إطارها العام تتعلق بالحقوق والواجبات التي حددتها الشريعة الإسلامية حفاظا على المصالح العامة والخاصة، فماهي هذه القواعد ؟ وإلى أي مدى التزم بها الحرفيون والتجار في تعاملاتهم اليومية وماهي الغايات أو المقاصد الكبرى من وجود هذه القواعد؟

1ـــ مفهوم الحرفة والتجارة:

1ـــ1ـــ مفهوم الحرفة :

1ـ1ـ1ـــ لغـــــــة:

حرف يحرف انحرف تحرف احرورف أي مال عن الشيء[1] الحرفة بكسر الحاء في اللغة من احترف، أي اكتسب[2]، والحرفة هي الصناعة أي كل ما اشتغل، الإنسان به[3]، يقال يحرف لعياله يقرش يقترش من هنا وهناك، أي يكسب أو يكتسب[4] .

1ـــ ابن منظور: لسان العرب، المجلد الثاني، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر،(د.ت)، ص 839.

2 ـــ المصدر نفسه ، ص 839.

3 ـــ هدي محمدي السيد عبد الفتاح: معجم مصطلحات الحرف والفنون، ط1، بلنسية للنشر والتوزيع، مصر، 1429هـ/ 2008م، ص 42.

4 ـــ ابن منظور: المصدر السابق، ص 839.

والحرفة هي الصناعة، أو الصنعة بفتح الصاد ، والحرفة تعني أيضا في لغة العرب العمل الدائم، فيقال رجل حرفته كذا وكذا، وتعني كذلك المهنة أو صنعة[1] أو أي وسيلة للكسب من زراعة أو صناعة أو تجارة[2]، فهي أي جهد يحصل منه التكسب ويحصل منه الرزق .

1ـــ1ـــ2ـــ اصطلاحا:

الحرفة هي كل ما يشتغل به الإنسان بشكل دائم لتحصيل أو كسب رزق يومه[3] ، أما الحرفي فهو الذي يشتغل بعمل معين ويداوم عليه بصفة منتظمة [4]، ويندرج تحت الحرفة العمل أو العمالة[5] والوظيفة[6] ، وكلها تؤدي معنى واحدا تقريبا وهو الكسب؛ لأنها تحمل صفة الدوام والاستمرارية[7] .

1ـــ2 ـ مفهوم التجارة :

1ـ2ـ1ـ لغـــــــة:

تجر تاجر يتجر تجارة، اتّجر، أي باع واشترى[8]، ويقال يأتجر فلان أي يشتري بعمله الأجر والثواب[9]، والتاجر هو من يبيع ويشتري، جمعه تجُّار وتُجُر (بضم التاء والجيم) وتِجَار(بكسر التاء وفتح الجيم) [10] وهي تعني كذلك تحريك المال بالشراء والبيع قصد الربح[11]، أو التصرف في رأس المال طلبا للربح [12]، والمكان الذي

---

1 ـــ الصنعة وهي الطريقة المنظمة التي تتبع في صناعة عمل يدوي حيث تتجلى مهارة ودقة صاحبها، ينظر أحمد مختار وآخرون : معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الأول، ط1، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، 1429هـ/ 2008م، ص 1324.

2 ـــ المرجع نفسه، ص476.

3 ـــ هدى محمدي السيد عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 46.

4ـــ المرجع نفسه، ص46، مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط،ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر 1425هـ/ 2004م، ص 167.

5 ـــ العمالة بفتح العين أو كسررها تعني مجموع اليد العاملة التي يحتاجها مصنع أو صناعة معينة، ينظر أحمد مختار وآخرون: المرجع السابق، ص 1555.

6 ـــ الوظيفة هي عمل يخضع لقوانين منظمة للحصول على الرزق ، ينظر المرجع نفسه ،ص 2464.

7ـــ المرجع نفسه، ص 45.

8ـــ ابن منظور : المصدر السابق، ص 420.

9ـــ المصدر نفسه ، ص420.

10 ـــ المصدر نفسه ، ص420، 421.

11ـــ أحمد مختار وآخرون: المرجع السابق، ص 284.

12 ـــ هدي محمدي السيد عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 65.

تتم فيه عملية البيع والشراء يسمى متجرا ، ويكون محلا كبيرا حيث يكثر البيع [1] والأرض التي يتاجر فيها وإليها تسمى متجرة [2]، ويقال للسلعة الرائجة سلعة أو بضاعة تاجرة [3]

1ـــ2ـــ2ـــ اصطلاحا:

هي شراء شيء ليباع بالربح ، عرّفها ابن خلدون بقوله:" اعلم أنّ التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيام كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحا "[4]، فالأصل في عملية الشراء والبيع هو تحقيق الربح بقدر معين، حسب طبيعة البضاعة وحال السوق، ويكون ذلك إما في سوق البلد أو في بلد آخر تكون فيه أكثر طلبا ورواجا لحاجة الناس إليها، اللهم إذا كانت هناك عوارض طبيعية أو بشرية تقلل من الربح أو تفضي إلى خسارة.

2ـــ نظرة الأمم السابقة للعمل (قبل الإسلام):

كيف نظرت الأمم السابقة أو الثقافات والفلسفات القديمة للعمل ؟

من دون شك فإنّ الامم السابقة، بما كان لديها من ثقافات وفلسفات نظرت إلى العمل نظرة طبعت بثقافتها وفلسفتها، فقد اعتبرت العمل في غالب الأحيان نوعا من أنواع العبودية والقهر والمهانة ،حتى وأن معظم الأعمال كانت من نصيب العبيد أو الطبقات الدنيا في المجتمعات القديمة على غرار اليونان الذين اعتبروه من اختصاص العبيد والطبقات الدنيا [5]، كان العبيد مجبرين على العمل في المناجم، وإذا ما استرخى أحدهم طلبا للراحة يواجه بالأسواط تلهب ظهره[6]، وفي ذلك اهدار لحقوقه كإنسان عليه أن يأخذ حقه مقابل ما قام به من واجب .

1ـــ أحمد مختار وآخرون: المرجع السابق ، ص 285، مجمع اللغة العربية : المرجع السابق ، ص 82.

2 ـــ الفيروزبادي: القاموس المحيط، دار الحديث، مراجعة أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، القاهرة، مصر، 1429هـ/ 2008م، ص 185.

3ـــ مجمع اللغة العربية: المرجع السابق، ص 82.

4ـــ ابن خلدون: المقدمة، ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1421هـ/ 2001م، ص 494.

5 ـــ عبد الهادي علي النجار: الإسلام والاقتصاد، سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد 63، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1983، ص 24.

6 ـــ ويل ديورانت: قصة الحضارة، الجزء السابع، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت ، لبنان ، (د.ت)، ص50.

لم يختلف الوضع كثيرا عند الرومان فقد كانوا يشغلون العبيد في مختلف المهن، ذلك لأن النبيل كان بإمكانه أن يمتلك مئات من هؤلاء العبيد يقومون بجميع المهن التي يحتاجها[1]، وكانت الفئات الدنيا هي فقط من تمارس الحرف أو التجارة [2]، وفي الغالب كان العبيد والمجرمون وأسرى الحروب هم من يقومون بالأعمال التي تتطلب جهدا وفي مقدمتها الصناعة التعدينية [3]، حتى ليبدو لنا أن العمل الذي يقومون به هو نوع من أنواع العقاب .

3ـــ قيمة العمل في الإسلام:

حث الإسلام المسلمين على العمل لتحصيل أرزاقهم ، فقد قرنه بالعبادة والجهاد، لا بل جعله ضربا من ضروب العبادة والجهاد، فمن خرج في طلب عمل يرتزق منه مع عياله كمن خرج مجاهدا في سبيل الله لقوله تعالى ﴿**إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[4]، وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن العمل والسعي لطلب الرزق هو باب من أبواب العبادة والجهاد لقوله (**السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِين كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ الله وَكَالَذِي يَقُومُ اللَّيْلَ وَيَصُومُ النَّهَارَ**)[5] .

فالرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد مارسوا أعمالا وحرفا مختلفة، رغم أن مهمتهم الأساسية كانت تبليغ رسالات ربهم إلى أقوامهم، إذ أنّ أدم عليه السلام اشتغل بالزراعة[6]، وهي الحرفة الأولى للإنسان

---

1 ـــ أ.ب.تشارلز ورث: الإمبراطورية الرومانية، ترجمة رمزي عبده جرجس، مراجعة محمد صقر خفاجة، مكتبة الأسرة، القاهرة،(د.ت)، مصر، 87.

2 ـــ إبراهيم أيوب: التاريخ الروماني، ط1 ، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 1996، ص 101.

3ـــ ويل ديورانت: المرجع السابق، الجزء العاشر، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د.ت)،ص 215، أ.ب.تشارلز ورث: المرجع السابق ، ص 87.

4 ـــ سورة المزمل، الآية 20

5ـــ أحمد بن ماجة: سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، حديث رقم 2140، المجلد الثالث، تحقيق خليل مأمون شيحا، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1416هـ/1996م، ص 7.

6ـــ محمد بن الحسن الشيباني: كتاب الكسب، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، ط1، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، 1417هـ/1997م، ص 75.

لتحصيل قوته، ونوح عليه السلام اشتغل بالنجارة[1] وإبراهيم عليه السلام كان بزازا [2] أي بائع، البز[3] وداود عليه السلام اشتغل بالحديد لقوله تعالى﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ** ﴾[4]، وإدريس كان عمله الحياكة لقوله تعالى ﴿ **وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ**﴾[5]، وقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنّه قال:(**كَانَ زَكَرِيَا نَجَّارًا**)[6]، وقد اشتغل نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم اشتغل بالرعي، حيث جاء في سنن ابن ماجة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (**مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيًّا إِلاَّ رَاعِيَ غَنَمٍ**) قال له أصحابه: وأنت يا رسول الله! قال (**وَأَنَا، كُنْتُ أَرْعَاهَا لِأَهْلِ مَكَّةَ بِالقَرَارِيطِ**) [7] .

إنّ العمل هو تحصيل لأقوات الناس ومعايشهم التي هي من المقاصد التي تكمل المقاصد الشرعية الكبرى، وقد نهى الإسلام عن الكسل عن العمل، وقد اعتبر تسول الفرد واعتماده على أعطيات الناس مع قدرته على العمل من السلوكيات المشينة التي تحط من قيمته وتضعه محل ازدراء واحتقار الناس، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله:(**لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، ثُمَّ يَغْدُو إِلَى الجَبَلِ فَيَحْتَطِبَ، فَيَبِيعَ فَيَأْكُلَ وَيَتَصَدَّقَ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ**)[8]، وقوله كذلك (**مَا كَسَبَ الرَّجُلُ كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَىَ نَفْسِهِ وَأَهْلِهْ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ**)[9].

وضع الإسلام واجبات للعامل وفي المقابل حفظ له حقوقه، فأما الواجبات فهي:

---

1 ــ المصدر نفسه ، ص 76.

2 ــ محمد بن الحسن الشيباني : الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق محمود عرنوس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م ، ص 20.

3 ــ البز هو الثياب والبزاز هو بائع الثياب والبِزة (بكسر الباء) هيئة اللباس، ينظر ابن منظور: المصدر السابق، المجلد الأول، ص 274، الفيرزبادي: المصدر السابق ، ص 126.

4 ــ سورة سبأ ، الآية 10

5 ــ سورة الأنبياء ، الآية 80

6 ــ أحمد بن ماجة : المصدر السابق، كتاب التجارات ، حديث رقم 2150 ، ص 12.

7 ــ ابن ماجة : المصدر السابق، كتاب التجارات ، حديث رقم 2149 ، ص 12.

8ــ محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد الثاني، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م، ص 899.

9ــ أحمد بن ماجة : المصدر السابق، كتاب التجارات ، حديث رقم 2138 ، ص 6.

ـــ إتقان العمل وتأديته على أحسن وجه مهما كانت نوعيته ، فهو مؤتمن على ما طلب منه، فلا يغش ولا ينتقص منه ولا يقصر فيه أو يهمله، سواء كان العامل يعمل لنفسه(صانع أو حرفي) أو لغيره (أجير)[1]، نستشف ذلك من قوله تعالى ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا** ﴾[2]، كما حث الإسلام على الإتقان في العمل والإخلاص فيه من كل الأوجه، وقد قال رسول الله في ذلك :(**إِنَّ اللهَ يُحِبُ مِنْ أَحَدِكُمْ إِذَا عَمِلَ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ**)[3]، وفي المقابل نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الغش حتى أنه قال: (**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا**)[4]، وهذا فيه إنكار وقبح للغش كبير، فالذي يغش في أي عمل فقد انتزعت منه كل الصفات الحميدة، وهو بذلك يسيء إلى سمعته بين الناس.

ـــ أن يكون العامل أمينا فلا تمتد يده إلى ما استؤمن عليه فيأخذه بدون علم صاحب المعمل أو المصنع، ولا يفشي أسرار من استأجره[5]؛ لأن من شأن إفشاء أسرار العمل أو المصنع أن يعرض صاحبه للخسارة والضرر، حيث غالبا ما تتحدث المنافسة بين أصحاب الحرفة الواحدة أو المتشابهة، وهذا أمر طبيعي في عالم الحرفة أو التجارة .

ـــ ألا يمارس العامل عملا حراما أو فيه إضرار مباشر بالناس أو بمصالحهم كالقمار والسحر[6]؛ لأنّ ذلك يدخل في باب أكل أموال الناس بالباطل وفيها إفساد لعقيدة المسلم ، وهناك من الأعمال ما يكون فيها أذى للنفس، خاصة تلك الأعمال التي يتخذ أصحابها المجازفة بأنفسهم، وفي المحصلة فإنّ كل عمل فيه ضرر مادي كضياع أو تضييع أموال عينية أو نقدية أو ضرر يلحق النفس كالقتل أو نحو ذلك، أو فيه ضرر معنوي (عمل فيه مخالفة لعقيدة المسلمين) فهو حرام.

---

1 ــ الأجير هو مصطلح يطلق على العامل في الفقه الإسلامي وصاحب العمل يسمى المؤجر ، ينظر صادق مهدي السعيد: مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1983، ص 24.

2 ــ سورة الكهف ، الآية 30

3 ــ محمد ناصر الدين الألباني :المرجع السابق، المجلد الأول، ص383.

4 ــ المرجع نفسه، المجلد الثاني ، ص 1094.

5 ــ محمد مجمد الطويل: العمال في رعاية الإسلام، ط1، مكتبة ومطبعة الغد للطبع والنشر، مصر، 1419هـ/، 1998م، ص 96.

6 ــ أبو الوفا مصطفى المراغي: من قضايا العمل والمال في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، مصر، 1970، ص 22.

ـــ أن يلتزم العامل بالعمل عند من استأجره في المدة المتفق عليها ولا يعمل عند غيره إلا بإذن صاحب العمل[1]، ويجب عليه أيضا أن يلتزم بالوقت إذا كان العمل أو الحرفة مستديمة، وإذا كان صاحب صنعة كالخياطة أو غيرها فعليه أن يصنع ما طلب منه في الوقت الذي حدده للزبون وفي هذا احترام للوقت وللعهد ، والوقت هو حق من حقوق صاحب العمل أو المستأجر.

وأما الحقوق التي حفظها فهي :

ـــ اعطاءه ما يستحق من أجر ما يتناسب مع جهده المبذول ومع مهارته أيضا ، لا سيما إذا كان العمل يتطلب جهدا عضليا وفكريا (**اعْطُوا الأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَ عَرَقُهُ**)[2]، والأجير يتلقى مقابل عمله أجرا معلوما مساويا لقيمة جهده ومتفق عليه سلفا حتى يطمئن على استيفاء حقه ويدفعه أو يحفزه ذلك على الإخلاص في العمل[3]، أما إذا كان العمل ذا طابع تجاري فلا يؤخذ في الاعتبار الربح أو الخسارة ، بمعنى أنّ العامل يأخذ أجره في حالة الربح والخسارة كذلك ، فلا يكون عمله مرهون بما يحققه عمله من ربح [4].

ـــ ألا يكلفه فوق طاقته، من حيث ارهاقه بالعمل من الجهد أو الوقت المتفق عليه ،كذلك تكليفه بعمل إضافي لا يدخل ضمن عمله الأصلي المتفق عليه، اللهم إلا إذا زيد له في الأجر برضا العامل، ومن حقه أن يتوقف عن العمل في المناسبات الدينية أو العارضة أو في عطلة أسبوعية إذا كان العمل مستديما، مع ملاحظة أنه إذا كان العامل يهوديا تعطى له العطلة يوم السبت وإذا كان نصرانيا تعطى له يوم الأحد[5]، وهذا في حد ذاته مظهر من مظاهر التسامح الديني الذي عرف به الإسلام؛ ولأن في هذه الاستراحة تجديد النفس والهمة في العمل.

ـــ الاستراحة لأداء الصلوات المفروضةّ إذا اتفق العمل مع أوقات الصلاة، وفي الغالب يستمر العمل وقتي صلاة الظهر والعصر، على أن تكون هذه الاستراحة محددة بالوقت الذي يؤدي فيه العامل الصلاة بوضوئها وقيامها، وإذا كان العمال كثر يفضل أن ينقسموا إلى قسمين: جماعة تؤدي الصلاة وجماعة تعمل

1ـــ صادق مهدي السعيد: المرجع السابق ، 31.

2ـــ محمد ناصر الدين الألباني: المرجع السابق، المجلد الأول، ص 240.

3 ـــ محمد محمد الطويل : المرجع السابق ، ص 85.

4 ـــ جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي: الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب،ط1، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، 1424هـ/2003م ، ص 90.

5 ـــ المرجع نفسه ، ص139.

ثم تخلفها الجماعة التي لم تكن قد صلت فتصلي[1]، وأما صلاة الجمعة فهي واجبة ويجب ألا ينشغل عامل أو صاحب العمل أو تاجر عنها ، لقوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[2]، وهذا الإجراء فيه توفيق بين العمل الدنيوي والعمل الأخروي، بمعنى أن العامل يؤدي حقوق الله وحقوق نفسه، وحقوق أهله وحقوق الناس فيجمع بين هذه الحقوق [3].

ـــ حماية العامل من الأخطار التي قد يتعرض لها، فهناك أعمال تكون محفوفة بالمخاطر بطبيعتها، وإذا ما تعرض العامل لحادث فمن حقه على صاحب العمل أن يتكفل بعلاجه ودوائه لأنه تحت رعايته. والعمل يعط للإنسان قيمته الاجتماعية والأخلاقية، فيشعره بالمسؤولية تجاه عائلته ومجتمعه وكذلك بلده ، روي عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله:" قيمة كل امري ما يحسن " [4].

4ـــ البعد الأخلاقي للتجارة في الإسلام:

للتجارة أخلاق وآداب في الإسلام، وهي ضوابط شرعية أو قواعد شرعية قائمة على التحليل والتحريم، ينبغي على التاجر المسلم أن يتحلى بها في معاملاته في الشراء كما في البيع، سواء مع المسلمين أو غير المسلمين؛ لا بل هو ملزم بها بصفته مسلما؛ لأن الأخلاق مبدأ إنساني لا تتجزأ أو تقتصر على أبناء دين أو عرق معين، ثم إن الالتزام بهذه الضوابط يحصل منه النفع للبائع والمشتري وللمجتمع كله ويحقق السلم الاجتماعي بين الناس، وعليه يمكن استعراض هذه الأخلاق أو القواعد في العناصر التالية:

4ـــ1ـــ الصدق في المعاملة :

الصدق والأمانة في المعاملات التجارية من أنبل الخصال التي يجب أن يتحلى بها التاجر المسلم، وجزاء التاجر الصدوق عظيم عند الله، وهو أن يكون في الجنة مع الصديقين والشهداء لقوله صلى الله عليه وسلم (**التَّاجِرُ الأَمِينُ الصَّدُوقُ مَعَ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ القِيَّامَةِ**)[5]، والرسول صلى الله عليه وسلم كان تاجرا قبل بعثته،

---

1 ـــ سمير محمد جمعة العواودة : واجبات وحقوق العمال في الشريعة الإسلامية مقارنة مع قانون العمل الفلسطيني (رسالة ماجستير)، جامعة القدس، 1431هـ/2010م ، 95.

2 ـــ سورة الجمعة ، الآية 9.

3 ـــ جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي: المرجع السابق، ص 610.

4 ـــ أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، تقديم واعتناء محمود الأرناؤوط، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1999ص56، ابن خلدون : المصدر السابق، ص 505 .

5 ـــ أحمد بن ماجة : المصدر السابق، كتاب اتجارات ، حديث رقم 2139 ، ص 6.

وقد جمع كل الفضائل والأخلاقية الحميدة، على رأسها الصدق والأمانة، حتى عرف بالأمين، فكان ذلك مما دفع خديجة بنت خويلد رضي الله عنها للزواج به بعدما رأت في تلك الخصال ، وهذا كفيل بالاقتداء به.

والسلوك الذي يترجم صدقية وأمانة التاجر هو أن يلتزم ببيع بضاعة صالحة غير مغشوشة أو فاسدة، وفي هذا الباب عليه أن يظهر عيوبها ولا يخفيها عن الناس، ولا يعرضها في جهة أو موضع مظلم[1]، بحيث يُفَوِّت الفرصة على المشتري في أن يرى عيوبها، بل من حق المشتري أن يعاين ما يشتري، وهذا يسمى تدليسا، أي كتمان عيب السلعة عن المشتري[2]، وهو تمام كبيع شيء مجهول في حكم الغيب وهو ما يسمى بالغرر[3]، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن إخفاء عيوب السلعة المعروضة للبيع لقوله صلى الله عليه وسلم **(الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَهُ لَهُ)**[4]، وعن الإمام البخاري(ت. 256هـ/869م) في صحيحه روى عن عقبة بن عامر أنه قال:" **(لاَ يَحِلُّ لِامْرِئٍ يَبِيعُ سِلْعَةً يَعْلَمُ أَنَّ بِهَا دَاءً إِلاَّ أَخْبَرَهُ)** [5].

ولا بأس للتاجر أن يروج سلعته ويغري الزبون بشرائها من خلال عرضها عرضا مغريا وجذابا، وهي ما تسمى وسائل الدعاية والترويج للمنتوجات في عصرنا اليوم وهي طرق مشروعة إذا كانت تتوافق مع الوصف الحقيقي للبضائع المروج لها، صدقا وليس كذبا، وفي هذا السياق روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لأحد التجار: " لا بأس أن تزين سلعتك بما فيها "[6].

---

1 ــ ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتب الإعلام الإسلامي، 1976، ص 214.

2 ــ الفيروزبادي : المصدر السابق ، ص 557.

3ــ الغرر في اللغة يعني الخطر وهو مصدر لفعل غر أي خدع وتحايل و أطمع بالباطل ، واغتر أي قبل بالخدعة دون أن يدري ، وبيع الغرر هو ما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول ،مثل بيع السمك في البحر والطائر في الجو أو ما في بطون الإناث من الأنعام والدواب ، ينظر ابن منظور: المصدر السابق، المجلد الخامس، ص 3232ـ 3234، عبد الكريم بصديق: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين (6ــ9هـ/12ـ15م) ، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أحمد بن بلة ، وهران، 2018 ، ص 352.

4 ــ أحمد بن ماجة :المصدر السابق، كتاب التجارات ،حديث رقم 2246 ، ص 58 ، محمد ناصر الدين الألباني : المرجع السابق، المجلد الثاني ص 1136 .

5 ــ البخاري : صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دمشق ، 1423هـ/ 2002م ، ص 501.

6 ــ جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي : المرجع السابق ، ص 105.

ويدخل في صدق المعاملة عدم التطفيف[1] في الميزان لقوله تعالى ﴿ **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ. الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ. أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ. لِيَوْمٍ عَظِيمٍ. يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾[2]، والتطفيف في الميزان هو على نحوين بالنقصان إذا كان المطفف هو المعطي للسلعة أو نحوها وبالزيادة إذا كان المطفف هو الآخذ لها[3] .

وفي المقابل ينبغي على من يشتري بضاعة أو غيرها، سواء كان تاجرا أو ذا حاجة بها ألا يبخس صاحبها في الثمن فيقع ظلم عليه، وفي ذلك يقول الله تعالى﴿ **وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾[4].

ويجب أن يتوفر بين البائع والمشتري عنصر الرضا؛ لأن شعور أحد الطرفين بعدم الرضا، سواء من البائع الذي قد يرى أنه باع بضاعته بأقل من ثمنها المستحق أو من المشتري الذي قد يرى ما اشتراه فيه غش أو أكثر من ثمنه، فان كل هذا يخل بعملية البيع من الناحية الشرعية والأخلاقية ، وقد يكون في ذلك أكل لمال أحد الطرفين بغير وجه حق ،لقوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾[5].

4ـــ2 ـــ الوفاء بالعهد:

إذا كان بين البائع والمشتري عهدا والتزاما، فعلى الطرفين الالتزام به حتى لا يلحق الضرر بأحدهما وفق قاعدة لا ضرر ولا ضرار"، والوفاء بالعهد هو ضمان لحقوق الطرفين البائع والمشتري معا ، ثم إن المسلم ملزم بالوفاء بالعهد في جميع معاملاته، سواء كانت تجارية أو غيرها، من منطلق ما جاء في كثير من الآيات القرآنية الدالة على ذلك، مثل قول الله سبحانه وتعالى في سورة النحل ﴿**وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ**﴾[6] وقوله كذلك في سورة

1ـــ التطفيف هو كل شيئ قليل غير تام، والتطفيف مصدر للفعل طف أو طفف، وهو يعني البخس في الكيل والوزن ونقص المكيال، ينظر ابن منظور: المصدر السابق ، المجلد الرابع ، ص 2681، الفيروزبادي : المصدر السابق، ص 1008.

2 ـــ سورة المطففين ، الآية 1،2،3.

3 ـــ اخلاق التاجر المسلم ، ص 51 .

4 ـــ سورة الأعراف، الآية 85.

5 ـــ سورة النساء ، الآية 29.

6ـــ سورة النحل ، الآية 91.

الإسراء ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا**﴾، وإذا باع البائع بضاعة أو شيئا ما واتفق مع المشتري ووقع البيع بينهما بالرضا، فلا يجوز أن يحل البائع بالاتفاق، فيبيع لآخر غيره ، أو أن يقوم أحدهم بشراء بضاعة برفع الثمن، وهو يعلم أن غيره قد سبقه إليها بالشراء، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه سلم في هذه المسألة قوله (**لاَ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ**) [1].

4ـــ3ـــ الكسب الحلال :

يتحقق الكسب الحلال بالنهي والابتعاد عما يخالفه من كسب حرام، رغَّب الإسلام في الكسب الحلال ورهَّب من الكسب الحرام، فعلى التاجر أن يتحرى عن الأموال التي يكسبها من نشاطه التجاري، بحيث تقوم تجارته على بيع وشراء ما هو حلال من البضائع أو غيرها، وبالطرق المشروعة، فلا يشتري أو يبيع محرما كالخنازير أو الخمور[2] أو غيرها، أو كل ميتة من الأنعام [3]، وحرمة الخنزير والميتة والخمر قطعية بنص الآيتين ، الأولى في قوله تعالى ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾[4]، والثانية في قوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**،﴾[5]، وما حرم لذاته حرم بيعه، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم بشأن تحريم ما ذكر(**إنَّ اللهَ ورسولَه حرَّم بيعَ الخمرِ والميتةِ والخنزيرِ والأصنامِ**) [6]، أو ما هو وسيلة إلى الحرام وإن كان حلالا ،كأن يبيع للنصارى خشبا أو حديدا وهو يعلم بأنهم يصنعون من هذه المواد شعارات دينية مثل صناعة الصلبان وغيرها مما يخالف عقيدة المسلمين[7]،

---

1 ــ البخاري : المصدر السابق ،كتاب البيوع ، الحديث رقم 2139، ص 514.

2 ــ والمخدرات هي الأخرى تأخذ حكم الخمر في الحكم الشرعي ، وبالتالي فهي من البيوع المحرمة ، وللأسف أصبحت المخدرات في عصرنا هذا من الظواهر السلبية الخطيرة التي ابتليت بها كل المجتمعات، مسلمة او غير مسلمة، لا سيما في أوساط الشباب ، وهي أشد فتكا من الخمر .

3 ــ عبد الناصر بن خضر ميلاد: البيوع المحرمة والمنهي عنها ـ دراسة فقهية مقارنة ــ ، دار الهدي النبوي، مصر، توزيع دار الفضيلة، المملكة العربية السعودية، (د.ت) ، ص 43.

4 ــ سورة البقرة ، الآية 172.

5 ــ سورة المائدة ، الآية 90.

6 ــ أبو داود: سنن أبي داود ،كتاب البيوع، الحديث رقم 3486، الجزء الخامس، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، طبعة خاصة ، دار الرسالة العالمية، دمشق ، سوريا ، 1430هـ/ 2009م، ص350.

7ــ صالح شريف كميل:" النشاط الاقتصادي لغير المسلمين في الدولة الإسلامية ـ دراسة فقهية ــ "، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 15، نابلس فلسطين ، 2001، ص 103.

وهذا تبعا لمقولة وسيلة المقصود تابعة للمقصود[1]، بمعنى أن حكم الوسيلة من حكم الغاية أو الهدف، أي أنّ كل وسيلة تؤدي إلى حلال فهي حلال والعكس فإنّ كل وسيلة تؤدي إلى حرام فهي حرام، ويدخل في الكسب غير الحلال شراء بضاعة مسروقة ، سواء علم بها أو غلب عليه الظن بأنها مسروقه لارتيابه في صاحبها[2].

أما الربا فهو من معدود في الكسب المحرم والذي شددت على حرمته النصوص الشرعية ، لا بل إن الله توعد الفئة المرابية بالحرب هو ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ففي مسألة تحريمه القطعي وذم الفئة المشتغلة نستدل بقوله تعالى ﴿ **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ** ﴾[3]، وفي مسألة التمادي في هذا الأمر مما يستوجب إعلان الله الحرب على من فعل ذلك نستدل بقوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ**﴾[4] ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾[5].

والربا يدخل ضمن أكل أموال الناس بالباطل استغلالا لأوضاعهم، واعتداء على حقوقهم، وتضييقا عليهم في أرزاقهم ، والمرابون هم الفئة التي أعلن الله ورسوله عليها الحرب في القرآن، ويكفي هذا دليلا على تحريم الربا .

وهناك بيوع نهى عنها الرسول صلى الله عليه وسلم وهي بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو نضوجها كأن يبيع فاكهة أو ماشابها وهي ماتزال لم يحن موعد قطافها لقوله صلى الله عليه وسلم (**لاَ تَبْتَاعُو الثَمَرَ حَتَىَ يبْدُو**

---

1 ــ المرجع نفسه ، ص 106.

2 ــ فيما يخص بيع بعض أجزاء الميتة كالجلد والصوف والوبر أجازه جمهور الفقهاء، باستثناء الشافعية الذين قالوا بعدم الجواز، ويبدو أن من أجازوا البيع قد استدلوا بحديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ روي عنه أن مر بشاة ميتة فقال: هلا استمتعتم بإهابها ؟ قالوا: إنها ميتة، قال: إنما حرم أكلها "، ينظر عبد الناصر بن خضر ميلاد: المرجع السابق، ص94، البخاري : المصدر السابق، كتاب البيوع ، حديث رقم2221، ص 530.

3 ــ سورة البقرة ، الآية 274، 275.

4 ــ سورة البقرة ، الآية277، 278.

5 ــ سورة آل عمران ، الآية 130

صَلاَحُهُ، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الآفَةُ)[1]، وعلة ذلك أنّ الثمر قد يصيبه التلف قبل نضوجه فيخسر المشتري أمواله، وفي هذه الحالة يكون البائع قد أخذ من المشتري مالا بغير وجه حق، هذا فضلا عما قد يتسبب ذلك في نزاع بين المشتري والبائع، لقوله صلى الله عليه وسلم(**لَوْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ ؟**)[2].

ويدخل في الكسب الحلال كل ما ليس فيه استغلال لأحوال الناس، فيجب على التاجر ألا يكون مستغلا لأحوال الناس متربصا بهم من أجل الربح فيلجأ إلى الاحتكار، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم **(مَنْ احْتَكَرَ حَكْرَةً يرِيدُ أَنْ يُغْلِي بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهُوَّ خَاطِئٌ)**[3]، أو بيع فيه استغلال لأحوال الناس واستغفال لهم كأن يتلقى سلعة لوحده فيبعها بما يشاء والناس في جدب وقحط[4]، أو يلجأ إلى الحيلة لضمان الربح الوفير فيتفق مع مشتري مزعوم ليزيد على الثمن المعروض، ويكون المشتري الحقيقي الذي اشترى بأكثر من السعر الذي عرضه المشتري المزعوم محل استغفال[5] وهذا النوع من البيع يسمى النجش[6].

وقصارى القول هو أن الحكمة من حث الإسلام المسلمين على توخي المال والكسب الحلال بالطرق المشروعة في معاملاتهم التجارية هو الحفاظ على حقوق الناس، فلا تظالم بينهم .

4ـ4ـ. السهولة و السماحة في الشراء و البيع:

ويقصد بذلك الليونة واللطافة في التعامل بين البائع والمشتري لقوله صلى الله عليه وسلم **(رَحِمَ اللهُ امْرِءًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ، سَمْحًا إِذَا اشْتَرَى، سَمْحًا إِذَا اقْتَضَى)**[7]، ومعنى هذا أن المسلم إذا كان بائعا فلا يضيق على المشتري في الثمن وإذا كان مشتريا فلا يشاحح في الثمن حتى ينزل بالبائع إلى ما هو أقل من رأس ماله أو ما يسمى بهامش الربح، وفي هذا السياق يقول أبو الفضل الدمشقي:" ويجب على التاجر أن يعتمد

---

1 ــ أبو الحسين مسلم النيسابوري: صحيح مسلم، كتاب البيوع حديث رقم 1534، المجلد الثاني، تحقيق نظر محمد الفاريابي، ط1، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1427هـ/2006م ، ص 714.

2 ــ المصدر نفسه ، 730.

3 ــ محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المجلد 7 ، ط1 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001 ، ص1087.

4 ــ عبد الحليم الجندي : الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ت)، ص 159.

5 ــ المرجع نفسه، ص 161

6 ــ النجش هو التزايد في البيع وهو تواطؤ البائع مع رجل أو مشتري مزعوم وهو الناجش فيمدح سلعته ويرفع ثمنها متظاهرا بشرائها ، فيزيد في ثمنها، ينظر الفيروزابادي : المصدر السابق ، ص 1584.

7 ــ البخاري :المصدر السابق، كتاب البيوع ، حديث رقم 2076 ، ص 500.

المسامحة في البيع فإنّها أحد أبواب المعيشة ومجلبة للرزق وذلك بأن يقرر التاجر في نفسه أنّه إذا ربح دينارا واحدا مثلا كان نصفه موقوفا على المسامحة " [1].

ومما يدخل في باب السهولة والسماحة هو أن ينظر التاجر مدينا معسرا أي يمهله من الوقت ما يستطيع فيه أن يسدد دينه أو يتجاوز عنه بالكلية لقوله تعالى ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[2] و لقوله صلى الله عليه وسلم (**كان رجُلٌ تاجرٌ يُدايِنُ النَّاسَ فَإِذَا رَأَى إِعسَارَ المُعْسِرِ قَالَ لِفَتَاه: تَجَاوَزْ لَعَلَّ اللهَ يَتَجَاوَزُ عنَّا فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهث**) [3].

ومن الأمور التي تخرج التاجر عن السماحة هي اللجوء إلى الحلف على ثمن السلع أو حتى بالكذب ، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن هذا السلوك المشين والقبيح بقوله (**الحَلِفُ مَنْفَقَة لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَة لِلبَرَكَةِ**) [4]، وكل هذا يلخصه أبو الفضل الدمشقي في قوله :" وليعلم أنّ إفراط الحرص في طلب الفائدة ربما كان سببا في الحرمان وأنّ شدة الاجتهاد في طلب الربح طريق إلى الخسران " [5].

إنّ هذه الصفات أو الأخلاق أو القواعد التجارية التي تم استعراضها هي مطلقة يتعامل التاجر المسلم بموجبها مع جميع الناس، سواء كانوا مسلمين أو غيرهم، فالمسلم مطالب بأن يكون صادقا وأمينا ونزيها مع الكل، لا كما كان يفعل اليهود في معاملتهم في البيع مع العرب قبل الإسلام، حيث يتعاملون فيما بينهم على نحو يختلف مع سواهم، فيكون عندهم ذلك بمنزلة أصول وقواعد التجارة عندهم، وقد قال الله تعالى فيهم ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[6]، تشير هذه الآية إلى أنّ اليهود كانوا يخونون الأمانات التي للعرب(الأميين) مدعين زورا وكذبا أنه لا حرج في أكل مال من لم يكن على دينهم وقد وزعموا كذبا أن الله أحلها له [7].

---

1 ــ أبو الفضل الدمشقي : المصدر السابق ، ص 61.

2ــ سورة البقرة ، الآية 280.

3 ــ المصدر نفسه ، ص 500.

4 ــ المصدر نفسه، ص 502.

5 ــ أبو الفضل الدمشقي : المصدر السابق ، ص 60.

6ــ سورة آل عمران ، الآية 75.

7 ــ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، المجلد الثالث، تحقيق مصطفى السيد وآخرون، ط1، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، مصر، 1421هـ/ 2000م ، ص91.

ويجب التنويه بأن هذه القواعد احتوتها كتب الحديث والفقه والتي أفرد لها أصحابها أبوابا اعتنوا فيها بالتفسير والشرح والاستدلال بالنصوص الشرعية، سواء في المشرق أو في المغرب الإسلاميين، وقد كان لكتب النوازل الفقهية بالغ الأهمية في التفصيل في مسائل البيوع ، يمكن الرجوع إليها للاستزادة والاستفادة في التعرف أكثر على كل ما يتعلق بالبيوع وأحكامها الفقهية عند جمهور العلماء .

5ـــ البعد الاجتماعي للتجارة :

إذا كانت الفائدة الأصلية والطبيعية في التجارة هي تحقيق الربح لصاحبها، فإنّ لها في الإسلام بعدا اجتماعيا يظهر في جوانب ومجالات مختلفة في مقدمتها التكفل بالفقراء والمعوزين الذين لا يستطيعون ضربا في الأرض، وقد نهى الإسلام عن الغنى الفاحش الذي يجعل هم الكثير من الناس فقط جمع الثروة وتكديسها، من حيث أنّ المال هو مال الله الذي يرزق به الناس، ومن ثم وجب إنفاقه في الطرق الشرعية ومنها الزكاة التي هي الركن الثالث في الإسلام، أي أنها فرض كبقية الفروض الدينية الأخرى، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى ﴿**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾.[1]

الزكاة نظام اقتصادي إسلامي يحقق التكافل والتعاون الاجتماعي وغايته الأخذ بيد الفقراء والمعوزين من قبل الأغنياء أو ممن زادت أموالهم عن حاجاتهم الضرورية، وهي من أركان الإسلام واجبة ومفروضة على الأغنياء ، بموجب صريح الآية ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾[2]، ﴿ **والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم**﴾[3]، وقد ذكرها الله في القرآن مقرونة بالصلاة لعظم مكانتها وأثرها على الفرد والمجتمع، فإذا كانت الصلاة ركن روحي تعبدي بين الإنسان وخالقه، فإن الزكاة هي ركن مادي تعبدي بين الإنسان والإنسان لإرضاء خالقه، من حيث أن الزكاة هي تزكية للمال وطهارة للنفس كما تشير إلى ذلك الآية السابقة.

والصدقات هي وجه آخر من أوجه الإنفاق من المال الزائد عن الحاجة ومظهر من مظاهر التكافل والتراحم في المجتمع الإسلامي، وقد تضمن القرآن الكريم آيات كثيرة، وكذلك كتب الصحاح والسنن أحاديث كثيرة ترغب المسلمين وتحثهم على الصدقات، منها قوله تعالى﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا**

---

1 ـــ سورة الحشر ، الآية 7.

2 ـــ سورة التوبة ، الآية 103

3 ـــ سورة المعارج ، الآية 24 و25

كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[1].وقد رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في فضل الصدقة منها قوله (**تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِتَمْرَةٍ فَإِنَّهَا تَسُدُّ مِنَ الجَائِعِ وَتُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَارَ**)[2]، وقوله كذلك:(**دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَدَقَةِ**)[3].

وهكذا يكون للزكاة وللصدقة فائدة على المزكي والمتصدق والمزكى والمتصدق عليه فالأول يدخر ثوابهما عند الله وهو أجر معنوي يدخل في ميزان حسناته ، أما الثاني فيستفيد منهما ماديا بإعالة نفسه وعياله.

ولا يقتصر الدور الاجتماعي للتجارة على التكافل الاجتماعي فحسب بل إنها تساهم في ربط علاقات اجتماعية بين المجتمع، فعلى المستوى المحلي نجد أن الحرفي أو التاجر الذي يلتزم بالأخلاق الفاضلة والآداب الإسلامية في تعامله مع الزبائن يكتسب سمعة طيبة في أوساط المجتمع ، فيكون الإقبال على حرفته أو بضاعته واسعا، وغالبا ما يرتبط بصداقات، وكثرا ما نلاحظ هذا في واقعنا اليومي.

أما على المستوى الخارجي، فإن التجارة خارج المدينة أو خارج البلد تتيح للتجار التعرف على مجتمعات وشعوب أخرى والاحتكاك بهذه المجتمعات والشعوب من شأنه أن يولد تأثرا وتمازجا بين الأنماط والعادات الاجتماعية والأخلاق، لا سيما وأن بعض التجار كانوا يمكثون مدة طويلة خارج بلادهم، وهو ما يتيح لهم الوقوف على عادات وتقاليد المجتمعات التي يخالطونها في التجارة، ويحدث العكس أيضا حيث ينتقل التأثير من التجار إلى السكان المحليين، لا سيما التقاليد الروحية المرتبطة بالإسلام ، وهذا ما كان قائما في السودان الغربي مثلا[4]، وقد يكون هذا التأثير في أبلغ صوره حينما ينتهي الأمر بالتاجر بالزواج من أهل المنطقة المتاجر فيها، وحتى في جنوب شرق آسيا حث تزوج الكثير من إندونيسيات[5].

---

1 ـــ سورة البقرة ، الآية 267.

2 ـــ محمد ناصر الدين الألباني : المرجع السابق ، المجلد الأول، ص 568.

3 ـــ المرجع نفسه ، ص 634.

4 ـــ عصمت عبد اللطيف دندش: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م، ص 168.

5 ـــ علاوي مزهر مزعل المسعودي: "انتشار الإسلام في جنوب آسيا وجنوب شرقها "، مجلة آداب الفراهيدي، عدد 3، جامعة تكريت، بغداد، 2010، ص324.

واللافت للانتباه أيضا هو أن التجارة كانت فرصة للحجاج للارتحال إلى مكة مع القوافل التجارية حيث تطول المدة وبعضهم كان يجمع بين التجارة والحج باعتبار أن ما يجنيه منها يوفره لنفقات الحج ذهابا وإيابا لبعد المسافة [1].

ـــ حصول النفع للمجتمع مما يوفره التجار من أقوات للمسلمين في السوق وما يجلبه من بضائع أخرى يحتاجها الناس في حياتهم اليومية كالثياب والحلي و مختلف الأغراض التي يتم استخدامها في أنشطة مختلفة ، لذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشجع التجار على الضرب في الأرض والسفر إلى أماكن مختلفة للحصول على ما ينفع الناس وتزويد السوق بالبضائع لتحقيق الكفاية حتى لا تعطى الفرصة للمحتكرين فيحدث الضرر للمسلمين [2].

6ـــ البعد العلمي والثقافي للتجارة:

هل للتجارة علاقة بالثقافة ؟

لا شك أنّه كان للتجارة دورا لا يستهان به في الثقافة في العصر الإسلامي الوسيط من حيث أنها مثلت عاملا مهما أو وسيلة مهمة في تطور العلوم والثقافة ويظهر ذلك في ما يلي :

ـــ كان طلاب العلم والعلماء يستأنسون بالقوافل التجارية في رحلاتهم إلى مختلف المناطق التي يرغبون في الوصول إليها، ذلك أن التجار كانوا يسيرون في مسالك وطرقات معلومة بما يوفر لهم قدرا كبيرا من الأمن ولا بأس من أن نجد بعضا ممن كانوا يرحلون في طلب الحديث مثلا، يخرجون في تجارة لهم لتحقيق هدفهم، منهم محمد بن تميم حفيد أبي العرب الذي رحل إلى الأندلس سنة 416هـ[3]، كما أن الكتب كانت تشكل في بعض الأحيان جزءا من البضاعة التي تحملها القوافل، وقد حدثنا الشماخي عن ذلك العدد الكبير من الكتب التي وصلت إلى الإمام الرستمي عبد الوهاب بن عبد الرحمن 171ـــ208هـ/

1ـــ نوال عبد الرحمن الشوابكة: أدب الرحلات الأندلسية والمغربية حتى نهاية القرن التاسع الهجري، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1428هـ/2008م، ص 47.

2 ـــ جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي: المرجع السابق، ص 116.

3 ـــ الحسين بن محمد شواط : مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الجزء الأول ، ط1، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1411هـ ، ص213.

787ـــ823م) بعد أن بعث من يشتريها له من المشرق بألف دينار[1]، وكان تجار الأندلس أيضا يجلبون الكتب من المشرق باعتبار أن عددا منهم كانوا تجارا علماء [2].

ويجب التنويه في هذا السياق أن منطقة توات أدت دورا بالغ الأهمية في العهود المتأخرة من العصر الوسيط في مجال تجارة الكتب والمخطوطات، وقد ساعدها موقعها الجغرافي في تأدية هذا الدور، حيث مثلت نقطة ارتكاز تجارية ومحطة عبور للقوافل فلم يكن من الغريب أن يشد إليها العلماء وطلاب العلم رحالهم إليها طلبا لنفائس الكتب والمخطوطات التي راجت تجارتها رواج الذهب[3] .

ـــــ مختلف الرحالة والجغرافيين كانوا يرتحلون مع القوافل، ولذلك فإنّ التجارة قدمت خدمات كبيرة لعلم الجغرافيا، من حيث أن التاجر كان يقدم معلومات مفيدة عن المسالك والطرقات وعن البلدان التي يحل بها[4]، لا بل إنه في بعض الأحيان كان للتاجر هدفان؛ التجارة وما يصيب منها من مكاسب وأرباح والاستكشاف الجغرافي، وما يحصل منه من معلومات جغرافية واقتصادية عن المناطق التي كان يرتحل إليها في تجارته فيها استفادة لنشاطه التجاري، فعلم الجغرافيا إذن يدين للتجارة بما حققه من تطور، ذلك أن الكثير من الجغرافيين كانوا تجارا في الأصل[5]، ولا شك في أن المنفعة على هذا النحو كانت متبادلة بين الجغرافيا التي تحيط التجار بكل المعلومات التي تفيدهم عن الأقاليم والطرق التي يسلكونها، والتجارة تقدم للجغرافيين والرحالة ما يعينهم على رحلتهم[6] .

ـــــ التجارة كانت عاملا رئيسا في نشر الإسلام واللغة العربية والحضارة الاسلامية في إفريقيا وجنوب شرق آسيا، ففي السودان الغربي مثلا كانت التجارة طبعا العامل الرئيس في تحقيق ذلك الهدف، وعلى هذا الأساس ارتبط انتشار الاسلام، والثقافة الاسلامية بازدهار التجارة، فاللغة أصبحت لغة الدين والثقافة

---

1 ـــ الشماخي : سير الشماخي ، الجزء الثاني ، تحقيق محمد حسن ، ط1،دار المدار الإسلامي، بيروت ، لبنان ، 2009م ، ص 290.

2 ـــ أوليفيا ريمي كونستابل : "التجار المسلمون في تجارة الأندلس الدولية "، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، الجزء الثاني، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، 1998، ص 1069.

3 ـــ كرزيكة علي : "أثر القوافل التجارية على صناعة الكتاب المخطوط في إقليم توات"، مجلة آفاق علمية، المجلد 9، عدد 2، المركز الجامعي تمنراست، 2017، ص 162.

4ـــ شاكر خصباك : موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، الجزء الأول، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، دار فارس للنشر والتوزيع عمان ، 1995، ص 444.

5 ـــ علي بن عبد الله الدفاع: رواد علم الجغرافيا في الحضارة العربية الإسلامية، ط2، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1414هـ/1993م، ص 57.

6 ـــ نوال عبد الرحمن الشوابكة: المرجع السابق ، ص47.

والتجارة في هذه الأقاليم[1]، وغالبا ما كان يرافق الفقيه أو العالم المستكشف القافلة المتجهة إلى السودان الغربي، لا بل إنّ بعض الفقهاء مارسوا مهنة التجارة[2]، فأفادتهم في حمل رسالة الإسلام إلى هذه الديار بالإضافة إلى ما كانوا يحملونه من بضائع، وقد ساهم في حملها التاجر السني والإباضي وحتى الصفري.

أما في جنوب شرق آسيا فإن مهمة التجار العرب الذين انطلقوا صوب هذه المناطق كانت دعوة شعوب هذه المنطقة إلى الإسلام بالإضافة إلى مهمتهم الأصلية وهي التجارة وقد استجابت هذه الشعوب لدعوة الإسلام لما لمسوه من حسن معاملة التجار لهم في البيع والشراء صدقا وأمانة ووفاء بالعهد، وبعد أن أدركوا أن هذه الصفات والأخلاق هي من أثر عقيدة الإسلام[3].

ـــــ ساهمت التجارة في تطور علم التوثيق، حيث أن المعاملات التجارية بين التجار المسلمين وبين غيرهم كانت تتطلب تحرير عقود البيع والدين والرهان وتوثيقها لحفظ حقوق البائع والمشتري والذي يقوم بالتوثيق ، والعلة في ذلك هي أن أمزجة الناس وأحوالهم قد تتغير وقد تتقلب قلوبهم فقد يكون المتعاملان على وفاق وقت البيع والشراء ثم تستحكم بينهما العداوة لأمر ما؛ فيتنكران لبعضهما البعض أو يزيد أحدهما على الآخر أو ينقص في المقدار من الدين أو قد يحدث طارئ كموت أحدهما[4] لكل هده الأسباب أو الاحتمالات كان الأحوط توثيق ما يجري بينهما من معاملات، سواء كان دين أو رهن وغيره [5]، وعلم التوثيق بدوره ساهم في تطور الوراقة نظرا إلى تزايد الطلب على الورق من قبل الناسخين والموثقين للعقود ، فازدهارها مرتبط ومرهون بالطلب عليها [6].

ـــــ تطور التجارة يعني زيادة الثروة المالية الحاصلة من الأرباح التي يجنيها التجار، وهذه الثروة المالية هي التي ينفق منها لإنشاء المؤسسات الثقافية والتعليمية مثل المساجد والمكتبات والزوايا وغيرها، سواء يتم ذلك عن طريق تبرعات الميسورين من التجار أو نفقات الدولة التي تجنيها مما تحصله من ضرائب شرعية، وأحسن مثال يمكن أن نستدل به في هذا الشأن هو ما كان على أيام الدولة الرستمية حيث ساهم النشاط التجاري في انتعاش العمران وما يتصل به من مشاريع ثقافية، مثل مكتبة المعصومة في تاهرت.

---

1 ـــ عصمت عبد اللطيف دندش : المرجع السابق ، ص 168.

2 ـــ جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984، ص 282.

3 ـــ علاوي مزهر مزعل المسعودي: المرجع السابق ، ص326.

4 ـــ علاء أحمد صبح: "أحكام التوثيق في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي (دراسة مقارنة)"، مجلة روح القوانين، المجلد الأول، عدد 88، جامعة طانطا ، مصر، 2019 ، ص31.

5 ـــ حسام الدين بن موسى عفانة: أخلاق التاجر المسلم وآدابه، ط1،جامعة القدس، 1426هـ/2005م ، ص45.

6 ـــ عبد الكريم بصديق: المرجع السابق ، ص 525، 526.

خلاصة :

من خلال ما تم استعراضه نستنتج أن الحرفة والتجارة حظيتا باهتمام كبير في التشريع الإسلامي من خلال تلك القواعد والاحكام الفقهية المنظمة للمعاملات التي تتم بين الناس في الكسب، أي تنظيم العملية الاقتصادية وفق الأحكام الإسلامية، فالعمل له مكانته في الإسلام، وقد ترتقي هذه المكانة إلى مرتبة العبادة والجهاد في سبيل الله إذا التزم العامل، مهما كان نوع العمل الذي يمارسه، بالقواعد الشرعية وبالأخلاق والآداب الإسلامية، والتاجر كذلك إذا التزم بها كان مع الشهداء والصديقين وهي من أعلى المراتب ثوابا في الآخرة، إلى جانب كسبه المادي في الدنيا.

كما أن الأصل في المعاملات التجارية بين الناس هو الحل إلا ما اعترض عملية البيع والشراء من تصرفات وسلوكيات تدخلها في دائرة الحرمة أو الشبهة، وهي طباع تنزع إليها بعض النفوس حينما تتغلب عليها شهوة المال تضر بصاحبها وبالمجتمع معا ، فكان لا بد من الحرص على مشروعية ما يجنيه التاجر أو صاحب الحرفة من أموال من خلال ما يجب عليه أن يتخلى به من فضائل وأخلاق حميدة تكسب تجارته أو حرفته قيمتها فيدرك غايتها في المجتمع .

إن الهدف من اهتمام الشريعة الإسلامية بالعمل والتجارة هو تحقيق المنفعة المادية والمعنوية وحفظ حقوق المتعاملين في الكسب والشراء والبيع، ورعاية مصالحهم الاقتصادية ومعالجة ما يعترضها من عوارض ذاتية أو موضوعية، وكل ذلك ينتهي أو يؤل إلى تحقيق المقاصد الشرعية الكبرى في المجتمع المسلم.

الدرس الثاني	العوامل المؤثرة في النشاط الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي

تمهيد :

يقوم النشاط الاقتصادي في أي دولة أو بلد وفي أي عصر من العصور على عناصر متكاملة فيما بينها تتفاعل لتكون العملية الاقتصادية أو ما نسميه بالنشاط الاقتصادي ، وهذه العناصر أو المكونات هي الزراعة والصناعة والتجارة، غير أن أي تطور أو تحسن منشود لهذه الأنشطة لا بد أن يقترن بمجموعة من العوامل التي تساهم في تنميته، وانطلاقا من هذه القاعدة فإن النشاط الحرفي والتجاري في المغرب الإسلامي في العصر الوسيط قد تأثر بمجموعة من العوامل وهي التي تحكمت في وتيرة الأنشطة الحرفية والتجارية، منها العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية .

فكيف أثرت هذه العوامل على النشاط الحرفي والتجاري في المغرب الإسلامي؟ وإلى أي مدى استفادت الدول التي تأسست في المغرب الإسلامي بمقدراتها الطبيعية والاقتصادية؟

1ــ العوامل الطبيعية:

لاريب في أنّ العوامل الطبيعية التي توفرت لدول المغرب الإسلامي من وفرة للثروة المائية والمساحات الزراعية الواسعة الشاسعة ذات السهول الخصبة والمراعي المترامية الأطراف مكنتها من الحصول على انتاج أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية، وهي ذات الاستهلاك المباشر، وهي في نفس الوقت محاصيل استفاد منها التجار لتصديرها إلى الخارج في إطار عملية التبادلات التجارية ، وهي بالطبع مواد زراعية زائدة عن حاجة الاستهلاك المحلي، وبذلك تساهم في النشاط التجاري .

تمدنا كتب الجغرافيين والرحالة وكذلك المراجع التي أرخت للزراعة في الغرب الإسلامي بمعلومات جد مهمة عن السهول الخصبة وما يخترق أراضي دول المغرب الإسلامي من وديان توفر القدر الكبير من الموارد المائية ما ساعد على انتاج محاصيل متنوعة ساهمت في إمداد أصحاب الحرف والصنائع بالمواد الأولية الزراعية، نذكر منها قصب السكر الذي كثرت زراعته في جلولا التي تبعد عن القيروان بأربعة وعشرين ميلا [1]، ومنه كذلك في مدينة

1ــ البكري: المسالك والممالك، المجلد الثاني، تحقيق جمال طلبة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/ 2002 ، ص 205.

نول بالمغرب الأقصى وتييوت في جبال الأطلس وفي مدينة تيدني الواقعة في السوس على بعد ثلاثين ميلا من تارودانت[1].

والقطن يزرع في قفصة وتونس وقرطاجة [2] وفي المغرب الأوسط يزرع في المسيلة ومستغانم ، وبعض منه في بجاية[3]،ويزرع أيضا في طبنة[4]، أما في المغرب الأقصى فتكثر زراعته بنواحي مراكش في تادلة وأدي يزرع منه الكثير[5]، وكذلك في فاس وسجلماسة [6]ويجب التذكير بأن الموطن الأصلي لزراته هو الهند، قد قيل أن أدخل إلى المغرب الإسلامي من قبل الفاتحين العرب، ثم انتشر بعد ذلك في المناطق المناسبة لزراعته[7]، حيث أن من شروط زراعته التربة ذات الطمي الكثير والمياه الغزيرة [8]، وقد انتشرت زراعته في الاندلس كذلك في مناطق واسعة منها في رندة ووادي آش وكذلك أشبيلية [9].

والكتان من المزروعات التي لاقت عناية واهتمام كبيرين، فزرع في مناطق كثيرة من بلاد المغرب والأندلس، نذكر منها، في المغرب الأدنى في كل من توزر وقرطاجنة[10]، وفي المغرب الأوسط في بونة(عنابة)[11]، أما في المغرب الأقصى فقد زرع في مدينة تينيزا في نواحي مراكش [12].

أما المواد الأولية المستخلصة من الأنعام كالأغنام والأبقار من أصواف وجلود فهي كثيرة ، ومنتشرة في مناطق مختلفة من بلاد المغرب، حيث توجد الأراضي الرعوية والأراضي السهلية المنتجة للأعلاف، نذكر في ذلك ما

1ــ البكري : المصدر السابق ، ص 349، الحسن الوزان : وصف إفريقيا ، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1983، ص 115، 119.

2 ــ محمود هدية: اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة هنداوي، سي. آي. سي، C.I.C،المملكة المتحدة ، 2019، ص 34.

3ــ البكري : المصدر السابق ، ص 239، 251، الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، تحقيق ر. روبيناتشي وآخرون ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة، مص ، 1422هـ/2002م ، ص 259.

4ــ ابن حوقل: صورة الأرض، القسم الأول ، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص 85.

5ــ الإدريسي : المصدر السابق، المجد الأول ، ص 241

6 ــ الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، ط2 ، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1984، ص 305 محمود هدية: المرجع السابق ، ص 35.

7 ــ المرجع نفسه، ص 33، 34.

8 ــ ابن العوام الإشبيلي: كتاب الفلاحة الأندلسية، الجزء الرابع، تحقيق أنور أبو سويلم وآخرون، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1423هـ/ 2012م ، ص 186

9 ــ محمود هدية : المرجع السابق ، ص 35، 36.

10ــ المرجع نفسه ، ص37.

11ــ الإدريسي : المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص 291، ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 77.

12ــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 124.

تقدمه سجلماسة من أجود الأصواف يصنع منه ثياب فاخر غالي الثمن[1]، كذلك الأصواف في تاهرت لوجود ثروة غنمية كثيرة بها [2]، أما عن الحرير المستخلص من دودة القز التي ترعى على شجر التوت فإن هذه الشجرة وجدت بمناطق مختلفة، منها مدينة قابس التي كثر بها شجر التوت لتربية الحرير وحريرها من أجود أنواع الحرير [3]،وفي الاندلس يوجد شجر التوت بالقرب من مالقة في جبل يسمى شلير، حيث ينتج الحرير بكثرة [4].

وفيما يتعلق بالثروة الغابية التي تعتبر مادة أولية للصناعات فإن بلاد المغرب امتازت بوجود سلاسل جبيلية امتدت من الشرق إلى الغرب مما سمح بتوفير ثروة غابية متنوعة الأشجار، وهذه الثروة أمدت قطاع الصناعة الخشبية كمية لا بأس بها من الأخشاب باعتبارها مادة أولية لهذه الصناعة، ومن بين أنواع الأشجار التي كان لها فائدة صناعية نذكر شجر الزان في بونة [5]، أما في الأندلس فقد نال خشب الصنوبر في مدينة طرطوشة سمعة كبيرة لجودته يمتاز بالطول والغلظ ، يستعمل في صواري السفن[6].

إن ازدهار الحرف والتجارة مرهون بمدى توفر المواد الأولية بمختلف أشكالها المواد الخام ، حيث تشير كتب الرحالة والجغرافيين إلى توافر مجموعة من المعادن والمواد الخام التي ساهمت في انتعاش الصناعات والحرف ، وكذا التجارة في مختلف أقاليم المغرب الإسلامي، وحتى تلك التي لم تكن متوفرة به أو غير كافية لسد حاجات الصناعة ، كانت تشكل إحدى أهم الواردات التجارية، (بالنسبة للمعادن خصصت لها محاضرة خاصة معنونة بـ التوزيع الجغرافي للمعادن في الغرب الإسلامي).

لا يختلف اثنان في أن موقع المغرب الإسلامي كان له دور فعال في خريطة التجارة العالمية فهو يتوسط ثلاث مناطق كان لها شأن عظيم في التجارة الخارجية الشرق الإسلامي السودان الغربي(كانت هذه المنطقة من الأهمية بمكان في تجارة الذهب كما هو الخليج العربي اليوم بالنسبة للبترول).

كما أن اشراف المغرب الإسلامي على البحر المتوسط (بحر الروم في العصر الوسيط)، وامتداد سواحله على مسافة طويلة جدا من الشرق إلى الغرب كل ذلك وفر مجموعة من المرافئ والموانئ متفاوتة في الأهمية من حيث الأنشطة التجارية فقد ذكر البكري أن مرفأ مدينة قابس في المغرب الأدنى كانت ترسو به السفن من كل مكان[7]، ومرسى المهدية، وهذا المرسى كان من أهم المراسي في المغرب الأدنى، إذ تأتيه السفن من المشرق الإسلام ، وغيرها

1ــ البكري : المصدر السابق ، ص 331.

2ــ الإدريسي : المصدر السابق ، ص 256، ابن حوقل : المصدر السابق ، ص86.

3 ــ مؤلف مراكشي مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار ، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق (د.ت) ، ص 113.

4ــ الزهري : كتاب الجعرافية ، تحقيق محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر (د.ت)، ص 94.

5 ــ البكري: المصدر السابق ، ص 233.

6 ــ الإدريسي : المصدر السابق ، القسم الثاني، ص 555.

7ــ البكري: المصدر السابق، ص 189.

من الجهات[1]، ومرسى جزائر بني مزغنة تأتيه السفن من إفريقية والأندلس [2]، ومرسى الدجاج [3]ومرسى تنس [4]مرسى مليلة في المغرب الأقصى [5] ومرسى طنجة [6]، وفي الأندلس مراسي وموانئ مشهورة بكثرة السفن الداخلة والخارجة منها مثل مرسى ألمرية [7].

وبمناسبة الحديث عن السواحل البحرية التي أشرفت عليها دول المغرب الإسلامي لا يفوتنا أن نذكر ثروة طبيعية مهمة كان لها فائدة على الصناعة، وبالتحديد صناعة الحلي وهي المرجان، حيث يذكر ابن حوقل وكذلك الحسن الوزان أنه تواجد بكثرة في مرسى الخرز[8]، وما يستدل به على كثرته بهذه المنطقة هو كثرة التجار الذين يقبلون على شرائه[9]، وذكر في كتاب الاستبصار أن المرجان تواجد بالقرب من شواطئ مدينة سبتة، وبعض شواطئ الأندلس مذلك [10].

من خلال استعراض العوامل الطبيعية التي أثرت على النشاط الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي (بلاد المغرب والأندلس) يتبين لنا أنها مثلت أمكانيات لا بأس بها من حيث تنوعها ووفرتها ، طبعا بمقياس العصر الوسيط ، وحسب توفر الإمكانيات البشرية لاستغلالها في ذلك الوقت، غير أن سعة هذه الإمكانيات لا يعني أنها توثر بشكل إيجابي ودائم على الوضعية الاقتصادية، بل كان هناك ما يعيق الاستغلال الأفضل لهذه الإمكانيات، ويتعلق الأمر بالظروف الطبيعية الطارئة من قحط وجفاف نتيجة شح الأمطار أو ما قد يكون عكس ذلك حيث أن الأمطار تحدث سيول جارفة، كل هذه العوامل تؤدي إلى تراجع الأنشطة الحرفية والتجارية في ظل قلة الوسائل لمواجهة هذه الظواهر التي تقعد الحرفي أو التجر عن ممارسة ما اعتد عليه من نشاط؛ لأن التاجر في تجارته مرتبط بما ينتجه الحرفي أو الصانع، فهو ينقل بضاعة أو سلعة أنتجها الحرفي من مكان إلى آخر مستعينا على تحصيل أثمانها على كمية وجودة ما يلقاه في السوق أو يشتريه مباشرة من الحرفي.

1ــ البكري : المصدر السابق، ص 271، الإدريسي : المصدر السابق، القسم الأول ، ص 281.

2ــ البكري : المصدر السابق ، ص 247.

3ــ المصدر نفسه ، ص268.

4ــ المصدر نفسه ، ص267.

5ــ المصدر نفسه، ص 266

6ــ المصدر نفسه ، ص291

7ــ الزهري : المصدر السابق ، ص 101

8 ــ هي قرية صغيرة واقعة غرب بونة، ذكرها ياقوت الحموي أنها تقع بين بونة وجزيرة بني مزغناي ، ينظر ابن حوقل: المصدر السابق، ص 76، ياقوت الحموي: معجم البلدان، المجلد الأول ، دار صادر، بيروت، لبنان 1397هـ/ 1977م، ص 512، ص 224، 225،

9 ــ ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 76، 77، الحسن الوزان : المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص 62.

10ــ مؤلف مراكشي مجهول : المصدر السابق ، ص 126.

2ـــ العوامل البشرية :

إن للحرف وللتجارة ارتباط وثيق بشؤون السياسة، وقد تؤثر فيها إيجابا أو سلبيا، فهي من العوامل المؤثرة بصورة مباشرة على النشاطين الحرفي والتجاري، ويظهر ذلك من خلال تشجيع الحكام والأمراء وولاة الأقاليم واهتمامهم بما يعزز دولتهم من قوة اقتصادية، فيجتهدون في توفير كل ما يتجه بالزراعة والحرفة والتجارة صوب هذا الهدف، وقد قال ابن خلدون في .

2ـــ 1ـــ العوامل السياسية :

2ـ1 ـ 1ـ تشجيع الحكام للحرف والتجارة:

أدرك حكام الدول التي قامت في المغرب الإسلامي أن الدولة لا يشتد عودها ولا تقوى شوكتها ولا تحصل تطورا حضاريا مالم تحقق ازدهارا اقتصاديا، ولذلك عملوا على تشجيع كل ما من شانه أن يعزز المكانة الاقتصادية لدولهم ، فمن مظاهر اهتمامهم وتشجيعهم للحرف والتجارة قيام الكثير من هؤلاء الحكام أنفسهم بمزاولة أنشطة تجارية، وأحسن مثال على ذلك الأئمة الرستميون كالإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم (171ـ208هـ/ 787ـ823م) وابنه أفلح (208ـ258هـ/ 823ـ871م)، هذا الأخير الذي حققت الدولة في عهده ازدهارا تجاريا كبيرا كان من مظاهره أن مدينة تاهرت بلغت مبلغا من النمو في عمرانها وأسواقها، والشاهد على ذلك ما قاله ابن الصغير:" وعمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع من التجارات" [1].

ورغبة منهم في تسيير هذا الأمر على الرعية فإن المصادر التاريخية تشير إلى أن هؤلاء الأئمة اكتفوا في تحصيل الضرائب على ما هو شرعي فقط [2]، سواء من المسلمين فيما تعلق بالزكاة والخراج والأعشار، أو من أهل الذمة فيما يخص الجزية لمن هو قادر عليها بموجب النص القرآني ﴿ **قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون**﴾[3].

1ـــ ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بكير بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، ص 61.

2ـــ جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9ـــ10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 127

3 ـــ سورة التوبة ، الآية 29.

والجزية تؤدى من قبل أهل الذمة القادرين على دفعها، إذ يستثنى من دفعها النساء والأطفال، والشيوخ، والعبيد، والرهبان[1]، نظير الدفاع عنهم وتوفير الحماية لهم في أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم كالمحلات التجارية وغيرها ، باعتبارهم من رعايا الدولة الإسلامية ، فتحفظ حقوقهم

ونجد المرابطين قد التزموا في بداية عهدهم بهذه السياسة، فقد كانوا يأخذون من الناس ما هو منصوص عليه في الكتاب والسنة [2]، من زكاة وأعشار وجزية على أهل الذمة .

وفي هذا السياق يقول ابن خلدون "اعلم أنّ الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع[3] قليلة الجملة ، والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية " [4].

وقد أشار الدباغ في معالم الإيمان ما يستفاد منه أن الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد (261 ــ 289هـ/ 875ــ902م)، كان له مركب تجاري فعطب، فاستفتى عن مسألة كرائه موسى بن عبد الرحمن المعروف بالقطان (ت. 306 هـ /919م)[5].

والأمويون في الأندلس من جهتهم شاركوا نظراءهم من حكام دول المغرب الاسلامي في الاهتمام وتشجيع الحرف ، فوفروا الوسائل التي تمكن للحرفيين والتجار من ازدهار حرفهم وتجارتهم، بل وتدخلوا في تنظيم الحرف والتجارة بما يحقق النتيجة المرجوة، مثلما أحدثه الخليفة عبد الرحمن الناصر (300ــ350هـ/ 912ــ961م) من تنظيم في الحرف والتجارة ، حيث رتب دكاكين وحوانيت الصناع على أساس التخصص [6].

---

1 ــ حسين أحمد العليمي: "الجزية وما يثار حولها من أعداء الإسلام"، مجلة دعوة الحق ، عدد 10، الرباط ، المملكة المغربية ، 1978، ص 66.

2 ــ جمال أحمد طه: مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر، (د.ت) ، 221.

3 ــ الوزائع تعني النفقات ، أي ما تنفقه الدولة بعد تحصيل الجبايات .

4 ــ ابن خلدون : المقدمة ، ضبط المتن ووضع الحواشي خليل شحادة ، مراجعة سهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1421هـ/ 2001م ، ص 344.

5 ــ الدباغ : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، الجزء الثاني، تح محمد الأحمدي أبو النور ومحمد ماضور، مكتبة الخانج، مصر، المكتبة العتيقة، تونس(د.ت)، ص 335.

6 ــ جهاد مصطفى الزغول : الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة،(مذكرة ماجستير)، الجامعة الأردنية ، 1994، ص 209.

ورغبة في تعزيز أركان الدولة العبيدية عمل أمراؤها على تشجيع الحرف والتجارة، منهم المعز لدين الله (34ـ365هـ/ 953ـ975م) الذي سن مجموعة من القوانين تنتظم بها التجارة [1]، فتمتعت طبقة التجار بمكانة كبيرة في هذا العهد ،

أما المرابطون الذين عرفوا بالبداوة عملوا هم أيضا على الاهتمام بالجوانب الحضارية شأن الدول التي سبقتهم أو التي عاصرتهم، ولا يغيب على الاذهان بأن التأثير الحضاري الأندلسي قد ألقى بظلاله على الدولة المرابطية التي سعى حكامها إلى جلب الحرفين والمهندسين من الأندلس قصد الاستفادة من خبرتهم في الصناعة الحربية والمدنية، وقد اعتبرت الدولة الصنائع جزءا من مشاريعها الخاصة ، على حد تعبير إبراهيم القادري بوتشيش[2].

وكذلك كان موقف الموحدين من الحرف والتجارة ومن يشتغل بهما، فقد عرف عنهم حرصهم على تقوية دولتهم في كل المجالات، ومنها المجال الاقتصادي بكل قطاعاته، لا سيما في عهد أبي يوسف يعقوب بن يوسف الملقب بالمنصور الموحدي (580ـ595هـ/ 1184ـ1198م) الذي يعتبر أقوى خلفاء دولة الموحدين بالنظر إلى إنجازاته الحضارية الراقية، أما مظاهر اهتمامه بالحرف والتجارة فقد تحققت على أرض الواقع حينما عمل على توفير كل الأسباب والظروف التي تنعش هذين القطاعين، من خلال المنشآت كالفنادق والقيسريات[3].

ويجب التنويه في هذا المقام بأن هناك فئة من الحرفيين تمتعت بسمعة طيبة ومكانة لدى الحكام، وذلك لعلاقة صنائعهم بالسلطة الحاكمة، حتى سماهم ابن حيان القرطبي الأندلسي(ت. 469هـ/ . 1076م) أهل الصناعات السلطانية[4].

2ـ1ـ2 ـ توفر الأمن:

الأمن والأمان والسلم عناصر ضامنة لانتعاش الحرف والتجارة، وهي من قواعد العمران ، فمتى توفرت في بلد ما انتعش اقتصاد ذلك البلد أو الإقليم، فتكثر الحرف وتروج التجارة سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، حيث يأمن التاجر على بضاعته وماله في حال إقامته في السوق أو في رحلته نحو أسواق بعيدة، وقد

1 ـ محمد محمد زيتون : القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية ، ط1 ، دار المنار ، القاهرة، 1988، ص 164.

2 ـ إبراهيم القادري بوتشيش : "المجال الحرفي بالمغرب خلال العصر المرابطي "، مجلة دراسات تاريخية، عدد 3 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر أوت ، 2014، ص 12.

3ـ ليلي أحمد نجار: المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي ـ دراسة تاريخية وحضارية (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1409هـ/ 1989 ، ص 451.

4 ـ بودالية تواتية : "رؤية السلطة والمجتمع على الصناع والحرفيين في بلاد الأندلس، عصري الإمارة والخلافة "، مجلة كان ، عدد 11، السنة الرابعة ، ربيع الأول 1432هـ، مارس 2011 ص 24 .

قال الله تعالى في محكم تنزيله ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾[1]، ومن خلال هذه السورة التي نزلت في قريش نستنتج أن تحصيل الناس لأقواتهم وأرزاقهم وما يفيدون به بلدهم من بضائع وسلع مرتبط أشد الارتباط بالأمن ، كما أن توفر الرزق والأمن هما من أجل نعم الله سبحانه وتعالى، وهو ما يصطلح على تسميته في عصرنا هذا بالأمن الغذائي والأمن السياسي .

لذلك اجتهد الحكام في المغرب الإسلامي على خلال العصر الوسيط في تأمين الطرق والمسالك قدر استطاعتهم لتأمين القوافل، والضرب بيد من حديد على اللصوص وقطاع الطرق حتى يتوفر الأمن للناس فيمارس الناس أنشطتهم بكل اطمئنان، فقد عد ذلك من واجبات الدولة في توطين أركان ملكها ورعاية رعايها لتحقيق الازدهار الكامل للدولة .

ويظهر أثر الأمن فيما ذكره مثلا القاضي النعمان في " افتتاح الدعوة " ما يشير إلى أن التجار والناس جميعا كانوا أمنين في متاعهم وممتلكاتهم نظرا لتفشي الأمن في ربوع مملكة العبيديين في عهد أبي عبد الله الشيعي، حيث يقول : إنّ التجار يسافرون بالأموال الصامتة والنعم الظاهرة، يمر بها الواحد والاثنان في الجبال والشعاب والفلوات والبراري ، وموضع الخلاء، فيبيت حيث أمسى ، ويسير حيث أحب واشتهى، كأنما هو في بيته ، أو سوقه ، يبيت آمنا ويصبح سالما، وإن الضالة لتضل كالغنم من رعائها والدواب بسروجها ولجمها ، فتجول في البراري والعمران، وبين الرجال والنساء والولدان لا يلتفت إليها ملتفت، ولا يطمع فيها طامع ..... حتى يأتي طالبها ويحضر صاحبها" [2].

ورغم ما في هذا النص من مبالغات دعائية لبني عبيد إلا أنه يفيد أن الأمن المفروض من قبل الأمراء كان يستوجب ملاحقة اللصوص وكل من يتعرض لممتلكات الرعية، ومعاقبتهم أشد العقاب حتى يكفوا أذاهم عن الناس .

ومن الملاحظات الهامة التي نسجلها في هذا المقام والتي يجمع عليها المؤرخون القدامى والمحدثون هي أن القرن 3 هـ/ 9م، وبخاصة القرن 4 هـ/ 10م اعتبر العصر الذهبي للتجارة في العالم الإسلامي وفي المغرب الإسلامي بوجه خاص ، نتيجة استتباب الأمن في ربوع هذا الإقليم .

استمر العمل على تثبيت الأمن في ربوع المغرب الإسلامي طوال العصر الوسيط، يظهر ذلك الاهتمام من خلال جهود الحكام الذين تعاقبوا على حكم المغرب الإسلامي، سواء ما تعلق بالدول التي استقلت بأقطار

---

1 ــ سورة قرش، الآية 1، 2، 3، 4.

2 ــ القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 122.

المغارب الثلاثة ، الأدنى والأوسط والأقصى أو تلك الدول التي بسطت نفوذها على أجزاء واسعة منه مثل الدولة المرابطية التي حققت في عهد يوسف بن تاشفين(480ــ500هـ/ 1078ــ 1106م) وابنه علي بن يوسف بن تاشفين(500ــ537هـ/ 1106ــ1142م) قدرا كبيرا من الأمن على مستوى الطرق الواصلة بين المدن ، سواء في بلاد المغرب أو الأندلس[1].

اتخذت الدولة الموحدية هي الأخرى إجراءات صارمة لتوفير الأمن لرعاياها ، كان ذلك من دواعي توطيد الأمن في دولة مترامية الأطراف ، حيث بسطت سلطتها على كامل المغرب الإسلامي، إذ تذكر المؤلفات التاريخية أن الخليفة الموحدي أبا يوسف يعقوب سالف الذكر لم يألل جهدا في الضرب بيد من حديد على من تسول له الاخلال بالأمن أو الاعتداء على ممتلكات الناس، بل وصل به الأمر إلى معاقبة أخيه أبي حفص الرشيد إلى حد القتل، وقد كان واليا على مرسية، وسبب عقابه هو أن هذا الوالي استغل منصبه وضايق التجار[2]،وقد ذكر ابن عذاري ما كان منه من قبيح الأفعال تجاه التجار والسطو على أموال، بل وموالاة أذفونش ملك قشتالة، ولعل ذلك هو ما دعى إلى مقتله [3].

أما مظاهر اهتمام المرينيين بتوفير الأمن للمجتمع بما يوفر للناس الاطمئنان على نشاطاتهم الاقتصادية فتظهر في تلك الإجراءات التي سنها السلاطين المرينيون، وهي إجراءات تميزت في الغالب بالصرامة في وجه من تسول لهم أنفسهم المساس بممتلكات وأموال الناس إلى حد إنزال أشد العقوبات باللصوص وقطاع الطرق، حيث عملت الدولة على إقامة خيام على مسافات متساوية بين المدن تسمى الرتب، تسكنها قبائل المنطقة وتعطى لهم إقطاعات من الأراضي على أن يقوموا بحراسة القوافل والمسافرين وبيعهم الشعير والطعام، وفي حالة تعرض المسافر لضياع متاعه من البضاعة أو المال يكون ضامنين له [4] ، يذكر ابن أبي زرع في سياق متصل أن السلطان المريني أبا ثابت عامر لما تمكن من عصابات كانت تسطو على الناس في إقليم تامسانا وهم من عرب الخلط وبني عامر وبني جوشم ضرب أعناق 20 واحدا من أشرارهم، ثم وصلبهم على أسوار أنفا [5].

---

1 ــ حمدي عبد المنعم محمد حسين: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عهد المرابطين، دار المعرفة الجامعية، 1997 ، ص 349.

2 ــ ليلى أحمد نجار: المرجع السابق ، ص 451.

3ــ ابن عذاري : البيان المغرب ، المجلد الثالث، تحقيق وتعليق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، 1434هـ/ 2013م ، ص 301، 302.

4 ــ محمد عيسى الحريري : تاريخ المغرب الإسلامي والاندلس في العصر المريني، ط2 ، دار القلم ، الكويت ، 1408هـ/ 1987م، ص 292.

5 ــ ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، عصور للطباعة والوراقة ، الرباط ، 1972، ص 391.

ومن جانبهم عمل الزيانيون خلفاء الموحدين على المغرب الأوسط على انتهاج نفس السياسة في الاهتمام بالشؤون الاقتصادية، فيذكر أنهم اجتهدوا في نشر الأمن في ربوع دولتهم حتى يطمئن الناس على ممتلكاتهم، وخاصة الحرفيون والتجار الذين يكونون في الغالب عرضة لاعتداءات اللصوص وقطاع الطرق ، ومنهم أبو حمو موسى الثاني(760ـ791هـ/1359ـ1389م) الذي اعتبر عهده العصر الذهبي للدولة الزيانية ، بما قام به من مشاريع تحقق الازدهار لدولته، حيث حرص على أن تأمن البوادي والسبل حتى يتحقق الاطمئنان للتجار حينما يقدمون ببضائعهم إلى السوق [1].

كما أن سيطرة المسلمين على الطرق البحرية في البحر المتوسط نتيجة أساطيلهم القوية ، فقد اهتم الأغالبة بالأسطول البحري للدفاع عن سواحل المغرب الإسلامي، وتجلت هذه السيطرة بعد فتح صقيلية سنة 212هـ/ من قبل أسد بن الفرات، فعاد ذلك على التجارة البحرية بالفائدة إذ أصبحت الطرق البحرية مؤمنة ، ولا سيما في عهد إبراهيم بن أحمد(261 ـ 289هـ/ 875ـ902م) [2] وكذلك فعل المرابطون والموحدون من بعدهم ، ما جعل التجارة البحرية ترتقي إلى مستويات عالية.

لقد تطلبت الظروف السياسية التي أعقبت سقوط دولة الموحدين من الدول التي ورثتها وهي الدولة الحفصية والدولة الزيانية والدولة المرينية توجيه الاهتمام إلى الصناعات العسكرية، لا سيما الدولة المرينية التي كانت قريبة من الأندلس فاعتنت كثيرا بصناعة السفن وما تحتاجه من توفير للمادة الخشبية، فقد كانت الجهود منصبة على تأمين حدودها البحرية من جهة بما يوفر الأن للبلاد وللعباد الذين يطمئنون على مسالكهم التجارية البحرية والدفاع على ما تبقى من تواجد المسلمين في الأندلس من جهة أخرى، وبهذا الشكل ازدهرت صناعة السفن لتعزيز الاسطول البحري[3] .

ولكن في المقابل كانت هناك فترات يقل فيها الأمن نتيجة نشوب الحروب أو ما قد يحدث من فتن واضرابات داخلية الأمر الذي يوثر على الأنشطة الاقتصادية، خاصة التجارة منها ، فالخوف يمنع التجار من الخروج بقوافلهم إلى أماكن بعيدة حذرا من اللصوص وقطاع الطرق الذين يتربصون بهم في الطرق فيسلبون بضائعهم وأموالهم وبدلا من أن يتكسبوا من تجارتهم يحقق اللصوص أرباحا وفيرة دون جهد ، اللهم إلا عناء انتظار وقت مرور القافلة ، علماء بأن حركة اللصوص تزدهر في أوقات الفتن والحروب .

1ـ محمد عمرو الطمار: تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 204.

2 ـ ممدوح حسين: إفريقية في عصر الأمير إبراهيم الثاني الأغلبي ـ قراءة جديدة تكشف ادعاءات دعاة الفاطميين ، ط1 ، دار عمار للنشر، عمان ، الأردن، 1417هـ/ 1997 ، ص 54.

3 ـ محمد عيسى الحريري : المرجع السابق ، ص 287.

2ـــ2ـــ العوامل الاجتماعية:

الحرف والتجارة من ضروريات العمران البشري، بهما تستقيهم أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية، وترتبط حياة المجتمع بما توفره الحرفة من حاجات معاشية وما تدر به التجارة من أرزاق على الناس، فمن العوامل الاجتماعية التي تحكمت في الأنشطة الحرفية والتجارية نذكر ما يلي .

2ـ2ـ1ـ أثر النسيج العمراني على التطور الحرفي والازدهار التجاري :

يعد نمو عدد السكان وزيادة النسيج العمراني من العوامل المؤثرة إيجابا في نمو الصناعات في المغرب الإسلامي، لأنّ هذا النمو يعني زيادة الحاجة الاستهلاكية للساكنة أي زيادة الطلب على السلع [1]، على حد قول ابن خلدون في أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبوها[2]، وقوله كذلك في موضع آخر، في سياق الحديث عن ضرورات العمران البشري" وإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما تدعو إليه عوائد الترف وأحواله من جزار ودباغ وخراز وصائغ وأمثال ذلك[3] ودعت إليها عوائد الترف كذلك، فالمدن التي نشأت في أثناء الفتح قد اتسعت خطتها أي عمرانها مع القرن 2 و3 هـ/ 8و9م، كذلك كان الحال بالنسبة لتاهرت الرستمية وفاس الإدريسية والمدن التي أنشئت في القرون الموالية .

وبلا شك فإنّ اتساع العمران يصاحبه الطلب على المهن المتعلقة بهذا المجال وهي الهندسة المعمارية صناعة القرميد، و صناعة الطلاء ومن يقوم بمهنة طلاء المباني ، وبذلك أصبح أصحاب هذه المهن مطلوبي، لا سيما المهرة منهم، حينما يتعلق بمباني الميسورين والأمراء والحكام، فالتطور الحضاري للمباني والارتقاء في المباني يحتاج إلى صناعة الخشب للتأثيث وصناعة الزجاج والفخار والزرابي وغيرها، فكان من الطبيعي أن يجد أصحاب هذه الحرف رواجا لحرفهم وطلبا عليهم متزايدا، فيشجع ذلك الغلمان على الإقبال على تعلمها والتمهر فيها .

2ـ2ـــ2 ـ توفر اليد العاملة :

تعتبر اليد العاملة من أهم العوامل البشرية الاجتماعية المحركة للنشاط الحرفي في أي عصر من العصور، أما من حيث الخصائص التي ميزت اليد العاملة في المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، إتقان الحرفة وتوارثها أب عن جد، واتقان الحرف ارتبط بالألفة التي كانت تحدث بين الحرفي والحرفة التي يزاولها، إذ نادرا ما يغير أحدهم الحرفة أو الصنعة التي ألفها، بل يبقى وفيا لها حتى النهاية، رغم ما قد يناله منها من مدخول بسيط.

فطول المدة التي يقضيها الحرفي في حرفة معينة تكسبه اتقانها وحتى التفوق فيها على أصحابه من نفس الحرفة، وتكسبه أيضا التفنن فيها وابتكار أساليب جديدة تجعله قادرا على المنافسة لما يحوزه من حذق، وفي

---

1 ــ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 84.

2 ــ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 505.

3ــ المصدر نفسه ، 502 ، 503.

هذا السياق لا بأس من أن نشير إلى تفوق حرفي الصناعات النسيجية بمختلف أنواعها على غيرهم من الحرفيين، لسبب بسيط وهو أن هذا النوع من الصناعة كان الطلب عليه مرتفعا في الأسواق الداخلية والخارجية، لا سيما من علية الناس لما تتطلبه عوائد الترف على حد تعبير ابن خلدون [1]، وتشهد كتب التاريخ أن حرفيي الأندلس قد أبانوا عن مهارة واتقان في صناعاتهم ، لا سيما النسيجية، أكثر من غيرهم [2]، ولهذا فإن استقدام الأندلسيين من قبل حكام المرابطين والموحدين إلى أقطار المغرب الإسلامي، أو هجرتهم إليها نتيجة حروب الاسترداد عاد بالفائدة على الحرف ، إذ أنهم نقلوا خبرتهم الفنية إلى الدول التي هاجروا إليها [3]، فقد استفادت تلمسان الزيانية من تدفق الأندلسيين، الغرناطيين تحديدا، عليها وعلى مدن المغرب الأوسط الأخرى على فترات مختلفة، فكان منهم العمال الماهرين في كل نوع من أنواع الحرف، وبخاصة في أعمال البناء[4] ، وكل هذا عاد بالفائدة على المنظومة الحرفية في تلمسان حتى ما بعد العصر الوسيط

2ـ2ـــ3 ـ دور الجالية المسيحية واليهودية في نمو الحرف والتجارة :

شكل أهل الذمة اليهود والنصارى شريحة اجتماعية أثرت على بعض الجوانب الحياتية للمدن الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالنشاط التجاري ، ولو أن النصارى كانوا أقل شأنا في التأثير الاجتماعي مقارنة مع اليهود، لكن رغم ذلك وجد بعض النصارى ممن اختصوا في ضرب السكة والطب، وكان لهم شأن في صناعة الأسلحة والسفن ما جعل المعز لدين الله العبيدي(341ـ365هـ/ 953ـ975م) يستخدمهم في هذه الصناعة وفي الجيش أيضا [5].

بينما كان لليهود دور لا يستهان بتأثيره على الحياة الاقتصادية، لذا أفردت لهم المصادر والمراجع التاريخية جانبا مهما من صفحاتها، حيث برعوا في حرف بعينها مثل الطب، فكان منهم الأطباء الذين بلغوا مكانة وحظوة لدى الأمراء والخلفاء، مثلما كان الحال بالنسبة للطبيب اليهودي حسداي بن شبرزط الذي كان طبيبا خاصا للأمير الأموي في الأندلس عبد الرحمن الناصر(300ـ350هـ/ 912ـ961م) [6].

---

1 ــ المصدر نفسه ، ص 503.

2 ــ محمود هداية : المرجع السابق ، ص 72.

3 ــ حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، (عصر المرابطين والموحدين)، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980، ص 261، 262.

4 ــ عمر بلبشير : "مساهمة في دراسة النشاط الصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي من خلال النصوص النوازلية والجغرافية" ، مجلة مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية ، عدد 4 ، جامعة اسطمبولي مصطفى ، معسكر ، جوان 2013 ، ص 290.

5 ــ رفيق بوراس: الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في عهد الخلافة الفاطمية، (رسالة ماجستير)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 52.

6 ــ موريس لومبار: الإسلام في مجده الأول، من القرن 2 إلى القرن 5هـ (8ــ11م) ، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ط3 ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، المغرب ، 1990، 117.

كما مارسوا مهنا أخرى مثل الدباغة وصناعة الحلي والصيرفة والزجاج [1]والتجارة بما فيها تجارة الرقيق ،حتى وصل الأمر إلى حد وجود سوق خاصة بهم في القيروان كانت تحمل اسمهم " سوق اليهود" [2] ، وكان لهم حوانيت أو دكاكين تعرف حوانيت الرهادنة [3]، والحال نفسه كانت في تاهرت ، حيث يذكر الأستاذ إبراهيم بحاز أنه وجدت بتاهرت حارة خاصة بهم تسمى الرهادنة [4]، ويشير ابن الصغير أيضا في " أخبار الأئمة الرستميين أن أعدادا كبيرة من اليهود استقرت بجبل نفوسة وما جاورها من مناطق[5] .

وقد أسهموا في تنشيط التجارة سواء كتجار مباشرين أو وسطاء ، غير أن تعاملهم بالربا كثيرا ما كان يسبب مشاكل في السوق ،ما دعا بالفقيه عبد الله بن أحمد بن طالب (ت. 276هـ/ 889م) إلى التحرك ضدهم [6]، والتضييق عليهم تأديبا لهم على هذه الأفعال المخلة بقواعد السوق وآدابه .

ومن المدن التي فضل اليهود الإقامة فيها هي واحات توات في جنوب المغرب الأوسط،حيث تعاظم نفوذهم إلى الدرجة التي أصبحوا وكأنهم أمراء على هذه المنطقة ما جعل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت.909هـ/ 1503م) يقوم بحركة تطهير للمنطقة من نفوذهم[7]، أما مدينة فاس التي كانت إحدى المراكز التجارية الهامة باعتبارها محطة رئيسية لتجارة ذهب السودان الغربي، ويبدو أنّ هذه التجارة كانت تسيل لعاب اليهود في مدن المغرب الإسلامي المشرفة على هذه التجارة، ومدينة سجلماسة هذه الأخيرة التي استقطبت عددا من اليهود نظرا إلى ما تتمتع به من موقع مهم بالنسبة للتجارة مع السودان الغربي، مارسوا بهذه المدينة

---

1 ــ المرجع نفسه ، ص 309.

2ــ فاطمة عبد القادر رضوان : مدينة القيروان في عهد الأغالبة 184ــ 296هـ (رسالة دكتوراه) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1991 ، ص 143.

3 ــ يبدو أن كلمة الرهادنة مشتقة من الرادانية نسبة إلى نهر رودنو (الرون)، أو من الراذان الفارسية والتي تعني العارف بالطريق وفي الغالب كانت هذه التسمية تطلق على اليهود الذين يرحلون بتجارتهم بعيدا ، والتي تمكنهم من الحصول على نفائس البضائع وأغلاها ثمنا لبعد المسافة (تجارة العبور، وهذا التفسير اجتهد موريس لومبار في تقديمه، ينظر موريس لومبار: المرجع السابق، ص 313، 314، الحبيب الجنحاني: المجتمع العربي الإسلامي، سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد 319، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2005، ص 96، حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، الجزء الثالث، دار الجيل، بيروت، ط14، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، 1416هـ/1996م، ص 334، فاطمة عبد القادر رضوان: المرجع السابق ، ص 307.

4 ــ إبراهيم بحاز: الدولة الرستمية (دراسات في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية ، ط2، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، 1993، ص 176.

5 ــ ابن الصغير : المصدر السابق ، 97، 117.

6 ــ ممدوح حسين : المرجع السابق ، ص 27.

7ــ مبخوت بودواية : العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2006 ، ص 243ـ245.

عدة مهن، منها سك النقود والتي ثبت أنهم كانوا يقومون بالغش فيها ، وقد تعاظمت مكانتهم وزاد نفوذهم التجاري في العهد المريني [1].

إن الأحداث السياسية التي عرفتها الأندلس أدت إلى زيادة عدد اليهود في حواضر المغرب، فقد اضطر كثير منهم إلى اللجوء هذه الحواضر بعد سقوط المدن الأندلسية فيما يعرف حروب الاسترداد، وآخرها غرناطة، فقد استقبلت تلمسان الزيانية أحد الأطباء اليهود القادمين من الأندلس واسمه إفرايم عنقاوة الذي استطاع أن يعالج زوجة السلطان الزياني أبي العباس أحمد بن أبي حمو موسى الملقب بالعاقل أو الناصر(834ـ866هـ/ 1431ـ1462م)، بعد أن عجز الأطباء عن علاجها، ولم يأخذ مقابلا عن ذلك، بل طالب أن تكون مكافأته هي السماح لليهود بالإقامة في مدينة تلمسان [2].

وما يمكن استنتاجه هو أن الحرف التي مارسها اليهود في المدن الإسلامية، سواء في المشرق أو المغرب كانت تضمن لهم النفوذ الاقتصادي وحتى السياسي ، خاصة تلك الحرف التي تقربهم إلى الحكام ورجال الدولة مثل الطب والصيرفة وصناعة الحلي ، على أن إقامة اليهود والنصارى في الحواضر المغاربية كانت مرتبطة طبعا بدفع الجزية السنوية باعتبارهم أهل ذمة، وكانت تشكل إحدى موارد بيت المال .

2ـ2ـ4 ـ المرافق العامة الاجتماعية(الفنادق) :

رغم الصبغة الاقتصادية للفنادق من حيث أنها أنشئت لاستقبال التجار القادمين من بعيد، لا يسيما التجار الأوربيين غير أن الخدمات التي تقدم للمقيمين فيها من مأوى وما تعطى لهم من حقوق فيما يتعلق بطقوسهم الدينية وغيرها تجعل هذه الفنادق ذات صبغة اجتماعية باعتبارها مرافق اجتماعية عامة ، ثم إن تطورها عبر العصور إلى الشكل الذي نراه عليه اليوم من استقبال للسياح والمسافرين جعلها من المرافق الاجتماعية التي يتحتم وجودها في المدن ،مع بقاء دورها الاقتصادي في تلك المداخيل التي تجنيها ممن يرتادها ، سواء كانوا أجانب أو أهل بلد .

بالاستئناس إلى المصادر الجغرافية والرحلية يتضح لنا أن الاهتمام بتوفير وسائل الراحة للتجار من فنادق وحمامات كان من أولويات السياسيات الاقتصادية لحكام الدول المغرب الإسلامي في الفترات المتأخرة من العصر الوسيط، فقد ذكر الحسن الوزان أنه وجد بمدينة تلمسان فنادق دون ذكر عددها ، منها فندقان لتجار البندقية وجنوى ، وكذلك كان في مدينة بجاية عدد من الفنادق[3]، أما مدينة وهران فقد ذكر الرحالة الأسباني

---

1 ــ حسن حافظي علوي: سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، 1418هـ/ 1997م ، ص 148، 149.

2 ــ محمد عمرو الطمار: المرجع السابق ، ص 218.

3ــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص 20، 50.

مارمول كاربخال أنه كان بها محلات للنزول[1] عندما تحدث عن التجارة وهو ما يفيد أنها فنادق ، وتونس الحفصية كان بها أيضا عدد من الفنادق [2]، وفي مدينة مراكش وجد عدد من الفنادق [3]، بينما ذكر أنه وجد بمدينة فاس لوحدها في أثناء زيارته لها 100 فندق[4]، ورغم ما ينطوي عليه هذا الرقم من مبالغة واضحة، باعتبار مساحة المدن الإسلامية في العصر الوسيط ، فإننا ندرك من ناحية أخرى أهمية تواجد الفنادق في المدن، حيث تكون الاستفادة متبادلة أهل البلد بما يشترونه من بضائع لا توجد في بلدهم والتجار الضيوف الذين يكسبون الأموال، فتلمسان مثلا كان بها عدد من الفنادق خصص بعضها لتخزين البضائع المستوردة من خارج الإقليم لتباع بعد ذلك بالتجزئة ، وفنادق خاصة بالجالية الأوروربية، من جنوة والبندقية وأراغون، كما أن الفندق كان في الغالب يسمى باسم الجالية التي تقيم فيه، على غرار فندق الجنويين وفندق البندقيين وغيرها[5].

2ـــ3ـــ العوامل الاقتصادية :

هناك عوامل اقتصادية أثرت بشكل سلبي على المنظومة الحرفية والتجارية في المغرب الإسلامي، لا سيما بلاد المغارب الثلاثة، فتشابه الصناعات والحرف في أقطار المغرب الإسلامي كان من العوامل المؤثرة سلبا على رواجها في هذه الأقطار، ذلك أن معظم صناعة هذه الأقطار كان يغلب عليها الطابع الحيواني والنباتي، أي أنها صناعات نسيجية أو غذائية تتعلق بالمواد النباتية والحيوانية [6].

كما أن وجود صناعات عريقة في المشرق الإسلامي على غرار الصناعات النسيجية في الموصل والكوفة ومصر[7]، أثر سلبا حيث لم يكن لحرفي بلاد المغرب القدرة على المنافسة في معظم الأحيان للمنتوجات المشرقية.

ومن جهة أخرى فإن المبالغة في فرض الضرائب على أصحاب الحرف من شأنها أن تعيق نمو الحرف والنشاط التجاري، وهذا ما كانت تلجأ إليه دول المغرب الإسلامي لما يحدث عجز في بيت المال مثلما حدث في دولة المرابطين [8]، وحتى دولة الموحدين حينما شارفت على الأفول لجأ خلفاؤها إلى فرض ضرائب لم يقرها

---

1 ـــ مارمول كاربخال: إفريقيا، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1409هـ/ 1989م، ص 329.

2 ـــ الحسن الوزان :المصدر السابق ، ص 74.

3 ـــ المصدر نفسه ، الجزء الأول ، ص 127.

4 ـــ المصدر نفسه ، ص 231.

5 ـــ خالد بلعربي: (الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني) ، مجلة كان ، العدد السادس ، ذي الحجة 1430هـ/ ديسمبر 2009م ، ص، 33.

6 ـــ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 86.

7 ـــ المرجع نفسه، ص 87

8 ـــ حمدي عبد المنعم محمد حسين : المرجع السابق ، ص 317، 318.

الشرع[1]، وقد نبه ابن خلدون إلى هذا ، وجعله من مؤشرات زوال سلطان الدولة ذلك لأن ازعاج أصحاب الحرف والأسواق بالمغارم والضرائب وارهاقهم بأنواع كثيرة في جبايتها يجعلهم ينفرون من الحرفة ويغادرونها " اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم ، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك " [2].

وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي اعتمدت عليها دول المغرب الإسلامي الخاصة بتنظيم الحرف والمعاملات التجارية المالية نكتفي هنا بالإشارة إليها على أنها اعتبرت من العوامل الاقتصادية المتحكمة في الحرف والتجارة،؛ على أساس أن هناك محاضرة خاصة بأسس ونظم التجارة في الغرب الإسلامي نتطرق إليها لاحقا.

عموما يمكن القول إن الأرباح المستخلصة من الحرفة والتجارة كانت تساهم بشكل أو بآخر في توفير رأس المال، بدوره عامل اقتصادي ينشط المشروعات الحرفية والتجارية، فقط إذا كان رأس المال متحركا، أي مستثمرا بلغة عصرنا هذا، وليس مكتنزا، يضمن النمو التجاري أما رأس المال الساكن فيعمل على ركود التجارة.

2ـــ4ـــ العوامل الثقافية :

كيف يمكن اعتبار الثقافة عاملا من العوامل المؤثرة في النشاط الحرفي والتجارة ؟

قدم الجغرافيون والرحالة المسلمون خدمات كبيرة للتجار من خلال كتاباتهم عن الأقاليم التي كانوا يرتحلون إليها وعن المناطق التي يمرون عليها في أثناء رحلاتهم، ورصد المسالك والطرقات ، من أمثال ابن حوقل الذي كان تاجرا وغيرهم من الرحالة، فقد تعمقوا في وصف الأقاليم والبلدان التي حلوا بها ، بحيث أنهم كتبوا عن أراضيها وما تنتجه من محاصيل ومن معادن، وعن طبائع أهلها، فالبكري (ت. 487هـ/ 1094م) مثلا حينما يذكر مدينة أودغشت يتطرق إلى المسافات الموصلة إليها وما هم عليه أهلها من ديانات وعادات وما تحويه أرضا من خيرات، فيقول " وهي مدينة آهلة رملية ، يطل عليها جبل موات لا ينبت شيئا بها جامع ومساجد كثيرة .....وبها سودانيات طباخات محسنات ..... والذهب الإبريز الخالص خيوطا مفتولة، وذهب أودغست أجود ذهب الأرض وأصحه، وأما الطريق من أودغست إلى سجلماسة إحدى وخمسون مرحلة [3]، وبين

---

1 ـــ عز الدين عمر موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 287.

6 ـ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 353، 354.

3 ـــ المرحلة هي المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم بالسير المعتاد على الدابة ، ينظر علي جمعة محمد: المكاييل والموزين الشرعية، ط2 ، القدس للإعلان والنشر والتسويق ، القاهرة ، مصر، 1421هـ/ 2001م ص56.

أودغشت ومدينة القيروان مائة مرحلة وعشر مراحل" [1]، وقد قدرها ياقوت الحموي(ت. 626هـ/1229م) في المعجم بمسيرة شهرين [2].

وفي المقابل لا شك في أنّ الكتب كانت من ضمن البضائع الثمينة التي تحملها القوافل التجارية المتوجهة هنا وهناك، ذلك أن الفقهاء وطلاب العلم كانوا يرافقون التجار إلى الحواضر الإسلامية، مثل بغداد والحجاز ومصر وغيرها من مراكز العلم ،رغبة منهم في الحصول على المصنفات في شتى أنواع العلم، ثم إن الأمراء والحكام كانوا شغوفين بالعلم واقتناء الكتب لتعمير المكتبات التي أنشئوها على غرار عبد الوهاب بن عبد الرحمن الذي بعث بألف دينار إلى البصرة لشراء الكتب، فنسخت له بها كتب أتوا بها له على ظهور الجمال [3]، وعبد الرحمن المستنصر في الأندلس(350ـ366هـ/961ــ 976م)، الذي كان شغوفا بالكتب؛ فجعل من مكتبته أكبر مكتبة في الأندلس بل حتى في المغرب الإسلامي بكامله، وهذا أمر معلوم تشهد به المصادر والمراجع، كانت هذه، إذن دوافع علمية وثقافية حفزت التجار على الاقبال على التجارة لما لها من أهمية اجتماعية واقتصادية وثقافية.

خلاصة:

نستنتج مما سبق عرضه أن هناك عوامل كثيرة أثرت على الأنشطة الحرفية والتجارية في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط وتفاعلت فيما بينها، كما أن الإمكانيات الطبيعية التي توفرت عليها دول الغرب الإسلامي ساهمت بشكل كبير في إبراز مكانتها التجارية إقليميا وعالميا، لا سيما موقعها الاستراتيجي الذي مكنها من أن تقوم بدور حيوي على مستوى العلاقات التجارية الخارجية، حيث اعتبرت حلقة وصل بين القوى التجارية الكبرى في العصر الوسيط، غير أن هذه العوامل كانت أحيانا تؤثر سلبا على المنظومة الحرفية والتجارية لهذه الدول، ولو بدرجات مختلفة، حينما لا تستغل هذه الإمكانيات بشكل جيد، خاصة في فترات ضعفها أو نتيجة عوارض طبيعية أو سياسية كالحروب والفتن وغيرها .

---

1 ــ البكري : المصدر السابق ، ص 344، 345.

2 ــ ياقوت الحموي: المصدر السابق ، الجزء الأول، ص277.

3 ــ محمد عيسى الحريري : الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس(160ـ296هـ)، ط3 ، دار القلم الكويت للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1408هـ/1987م ، ص 236.

الدرس الثالث	التحول الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي بعد الفتح الإسلامي

تمهيد:

تعد الحرف والتجارة من أساسيات العمران البشري أو الحضارة بشكل عام، وقد عرفت الحرف والتجارة في المغرب الإسلامي تحولا عقب الفتح، حيث أن تمصير بلاد المغرب أدى الى بروز ما يمكن أن نسميه بنهضة صناعية وحركة تجارية من خلال إرساء قواعد وتنظيمات حرفية وتجارية مثلت في حد ذاتها مظاهر التحول الحرفي والتجاري، وقد استفادت طبعا من الإرث الحرفي والتجاري الذي كان موجودا قبل الفتح، لا سيما ما خلفه الفينقيون من تقاليد تجارية في البحر المتوسط ، فضلا عن المخلفات المادية التي احتوتها المدن التي أنشأها الرومان والبيزنطيون.

فما هو التحول الذي عرفه المغرب الإسلامي على مستوى النشاط الحرفي والتجاري ؟ وماهي العوامل والدوافع التي ساهمت في التحول وكيف تم هذا التحول؟ وما هي أشكاله ومظاهره ؟ وما هي أهم نتائجه ؟

1ـ الحرف والتجارة في بلاد المغرب قبل الفتح الإسلامي :

ليس خافيا على أحد أنّ التجارة هي مرآة عاكسة للنشاط الحرفي في أي بلد وفي أي عصر، وبقدر ما تتطور الحرف بقدر ما تؤثر على التجارة، لا بل إنّ ازدهار الحرف يدفع بمزيد من النماء التجاري، لأنّ الحرفة أو الصناعة مولدة للبضاعة، أيا كان نوعها، والتاجر يقوم بعملية تسويق لمنتوج حرفي معين، وهو مادة تجارته، ومن جهته فإن التجارة هي الأخرى تفيد الحرفي من حيث جلب المادة الأولية التي يحتاجها لصناعته .

1ـ1ـ الحـــرف:

إنّ المعلومات الخاصة بالتاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب قبل الفتح الإسلامي قليلة جدا، فالمصادر التاريخية لا تشفي غليل الباحث في هذا الموضوع، لأن المعلومات المتوفرة حول الحرف وانتشارها شحيحة، غير أنّ بعض المؤرخين يشيرون إلى تواجد حرف مرتبطة أساسا بالمنتوجات الفلاحية مثل عصر الزيتون، فقد عثر من خلال البقايا الأثرية على أماكن معاصر في منطقة طرابلس، ما يفيد بوجود 17 معصرة [1]، وبطبيعة الحال فقد

1 ـ أحمد محمد أندريشة: التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاثة، ط1، الدار جماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1402هـ / 1993، ص 185.

انتشرت هذه الصناعة في المناطق الشمالية أين تكثر أشجار الزيتون، كذلك صناعة الصباغة الأرجوانية وتعود جذور هذه الصناعة على عهد الفنيقيين فقد برعوا فيها، وتستخرج مادتها من أنواع معينة من الأصداف [1].

كما أنّ صناعة الفخار والخزف كانت متواجدة بمدن المغرب لارتباطها بصناعة الأواني المنزلية، ولصلتها بطقوس الدفن عند الفينيقيين (814ق. م ـ 146م)، حيث كانوا يزينون قبور موتاهم بالخزف[2]، غير أنّ هذا النوع من الصناعات كان يفتقد للجودة في عهد الفنيقيين، وربما دل ذلك على قليل اهتمامهم بالحرف مقابل ولعهم بالتجارة، وهذا ما يفسر لنا تواجدهم في السواحل[3].

والدراسات التاريخية القديمة تقدم لنا معطيات أثرية تشير إلى اهتمام أهل المغرب القديم بهذا النوع من الصناعة أو الحرفة، وقد وجه بعضه لأغراض تعبدية كالتماثيل وغيرها، والبعض الآخر وجه للاستعمالات اليومية المنزلية مثل القدور والجفن والصحون والفناجين [4].

تواجدت بالأقاليم المغاربية صناعة الخشب، وهي صناعة ارتبطت بالعهد الفينيقي القرطاجي، إذ أنّ الخشب يستخدم بالأساس في صناعة السفن والأغراض المنزلية، حيث تتواجد الغابات التي تمد هذه الصناعة بالأخشاب مثل خشب الأرز في المغرب الأدنى وحتى الأقصى [5].

أما صناعة النسيج فقد ازدهرت في هذا العهد لعناية القرطاجيين بها ،لا سيما صناعة الزرابي، حتى أن بعض الأنواع من الزرابي احتفظ بها أهل تونس إلى غاية اليوم، وهي تعود بجذورها إلى الفينيقيين وهي تسمى المقروض[6]، وما يمكن قوله هو أنّ الصناعة في هذا العهد كانت تتماشى مع طبيعة الفنيقيين وهي التجارة البحرية، مع وجود صناعات دعت إليها الحاجة اليومية للمجتمع في ذلك الوقت مثل صناعة الفؤوس والخناجر، صناعة اللباس[7].

وصناعة اللباس عند أهل المغرب كانت صناعة رائجة، وهذا أمر طبيعي جدا لحاجة الناس إلى اللباس، هذا النوع من الصناعة كان يعبر عن بعد ثقافي وارتبط بالعادات والتقاليد في مختلف ربوع أقاليم بلاد المغرب، يحتل البرنس أو البرنوس كما يسمى حاليا مكانة مهمة في سلم الحرف التي اعتنى بها سكان بلاد المغرب منذ عهود

1ـــ أحمد صفر: مدينة المغرب العربي في التاريخ ، الجزء الأول، دار بوسلامة للنشر، تونس، ص 151، 152 .

2 ـ المرجع نفسه، ص 153.

3 ـــ محمد الصغير غانم: التوسع الفينيقي في الحزض الغربي للبحر المتوسط، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982، ص 114.

4 ـــ محمد الهادي حارش: التاريخ المغاربي القديم منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ، (د.ت)، ص 123.

5 ـــ أحمد صفر: المرجع السابق ، ص 150، 151.

6 ـــ المرجع نفسه، ص 151.

7 ـــ محمد الهادي حارش: المرجع السابق، ص 89 .

قديمة، ولعل تقسيم النسابة العرب البربر إلى فرعين كبيرين وهما البتر والبرانس يرجع إلى دلالات اللباس وما وجدوه من أشكال اللباس لديهم.

غير أنّ الصناعة قد تراجعت في العهد الوندالي (430ـ 533م) مقارنة بما كانت عليه في العهد الفينيقي والروماني (146ق.م ـ 429م)، نتيجة تدهور الأوضاع السياسية في هذا العهد، أما في العصر البيزنطي (534ـ 647م) فقد كثرت الاضطرابات السياسية والثورات مما أثر سلبا على النشاط الحرفي والتجاري.

1ـ2 ـ التجارة :

عرفت بلاد المغرب ازدهارا تجاريا في العهد الفنيقي، لأن تواجد الفنيقيين في المدن الساحلية لبلاد المغرب كان بدافع التجارة، حيث احتكروا التجارة في البحر المتوسط لعهود طويلة[1]، وبرعوا فيها إلى الحد الذي جعلهم يتخلصون من أي أشكال المنافسة التجارية من الدول المعاصرة لهم، وفي المقابل لم يولوا اهتماما كبيرا بالحرف التي لم تكن متقنة مقارنة بما كان عليه معاصروهم، وهذا من أهم الأسباب التي جعلتهم تجار بحر بالدرجة الأولى فالفينيقي، أو القرطاجي كان جوالا في البحر[2]، ماهرا في صناعة السفن وليس في الحرفة .

كانت المواد المصدرة مشكلة أساسا من المنتوجات الزراعية كالحبوب(تشكل نسبة كبيرة من الصادرات) والزيوت والكروم (هذه البضاعة زادت في العهد الروماني)[3]، والتين والتفاح (العهد القرطاجي) [4]، والأخشاب ذات الاستعمالات المتعددة، وأما المنتوجات الحيوانية تنوعت مثل الجلود والأصواف التي تزيد عن الحاجة الاستهلاكية [5]، وكذلك العاج، حيث كان يباع بأثمان غالية لكثرة الطلب عليه، فهو يستعمل لأغراض مختلفة كصناعة التماثيل والأكواب وحتى في المباني [6]والأقمشة الأرجوانية [7].

أما فيما يتعلق بالواردات فإنّ المعلومات المتوفرة قليلة جدا ويعوزها الدقة، وفي الغالب لم تخرج عن تلك المواد التي لا تتوفر عليها بلاد المغرب مثل الذهب، كذلك الحيوانات المفترسة التي كانت تجلب من إفريقيا ويعاد تصديرها إلى روما لعرضها في الملاعب[8]، وأما عن الفخار والبرونز فكان يجلب من الإغريق وقبرص.

---

1 ــ محمد حارش: المرجع السابق، ص 86.

2 ــ أحمد صفر: المرجع السابق، ص 322.

3 ــ المرجع نفسه، ص 327.

4ــ المرجع نفسه، ص 114.

5 ــ محمد الهادي حارش: المرجع السابق، ص 130.

6 ــ المرجع نفسه، ص 130، أحمد محمد أندريشة: المرجع السابق، ص 176.

7 ــ محمد الهادي حارش: المرجع السابق، ص 124.

8 ــ أحمد محمد أندريشة: المرجع السابق، ص 177.

أما الموانئ التي كانت قائمة على المبادلات التجارية فهي صبراتة وقرطاج، صلداي (بجاية القديمة)، وبونة (عنابة)، و روسيكادا (سكيكدة)، وطنجة.

ومن حيث مجال التبادل التجاري يبدو أنّ بلاد المغرب فرضت بمنتوجاتها الزراعية التعامل مع مناطق واسعة من المدن الأوروبية خاصة الجنوبية مثل المدن الإيطالية والإيبيرية (اسبانيا والبرتغال حاليا).

2ـــ عوامل ودوافع التحول الحرفي والتجاري:

هناك مجموعة من العوامل والدوافع ساهمت في تحول الحرفي والتجاري في المغرب الإسلامي بعد الفتح نبينها في العناصر التالية :

ـــــ إن تمصير الغرب الإسلامي (بلاد المغرب والأندلس) بعد استكمال عملية الفتح وإسلام أهل البلاد، ترتب عنه إلحاقه إداريا وسياسيا ليصبح إقليما تابعا للدولة أو الخلافة الإسلامية ، وعلى هذا الأساس كان لا بد من إعادة تشكيل المنظومة الحرفية والتجارية وفق النظم الإسلامية وفي إطار المعالم الحضارية للدولة الإسلامية، وربطها بالمشرق تحقيقا للانتماء الحضاري، أو الاندماج الحضاري وما تقتضيه المصلحة العامة للمسلمين، وبذلك دخل اقتصاده ضمن دائرة النشاط الاقتصادي الإسلامي، وحركة هذا الاقتصاد تدور في فلك حركة العالم الإسلامي[1]وفي هذا الإطار كتب الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (86ـــ96هـ/ 705ـــ715م) إلى ولاة الأمصار يستحثهم بإحداث إصلاحات تقوم على تعمير البلاد وتعبيد الطرقات[2]،وغيرها من الأمور التي تصب في رعاية المصالح الاجتماعية والاقتصادية لأهل البلد.

ـــــ تغيير البنية الاجتماعية لسكان المغرب الإسلامي بعد الفتح ترتب عنه تغيير في الأشكال والأنماط الاقتصادية الحرفية والتجارية بما يتلاءم مع الروح الإسلامية، وما تقره الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية، إذ أن التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية المواكبة لعمليات الفتح الإسلامي أنتجت مجتمعا مسلما انصهرت فيه عناصر مختلفة من بربر وعرب وأفارقة وغيرهم، واندمجت في المجتمع الإسلامي، كما أن هناك عاملا لا يجب إغفاله وهو من الأهمية بمكان، ويتعلق بذلك التحول الاجتماعي الذي انتقل بالقبيلة، وهي كثيرة، من طور البداوة والترحال إلى طور الاستقرار[3]، الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على نمط الاستغلال الاقتصادي ، فلاحة وصناعة. .

---

1 ـــ عبد القادر جغلول: مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط ، ترجمة فضيلة الحكيم ، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،1988، ص 43.

2ـــ عبد العزيز الثعالبي :تاريخ سمال إفريقيا من الفتح إلى نهاية الدولة الأغلبية ، جمع وتحقيق أحمد ميلاد ومحمد إدريس ، تقديم مراجعة حمادي الساحلي، ط2 ، دار الغرب الإسلامي 1410هـ/ 1990م ، ص 94.

3 ـــ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 342.

ـــ استحداث مدن جديدة مثل القيروان وتاهرت وسجلماسة وفاس، وإعادة التهيئة العمرانية لمدن كانت قائمة قبل الفتح مثل مدينة تونس وسبتة وقرطبة، أدى إلى تنظيمها عمرانيا واقتصاديا بما يحقق للمجتمع التطور الاقتصادي باستغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة، علما بأن إنشاء هذه المدن وافق خطط طبيعية راعت توفير وتأمين الموارد الطبيعية التي تؤمن للساكنة أقواتهم وتسمح لهم بمزاولة أنشطتهم الاقتصادية في مجال حضاري متكامل العناصر .

ـــ تأسيس الدول المستقلة في بلاد المغرب والأندلس الرستمية والإدرسيسة والمدرارية والأغلبية أوجد إطارا سياسيا للنشاط الاقتصادي، من حيث أن الدولة الجديدة التي عوضت الولاية أطرت الحرف والمعاملات التجارية ونظمتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق قوة اقتصادية تعزز وجودها السياسي وسيادتها على الفضاء الجغرافي الذي امتدت فيه ، وأبرز مظهر يدل على ذلك هو أن كل دولة سكت عملة خاصة بها لما اشتد عودها بعد مرحلة التأسيس وقد ساعدها تدفق الذهب من السودان الغربي بالإضافة إلى معدن والفضة والنحاس[1]، وهنا تبرز نقطة مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالمسألة المالية وهي أن تأسيس الدول المذكورة أدى إلى انقطاع مورد مالي مهم عن الخلافة العباسية في المشرق والتي تعودت أن تمول به بيت المال كم كانت تفعل قبلها الدولة الأموية، باستثناء الإمارة الأغلبية التي استمرت على ولائها للعباسيين في هذا الجانب ، ذلك لأن وجود هذه الدولة في أصلها ارتبط بالتزام يقوم بموجبه الأمير الأغلبي بإرسال نصيب من المال إلى بغداد قدره 40 ألف دينار[2].

ـــ إعادة استغلال المنشآت الاقتصادية التي كانت موجودة من قبل[3] وهيأتها العوامل الطبيعية، ويتعلق الأمر بالموانئ التي كانت طابع تجاري، وقد تواجدت على امتداد سواحل بلاد المغرب والأندلس، بما فيها سواحل المغرب أأقصى المشرفة على المحيط الأطلسي (بحر الظلمات).

3ـ النواة الأولى للتحول الحرفي :

تعتبر مدينة القيروان التي بدأ تأسيسها عقبة بن نافع سنة 50 هـ/ 670م وأتم بناءها سنة 55هـ / 675م قاعدة التعمير الإسلامية الأولى في المغرب الإسلامي ، بالرغم من أن الدافع الأساسي في بنائها كان عسكريا محضا لضرورة استدعتها متطلبات الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، حيث أنه لما انتهت عمليات الفتح ، تحولت إلى مدينة مدنية عندما توافد عليها العرب القادمين من المشرق وقد شكلوا مع البربر وبقية العناصر الأخرى

---

1 ـــ موريس لومبار : المرجع السابق، ص 168.

2 ـــ محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي، 184ـ296هـ/ 800ـ909م، تعريب المنجي الصيادي، مراجعة وتدقيق، حمادي الساحلي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، 1415هـ/ 1995م ، ص 126.

3 ـــ موريس لومبار: المرجع السابق، ص 98.

مجتمعا قيروانيا قائما بذاته، ومن هذه المدينة انطلقت التنظيمات الإدارية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى ربوع بلاد المغرب وحتى الأندلس ، فأصبحت نموذجا للمدينة الإسلامية وما تحتويه من مرافق إدارية واقتصادية.

مما لا شك فيه هو أنّ ما قام به حسان بن النعمان في إفريقية من تنظيمات إدارية وتجهيزات اقتصادية يعد النواة الأولى لنظام اقتصادي جديد في المغرب الإسلامي، فقد أنشأ دار للصناعة في تونس، وكان الغرض الأساسي منها أن تقوم في إفريقية صناعة للسفن وكل ما يتصل بالأسطول البحري[1].

ويجب الإقرار كذلك بأن التنظيمات الإدارية التي أحدثها الفاتحون كانت تسير بكل تدريجي مراعية الواقع القبلي وخصوصية المنطقة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تم اعتبار القبيلة هي أساس التنظيم الإداري والاقتصادي ، ومن هذا المنطلق تم الاتفاق مع رؤساء القبائل على مقادير الجبايات ومواعيدها وضمان استمرار العملية بالتعاون مع من يرسلهم الولاة له لأداء مهامهم [2]، وكان عامل الخراج والصدقات ممن خول لهم القيام بالمهمات المالية[3] .

إن الحاجة المبكرة إلى المنتوجات الصناعية اقتضى من الولاة ما يمكن اعتباره إعادة التهيئة للقطاع الحرفي من خلال استغلال مناجم المعادن التي كانت تزخر بلاد المغرب[4]، خاصة المتواجدة قريبا من مقر الولاية في إفريقية مثل الحديد والفضة والرصاص

أما الصناعة المعدنية فقد اختصت في البداية بضرب السكة إذ أنّ حسان بن النعمان غير الدينار القرطاجي الذي كان متداولا، فحذف منه الصليب وكتب عليه البسملة[5]، وكان ذلك قد تزامن مع التغيير في النظام النقدي الذي أحدثه الخليفة عبد الملك بن مروان (وسيأتي ذكره بالتفصيل في المحاضرات القادمة إن شاء الله).

4ـ مظاهر التحول الحرفي :

هناك مظاهر هي مؤشرات لذلك التحول الحرفي الذي ظهر بعد الفتح الإسلامي واكب تأسيس الدول المستقلة في الغرب الإسلامي يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

1 ــ محمد محمد زيتون : القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، ط1، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1408هـ/ 1988م ، ص 154

2 ــ حسين مؤنس : معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط5 ، دار الرشاد، القاهرة ، مصر، 1421هـ/ 2000م ، ص 53.

3 ــ موسى لقبال : المغرب الإسلامي منذ بناء معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981، ص 109.

4 ــ هشام جعيط : تأسيس الغرب الإسلامي ـالقرن الأول والثاني هـ / السابع والثامن م ــ،ط2 ، دار الطليعة ، بيروت، لبنان ، 2008، ص 148.

5 ــ محمد محمد زيتون :المرجع السابق ، ص 154.

4-1ـــ تنوع الصناعات:

والتي انطلقت من القيروان، وكان أول هذه الصناعات صناعة السجاد القيراوني وهو مزيج من السجاد الفارسي والسجاد العربي الذي يسمى الزربية [1]، وقد ارتبط هذا السجاد بدخول الخرسانيين مع جيش الفتح الإسلامي، ثم ما لبثت أن تعددت وكثرت الحرف بتوافد سكان المناطق المحيطة بالقيروان والذين كانوا يمتلكون مهارة حرفية اكتسبوها أو توارثوها من عهود ما قبل الفتح [2].

4ـــ2 ـ ظهور تجمعات حرفية:

إنّ تقدم الحرف دعا الولاة إلى تخصيص أماكن معينة لهذه الحرف، ففي عهد الوالي يزيد بن حاتم الذي تولى إمارة ولاية المغرب(155ـــ171هـ/ 772ـ788م) جعل لكل حرفة مكانا معينا [3]، وبعد أن تطورت المدن واتسع مجالها العمراني ونسيجها الاجتماعي أصبح هناك تنظيم لهذه الحرف، من حيث الإشراف عليها ومراقبتها من خلال نظام الحسبة، الذي سارت عليه الدول التي قامت في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط .

4ـــ3 ـ انتعاش المدن :

استفادت مدن المغرب الإسلامي من التحول الاقتصادي خاصة تلك المدن التي أنشئت بعد الفتح مثل القيروان، حيث اتسعت مساحتها نتيجة زيادة نسيجها العمراني ، وتطورت الصناعات بها ،كما أن زيادة الثروة كان من بين العوامل الأساسية في نمو المرافق العامة والخاصة ، إذ أصبح بوسع الميسورين بناء بيوت فخمة[4]، بمقياس ذلك العصر طبعا، وهنا تتحقق القاعدة الخلدونية القائلة:" وإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما تدعوإليه عوائد الترف " [5]، فإذن ازدهار الحرف بهذه المدينة كان مرتبطا بتطورها العمراني[6] ، ولا بد أنها عملية تتم بشكل متكامل فكثرة الحرف وتطورها يؤدي تطور العمران والعكس صحيح.

ونفس الحالة انطبقت على تاهرت فقد تحولت من مدينة بسيطة إلى مدينة عامرة بالحرف والتجارات فكثر بناءها وقصدها الناس من بلاد مختلفة لتعميرها ، فحصلت لحرفييها وتجارها ثروة وفي ذلك يقول ابن الصغير

---

1 ـــ محمد محمد زيتون: المرجع السابق ، ص 158.

2 ـــ فاطمة عبد القادر رضوان : المرجع السابق ، ص 278.

3ـــ محمد محمد زيتون : المرجع السابق ، ص 161.

4 ـــ فاطمة عبد القادر رضوان : المرجع السابق ، ص 66.

5 ـــ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 502،503.

6ـــ الحبيب الجنحاني : المرجع السابق ، ص 100.

:" ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الأموات وغرس البساتين وإجراء الأنهار واتخاذ الرحاء والمستغلات وغير ذلك وتسعوا في البلد وتفسحوا فيها وأتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار" [1].

قرطبة هي الأخرى شهدت نموا عمرانيا لافتا للانتباه ما دعا موريس لوبار إلى التعبير عن ذلك النمو العمراني بالظاهرة الكبرى ، حيث يشير إلى أنها حققت ازدهارا عمرانيا كبيرا في عهد المسلمين على خلاف ما كانت عليه عند وصول الفاتحين إليها إذ لم تكن شيئا يذكر، مقارنة مع طليطلة التي كانت عاصمة القوط [2].

عرفت مدن المغرب الإسلامي انتعاشا حرفيا نتيجة التطور النسقي للعمران والمجتمع، وقد تحولت إلى مراكز صناعية نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية وثقافية، سواء تلك المدن التي وجدت قبل الفتح أو تلك التي أسست بعده.

5ـــ نتائج التحول الحرفي

ترتبت عن التحول الحرفي في المغرب الإسلامي عدة نتائج أهمها :

ـــــ اتساع نطاق الصناعات بعد أن كانت شبه محلية وذلك لزيادة الحاجة إليها، فالنمو الديموغرافي الذي واكب عملية التحول والتطور الحرفي والتجاري، ترتب عنه بالتأكيد زيادة الاستهلاك للمنتوجات بمختلف أنواعها خاصة تلك التي ترتبط الحاجات اليومية للناس من غذاء ولباس وغيره ، وهذا كان في المدن الكبيرة بالدرجة الأولى [3].

ـــــ النماء الاقتصادي والاجتماعي للمدن بفعل حركة الصناعة التي أثرت إيجابا في التجارة، حيث بدأت تظهر الشخصية الحرفية المستقلة تدريجيا للمغرب الإسلامي ، خاصة ما تعلق بالصناعة ذات المهارة الفنية [4].

ـــــ انتعاش التجارة الداخلية والخارجية، كنتيجة حتمية للنهضة الحرفية ، فاتسعت دائرة التبادلات التجارية عبر طرق ومسالك واسعة اتخذت من الصحراء عمقا تجاريا استراتيجيا ويتعلق الأمر بالتوغل في صحاري بلاد السودان، خاصة السودان الغربي لما فيه من إغراءات بتحقيق الأرباح الوفيرة فكانت الطلائع الأولى من التجار الرستميين وحتى الأغالبة، مما أتاح لهم الاحتكار المبكر لتجارة الذهب والعبيد، والعمل على توسيع دائرة التبادل التجاري .

ـــــ ظهور طبقة من الحرفيين والصناع الكبار الذين حققوا ثراء لا بأس به ، فتمكنوا من تحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة؛ فشكلوا طبقة ذات نفوذ اقتصادي كبير، نالت التقدير والحظوة لدى السلطة السياسية، لا بل

---

1 ـــ ابن الصغير : المصدر السابق ، ص 31.

2 ـــ موريس لومبار: المرجع السابق ، ص 212.

3 ـــ المرجع نفسه ، ص 129.

4 ـــ محمد زنيبر: المغرب في العصر الوسيط، الدولة ـالمدينة ـالاقتصاد، تنسيق محمد المغراوي،ط1، منشورات كلية الآداب، الرباط، المغرب ، 1420هـ/1999م ، ص 37.

كانت على ما يبدو تشرك في القرارات التي يتخذها الحكام، لا سيما ما يتعلق بمصالحها الاقتصادية، مثلما كان الحال في القيروان [1].

خلاصة :

لا شك في أن التحول الحرفي وحتى التجاري الذي عرفته بلاد المغرب الإسلامي بعد الفتح الإسلامي قد واكب التطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها هذه المنطقة ،لا سيما في القرن الأول الهجري، من خلال ارتقاء الحرف إلى مستوى أكثر نضجا مما كان عليه قبل الفتح، مع عدم إغفال استفادة المسلمين من الموروث الحرفي والتجاري الذي وجد قبل الفتح، خاصة تلك الحرف المتعلقة بالاستهلاك والاستخدام اليوميين للمنتوجات الحرفية مثل الصناعات النسيجية والغذائية .

على أن ما يلفت الانتباه أكثر هو أن العامل الأساسي الذي دفع إلى التحول الاقتصادي هو ربط الغرب الإسلامي بالسيرورة الحضارية الإسلامية في الفترة المبكرة من العصر الوسيط من خلال الاندماج الاقتصادي، ورغم قيام الدول المستقلة عن الخلافة العباسية في المشرق إلا أنها بقيت محافظة على الطابع الإسلامي للمنظومة الحرفية والتجارية لتحقيق الأهداف المرجوة.

1 موريس لومبار : المرجع السابق ، ص 224، فاطمة عبد القادر رضوان : المرجع السابق ، 140.

الدرس الرابع	الحسبة وتنظيم الحرف والتجارة

تمهيد:

عني الإسلام بالاقتصاد وما يتصل من شؤون تخص حياة المسلم اليومية وعلاقته بمحيطه الاجتماعي في تحصيل رزقه، سواء بحرفة يتقنها ويتمهر فيها أو بمعاملات تجارية من بيع وشراء، وبما أن السوق هو المكان الذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالحرف والتجارة، فكان لابد من الاهتمام به من الناحية التنظيمية ومن ناحية مراقبته والاشراف عليه، إذ اعتبرت الحسبة في العصر الإسلامي الوسيط آلية رقابية تنظم الدولة من خلالها شؤون الحرف والسوق؛ باعتبار أن المجال الاقتصادي يدخل ضمن مهام وصلاحيات الدولة، وتنظيمه يقع على عاتقها.

ولما كانت الحسبة نظام إسلامي يقوم على تنظيم العلاقات الاقتصادية وحتى الاجتماعية داخل المجتمع الإسلامي، فإن دول المغرب الإسلامي أولتها اهتماما كبيرا خلال العصر الوسيط ، وخصصت لها حيزا واسعا في سلم وظائفها.

ما هي مكانة الحسبة في النظام الاقتصادي الذي عرفته دول المغرب الإسلامي في العصر الوسيط ؟ ما هي المخالفات التي كانت تستوجب العقوبات على أصحاب الحرف والتجار في السوق ؟ وما هي طبيعة العقوبات المسلطة على من يخالف قواعد المهنة أو السوق ؟ماهي أهمية الحسبة في مجتمع المغرب الإسلامي ؟

1ـــ تعريف الحسبة :

1ـ1ـ لغـــة :

الحسبة مشتقة من فعل حسب وما اشتق منه حاسب يحاسب حسابا ، احتسب يحتسب احتسابا ، وهي تحمل على معاني مختلفة ؛ الحسبة بكسر الحاء [1] تعني الأجر وهي متصلة بالفعل احتسب، أي طلب الأجر، حيث جاء في لسان العرب لابن منظور أن الحسبة هي مصدر الاحتساب الأجر على الله، أي أن الاحتساب

1 ـ محمد كمال الدين أمام: أصول الحسبة في الإسلام ، ط1، دار الهداية، مصر ، 1406هـ / 1986م ، ص13.

هو طلب الأجر والحسبة هي الأجر[1]، فيقال احتسب أمره إلى الله أي طلب الأجر من الله، قياسا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:(**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا واحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**)[2].

والفعل حسب له معان كثيرة في القاموس العربي ، حسب ما يشتق منه:

المعنى الثاني هو إنكار شيئ ما على إنسان[3]، فيقال : احتسب عليه فعله ، إذا كان هذا الفعل لا يستقيم مع أخلاق أو قانون أو نظام أو نحو ذلك .

المعنى الثالث هو الاختبار وسبر الأغوار، و وتتبع الأخبار ، فيقال فلان ذهب ليتحسب الأخبار، أي يتجسسها ويترصدها [4] .

والمعنى الرابع : يعني تدبير الأمر أي يحسب للأمر جيدا فهو حسن التدبير والنظر[5]، وقد تأخذ معنى الضن، فيقال حسبته كذا وكذا ، أي ضننته [6]

وقد تأتي الكلمة بمعنى مراقبة ، فيقال حاسب أي راقب ، فلان يحاسب نفسه ، أي يراقبها .

1ـ2ـ اصطلاحا :

للحسبة تعاريف مختلفة ملخصها مبدأ " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو مما جاءت به نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إذ يقول تعالى ﴿ **وَلتَكُنْ مِنْكُمُ أُمّةٌ يَدعُونَ إلى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَينْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ** ﴾[7]، فالحسبة هي تطبيق عملي لهذا المبدأ، فيعرفها الماوردي (ت . 450 هـ/ 1058م) في الباب العشرين من كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية " إنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهير عن منكر إذا ظهر فعله" [8]، ويصنفها ابن خلدون في باب الخطط الدينية الأخلاقية، فيقول: " أما الحسبة فهي وظيفة دينية أخلاقية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم

1ـ ابن منظور : المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص 866.

2 محمد ناصرالدين الألباني : المرجع السابق ، ص 1084.

3 ـ محمد كمال الدين إمام ، المرجع السابق ، ص 14.

4 ـ ابن منظور : المصدر السابق ، المجلد الثاني، ص 867.

5 ـ المصدر نفسه ، ص 867 ، محمد كمال الدين إمام : المرجع السابق ، ص 14.

6 ـ المصدر نفسه ، ص 866

7 ـ سورة آل عمران ، الآية 104 .

8 ـ الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي ، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1409هـ/ 1989م ، ص 315.

بأمور المسلمين ، يعين لذلك من يراه أهلا له" [1]، ويتفق ابن الديبع الشيباني(944هـ/ 1537م) مع ما ذهب إليه الماوردي وابن خلدون في أنها باب من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث حدد المعروف بالأمر بالواجبات والمندوبات وأما المنكر فهو النهي عن المحرمات والمكروهات[2].

وعلى هذا النحو فالحسبة مرتبطة بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة وفق مبدأ " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر امتثالا للآية الكريمة ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾[3]، وامتثالا كذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**)[4]، والأمر بالمعروف هو كل فعل أو قول محمود ومستحسن يحدث أثرا طيبا على الفرد والمجتمع، أما المنكر فهو كل فعل أو قول مذموم مستهجن أنكره الشرع والناس ، لذلك سمي منكرا، يحدث أثرا سيئا على صاحبه وعلى المجتمع .

ملخص القول هو أن الحسبة واجب أخلاقي من الواجبات الدينية التي يتحقق فيها شرط الكفاية، للناس وشرط العين للقائم بها، يحمل الناس بموجبها على فعل المعروف وترك المنكر مراعاة للمصلحة العامة وهي واقعة بين نظام القضاء في الأحكام ونظام الشرطة في الزجر، يتقاطع فيها النظر الديني الشرعي والزجر السياسي السلطاني[5]، والفرق بين القضاء والحسبة هو أن القضاء جهاز إداري يختص بالفصل في النزاعات بين الناس وإصدار الأحكام وإقامة الحدود على المعتدين على الحقوق، أما المحسبة فهي نظر في الالتزام بتنفيذ الحقوق الواضحة والمتعلقة أساسا بالمنكرات الواضحة [6] وعدم الاخلال بها أو تضييعها م، والحاصل هو أن كل ما يفسد أخلاق الناس في المعاملات اليومية من بيوع أو آداب عامة أو مهن أو ما يخل بمصالح الناس فيلحق بهم ضررا في الطرقات أو نحو ذلك يعد من اختصاصات الحسبة.

---

1 ـ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص281

2 ـ ابن الديبع : بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة، دراسة وتحقيق طلال بن جميل الرفاعي، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2002 ، ص 54.

3 ـ سورة آل عمران ، الأية 110 .

4ـ أبو الحسين مسلم النيسبوري : المصدر السابق ،كتاب الإيمان ، حديث رقم 49، ص 42.

5 ـ محمد كمال الدين إمام : المرجع السابق ، ص 16.

6 ـ فريد عبد الخالق : الحسبة في الإسلام عن ذوي الجاه والسلطان ، ط1، دار الشروق ،القاهرة ، مصر، 2011 ، ص 116، عبد العزيز بن محمد بن مرشد: نظام الحسبة في الإسلام دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 1393هـ/ 1992م، ص 54.

2 ــ وظيفة المحتسب :

المحتسب هو ذلك الشخص الموكل المخول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويدخل ضمن اختصاصاته حسب تقسيم وتعبير الماوردي ما يتعلق بأمور العبادات، أي حقوق الله ، وما يتعلق بحقوق الآدميين في المعاملات وما هو مشترك بين حقوق الله وحقوق الناس كالاطلاع على بيوت الغير[1] .

يعرفه ابن خلدون بأنه ذلك الذي يبحث عن المنكرات ، ويعزز ويؤدب على قدرها ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة[2] ، وهو يعين من قبل الأمراء أو عمال الأمير في المدن ، وكان دور القاضي هو الموافقة على التعيين بما يراه فيه من خصال تؤهله لهذا العمل .

وللمحتسب عدة أسماء عرف بها في الأقطار الإسلامية في العصر الوسيط، منها صاحب السوق في الأندلس[3] والمشرف على السوق في الدولة الرستمية [4] و أمين السوق في الدولة المرابطية والموحدية [5] ، وصاحب الحسبة ومتولي الحسبة وناظر الحسبة ووالي الحسبة [6]، لكن تبقى مهام المحتسب نفسها في أي بلد، وإن اختلفت التسميات.

ويشترط في المحتسب شروط هي : شروط الصحة بأن يكون بالغا مسلما، وشروط الوجوب بأن يكون قادرا عاقلا، إذ أنّ العاجز عن تغيير المنكر تسقط عنه الحسبة [7]، وشروط التولية بأن يكون ذكرا حرا فلا تصح تولية المرأة أو العبد لهذا المنصب [8] .

---

1 ــ الماوردي : المصدر السابق ، ص 318.

2 ــ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص281

3 ــ سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي: الحسبة في الأندلس ، 92ـ897هـ، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، 1421هـ، ص 94.

4 ــ موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها ،ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 33.

5 ــ ج.ف.ب. هوبكنز النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي ، ط2، شركة النشر والتوزيع، المدارس ، الدار البيضاء، المغرب، 1420هـ/1999، ص 177، جمال أحمد طه : المرجع السابق ، ص 227.

6 ــ محمد عيسى الحريري : المرجع اسابق ، ص 275.

7 ــ ابن الديبع : المصدر السابق ، ص 60.

8 ــ سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي : المرجع السابق، ص 120 .

ويجب على القائم على خطة الحسبة وهو المحتسب أن يتصف بصفات تؤهله وتزكيه في أداء مهامه، ومن هذه الخصال أو الصفات أن يكون على قدر كبير من الأخلاق من حيث التأدب في الخطاب مع الباعة فيكون لينا في غير تراخ شديدا في غير عنف[1]، وأن يكون نزيها ومخلصا في أداء مهامه، فلا يقبل على نفسه رشوة من بائع مقابل السكوت عن كشف المخالفة ، ويكون عارفا بعمله ، وبأحوال السوق ونظامه، وما يجب أن تكون عليه السلع والبضائع، ويضيف ابو عبد الله السقطي المالقي اليقظة والفهم والدراية بالفقه والهبة [2] ، وهذه الصفات تجعله يؤدي مهامه على أحسن وجه .

وفي هذا السياق يروى أن أن الأتابك طغتكين سلطان دمشق (ت . 522 هـ/ .1128م) طلب شخصاً ليوليه الحسبة لما عرف عنه من النزاهة والعلم والزهد والصدق, فلما رآه قال (إني قد وليتك أمر الحسبة على الناس بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فقال المحتسب: (إن كان كذلك فقم عن هذه الطراحة ـ مرتبة يفترشها السلطان ـ وارفع هذا المسند فإنهما حرير، واخلع هذا الخاتم فإنه ذهب، فقد قال ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الحرير والذهب: (إن هذين حرام على ذكور أمتي حلال لإناثها)، (فنهض السلطان من فوره وأمر برفع المسند والطراحة وخلع الخاتم من يده وقال للمحتسب: قد ضممت إليك النظر في أمور الشرطة)[3].

إن خطة الحسبة في الأصل وضعت لمراقبة السوق؛ لأن السوق هو المكان الذي تجتمع فيه طبائع الناس الحسنة والقبيحة، ومن ثم فإن الوظيفة الأساسية والأصلية للمحتسب هي الكشف عن الغشاشين والمخالفين للقواعد المنظمة للسوق والحرفة ومعاقبتهم؛ ، وتسجيل المخالفات في البيع كالغش في السلعة أو البضاعة على أن ردع المخالف ليست هي أولى الخطوات التي يبادر المحتسب إلى تنفيذها، بل عليه أن يبدأ بنصح ووعظ البائع وتخويفه من عواقب المخالفة المضبوطة[4] ، أما إذا تمادى في مخالفاته فإنه ينزل به العقوبة التي يستحقها ، والعقوبات

---

1 ـــ موسى لقبال : المرجع السابق ص 27.

2 ـــ أبو عبد الله السقطي المالقي : في آداب الحسبة ، تحقيق ج .س. كولان و ليفي بروفنسال ، مكتبة أرنست لورو، باريس ، فرنسا، ، ص 6.

3 ـــ عبد الرحمن بن نصر الشزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، نشر سيد الباز العريني ، إشراف محمد مصطفى زيادة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1946 .

4 ـــ عبد الرحمن بن نصر الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، نشر سيد الباز العريني، إشراف محمد مصطفى زيادة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1946، ص9.

التي كانت تنفذ في حق المخالفين لقواعد السوق أو الحرفة هي التغريم أو التشهير بصاحب المخالفة ، وإذا لم يرتدع البائع فإن العقوبة تصل إلى حد النفي من السوق [1].

أما عن المقر الذي يتواجد فيه المحتسب فهو في العادة يكون قريبا من السوق حتى يسهل عليه القيام بعمله هو وأعوانه ، ويستقبل شكاوي الناس الذين تضرروا من غش أو تدليس او خداع من قبل الباعة في السوق أو أصحاب المحلات [2].

3ـ نشأة وتطور الحسبة في المغرب الإسلامي :

ارتبطت ظهور الحسبة في الغرب الإسلامي بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما بقية الأقطار الإسلامية في العصر الوسيط، غير أنه لم يكن في بداية عصر الولاة، وهو عصر تم فيه تمصير بلاد المغرب والأندلس ما يشير صراحة لا إلى وجود خطة الحسبة مستقلة بذاتها عن وظائف الولاية الأخرى ولا إلى من أوكلت له مهمة الاحتساب، غير أن ذلك لا يعني أن إنكار المنكرات في الأسواق أو غيرها مما يتعامل الناس لم يكن قائما في هذه الفترة، إنما ذلك كان من اختصاص القاضي أو الولاة وعمالهم بصفة مباشرة، فسلطات القضاء كانت واسعة بحيث شملت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذا ما أوضحه واستنتجه موسى لقبال حينما تحدث عن ظهور الحسبة في المغرب الإسلامي، وقد استدل في ذلك على ما كان من أمر الوالي يزيد بن حاتم الذي عمل على تنظيم أسواق القيروان[3] ، وهذا يعطي إشارة إلى أن هذا التنظيم كان يشمل نوع من الرقابة على التجار والحرفيين.

إن التطور السياسي الذي عرفه المغرب الإسلامي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي وما واكبه من تأسيس الدول المستقلة عن الخلافة العباسية جعل من الحسبة خطة من الخطط الإدارية التابعة لأجهزة الدولة تم تنظيمها حسب ما مقتضيات الشرع ومستلزمات سياسة الدولة العامة وقد كانت الحسبة طوال العصر الوسيط في صلب اهتمامات الدولة ووظائفها القارة .

---

1 ـــ المقري : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ، الجزء الأول ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت، لبنان، 1988 ، 219، ج . ف . ب هوبكنز : المرجع السابق ، ص 176.

2 ـــ عبد العزيز بن محمد بن مرشد : المرجع السابق، ص 49.

3 ـــ موسى لقبال : المرجع السابق ، ص 31، 39.

ففي الدولة الأغلبية وقع تنظيم الحسبة على يد الإمام سحنون (ت. 240هـ/ 854م)، حينما فصلها عن القضاء وجعلها خطة مستقلة يضطلع بها المحتسب وأمناؤه أو أعوانه ، وكان قد مارسها باعتبارها داخلة ضمن صلاحياته القضائية[1].

أما في الدولة الرستمية فإن خطة الحسبة كان يقوم بها المشرف على السوق[2]، وهو اسم أطلق على المحتسب، كان يتجول في الأسواق ليعاين المخالفات وينهى عنها ويحمل المخالفين على الإقلاع عنها، وفي بعض الأحيان كان القاضي يشرف على أعمال الحسبة مباشرة من خلال أعوان .

على أن الحسبة في العهد العبيدي تجاوزت النظر في مخالفات السوق والآداب العامة إلى النظر في مذاهب الرعية ، إذ اعتبر القائمون عليها في هذا العهد أن من اعتنق مذهبا آخر غير المذهب الشيعي الإسماعيلي العبيدي (مذهب أهل البيت) من المنكرات التي تستوجب إنزال العقوبة على صاحبها ، كما أن الإفراط في العقوبات كان سمة من سمات هذا العصر، فقد دعا أبو عبد الله الشيعي لما استقام له الأمر في إفريقية إلى قتل كل من ثبت تعاطيه الخمر[3]، ولا شك في أن انزال عقوبات على ما اعتبروه مخالفات وهو ليس من الشرع هو تعسف وشطط أملته أهواؤهم ودعا إليه تعصبهم المذهبي .

وبالنسبة لوضعية الحسبة في الأندلس منذ عهد الأمويين فقد كانت معدودة من القوانين والعلوم التي يتدارسها أهل العلم كما يتدارسون الفقه، وهي خطة من اختصاص القاضي ، هذا ما بينه المقري في نفح الطيب[4] ،وكان المحتسب صارما يترصد المخالفات بما أتي من ذكاء ومهارة في أداء مهمته، إذ جرت العادة أن يحمل معه الأوزان والمكاييل المعتمدة ليختبر وزن الخبز لأنه يثمن حسب وزنه وكذلك اللحم ،ويرافقه في مهمته أعوان له، فالوسائل التي كان يلجأ إليها المحتسب أحيانا إذا ما ظن أن هناك تلاعبا من أحد الخبازين هي أنه يرسل طفلا أو جارية ليشتريا الخبز فيزنه ، ويتأكد من الأمر إذا عامل مشترين آخرين بنفس الثمن والوزن ، وهنا يكون عليه انزال العقوبة التي يستحقها [5]، وكان التاجر الذي يعرض بضاعة فاسدة يجبر على إتلافها والتخلص منها بحضور المحتسب [6].

---

1 ــ المرجع نفسه، ص 41.

2 ــ موسى لقبال: المرجع السابق، ص 33.

3 ــ المرجع نفسه ، ص 47.

4 ــ المقري : المصدر السابق ، الجزء الأول، ص 219.

5 ـ المصدر نفسه ، ص 218 ، موسى لقبال: المرجع السابق ، ص35.

6 ــ سلمي بن سلمان الحسيني العوفي : المرجع السابق ، ص 124.

ورغم أن عهد ملوك الطوائف في الأندلس تميز بالانقسام السياسي والصراع بين الدويلات الإسلامية إلا أن المحتسب استمر في أداء مهامه، وكان الأمر في أحيان يتطلب الشدة على مع المخالفين لضوابط وأخلاقيات السوق ، أضف إلى ذلك فإن كثيرا من الفقهاء الأكفاء الذين اعتلوا منصب الحسبة درجوا على نصح الناس وارشادهم بالالتزام بفضائل الأخلاق، ومنهم من انتهج الصرامة والشدة في إقرار الضوابط والآداب العامة في المعاملات بين الناس ، ذلك أن تداعيات الانقسام السياسي وما صار إليه أمر المسلمين في الأندلس ألقى بظلاله على المشهد الاقتصادي والاجتماعي [1].

كما أن الدولة المرابطية التي قامت على أساس دعوة دينية إصلاحية قوامها التمسك بالكتاب والسنة واصلاح المجتمع اهتمت بالحسبة ؛ لأنها تدخل ضمن الوسائل التي تحقق الأهداف التي تأسست من أجلها

المعروف أن دولة الموحدين قامت في بداية أمرها على فكرة المهدي بن تومرت المبنية على شعار ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي طبقها على أرض الواقع حينما سعى إلى تغيير المنكرات بيده ولسانه في أثناء ظهوره على عهد المرابطين، كل هذا يعطينا مؤشرا على أن الحسبة كانت مفعلة في الأسواق زمن الموحدين، بشكل جعل هذه الوظيفة من أرقى وظائف الدولة، مع ما تمتع به المحتسب من مكانة ووجاهة في المنصب وهو في طليعة موظفي الدولة [2]، مع التأكيد على كلمة محتسب كان ذات دلالة عامة في بداية تأسيس الدولة الموحدية ولم تكن تعني صراحة القيام بأمر السوق، بل احتساب الاجر عند وبذل النفس في سبيل الله [3]، ويجب الإشارة إلى أن المحتسب كان تحت إشراف مباشر من الخليفة الموحدي حيث يستدعيه من حين لآخر ليطلعه على أوضاع السوق بما يشبه تقريرا يضعه بين يديه .

استمر العمل بالحسبة في الدولة الحفصية والدولة الزيانية والدولة المرينية بعد زوال دولة الموحدين، فالدولة الحفصية حافظت على نفس صلاحيات المحتسب في تتبع شؤون السوق حيث كان لكل مدينة محتسب وبدو أن كان تابعا لسلطة القاضي من حيث الإشراف [4]فقد استمرت صلاحيات المحتسب الدولة الحفصية فالدولة الدولة الزيانية انتهجت نفس الاهتمام بالحسبة فقد التزم سلاطين هذه الدولة بالسهر على الحفاظ على مصالح

1ـــ محمد عبد الله المعموري ويوسف كاظم الشمري: " الحسبة في الأندلس"، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد1، عدد10، جامعة بابل، العراق، جوان 2012 ، ص 93، 94.

2 ـــ موسى لقبال : المرجع السابق، ص 51.

3 ـــ عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص 206.

4 ـــ روبار برنشفيك: تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي، الجزء الثاني ، من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 ، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1988، ص 152.

رعيتهم، لا سيما فيما يتعلق بالمعاملات ببين الناس وفي مقدمتها شؤون السوق من مكاييل وموازين شرعية على غرار ما دأب عليه أبو موسى حمو الثاني (760ـ791هـ/1359ـ1389م) [1]، مع العلم بأن ظاهرة تداول النقود المغشوشة استفحلت في عهد ما بعد الموحدين في الدولة الزيانية [2]، وهو ما كان تطلب جهدا كبيرا يقوم به المحتسب للإيقاع بأصحابها، والحسبة في الدولة المرينية عدت من عناصر الإدارة الأساسية ، ذلك أن المحتسب كان معدودا من الموظفين الذين يديرون شؤون المدن شأنه شأن الوالي والقاضي وصاحب الشرطة [3].

ومما يدل على أن الحسبة كانت من مقتضيات الشرع والمصالح العامة التي لا يمكن إهمالها أو التهاون فيها هو كثرة التآليف والمصنفات التي عنيت بمسألة الحسبة على الأسواق والمهن أو ما يتصل بالآداب العامة، على أن هذه المؤلفات انقسمت إلى ثلاثة أنواع :

ـــ مؤلفات خاصة بالنظم على غرار الآداب السلطانية والولايات الدينية للماوردي (ت.450هـ/ 1058م)

ـــ مؤلفات ذات طبيعة فقهية، على "غرار إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي(ت. 505هـ/ 1111م) و"الحسبة في الإسلام" لابن تيمية(ت. 728هـ/ 1328م)"والأحكام الكبرى" لابن سهل (ت. 486هـ/1073م)، هذه المؤلفات اشتملت على أبواب أو صفحات خصصت للحسبة أو للأحكام الشرعية للمسائل المتعلقة بالبيوع وما يتصل بها من معاملات تجارية وحرف ، وهي ذات طابع نظري تنظيري تشريعي ، وقد أمدت المحتسبين بالأحكام أو المادة الفقهية التي تعينهم على أداء مهامهم ، ذلك أن من شروط تولي الحسبة أن يكون المحتسب ذا معرفة واطلاع واسعين على المسائل الفقهية المتعلقة بالحقوق ، وقد ذكرنا سابقا أن المقري أشار إلى أن الحسبة في الأندلس اعتبرت منالقوانين والعلوم التي يجب معرفتها.

ـــ مؤلفات ذات طبيعة تقعيدية وهي مؤلفات حسبية خالصة احتوت على جملة من القواعد والأسس المتعلقة بالحسبة نذكر منها للمثال لا للحصر :

1ـــ نهاية الرتبة في طلب الحسبة لعبد الرحمن بن نصر الشيرزي (ت.590هـ/ 1094م)، وهو عمدة ما ألف من كتب الحسبة ، إذ يعتبر مرجعية لمن ألف بعده في الحسبة، عاش الشيزري زمن صلاح الدين الأيوبي [4]

---

1 ـــ عبد العزيز فيلالي : تلمسان في العهد الزياني، دراسة سياسية ، عمرانية، اجتماعية، ثقافية، الجزء الأول، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 128.

2 ـ موسى لقبال: المرجع السابق ، ص 55.

3ـــ محمد عيسى الحريري : المرجع السابق ، ص 276.

4 ـــ عبد الرحمن نصر الشيزري : المصدر السابق ، ص ي . نقلا عن المحقق

2ـــ أحكام السوق ليحي بن عمر الأندلسي مولدا الإفريقي إقامة ووفاة (ت. 289هـ / 901م) .

3ـــ رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة (ت. النصف الأول من ق 6 هـ/ 12م)

4ـــ رسالة ابن عبد الرؤوف في أداب الحسبة والمحتسب (ت . النصف الثاني من ق 6 هـ/ 12م)

5ـــ في أداب الحسبة لأبي عبد الله السقطي المالقي الأندلسي، عاش في ق 6 هـ / 12م

6ـــ تحفة الناظر وغنية الذاكر في تغيير المناكر لابن سعيد العقباني التلمساني (ت . 871هـ / 1467م).

تبين هذه الكتب أن معظم أصاحبها أندلسيون ، وهذا يعني أن الاندلس احتلت الصدارة في التأليف في مجال الحسبة ، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أنها فاقت أقطار العالم الإسلامي مشرقا ومغربا في مجموع ما ألف من كتب حسبية .

4 ـــ أنواع المخالفات في السوق :

ذكرنا سابقا أن الأصل في نشأة الحسبة هو مراقبة السوق ومنع المخالفات التي تحدث فيها من غش وتدليس وتحايل وغيرها من الأمور التي تلحق الأضرار بالمشترين الحسبة، غير أنها توسعت لتشمل كل المخالفات والتجاوزات التي تصنف في خانة المنكرات والمتعلقة بالآداب العامة في الشوارع والمرافق العامة وارتكاب المعاصي من شرب الخمر وغيرها ،بمعنى أن كل ما يلحق ضررا ماديا أو معنويا على الفرد والمجتمع يدخل في دائرة الاحتساب، لكن ما يهمنا في هذا المقام هو تلك المخالفات أو المنكرات المتعلقة بالسوق والحرف ، منها وجود مكاييل ومقاييس لا تتطابق مع الموازين الشرعية، أو تحميل الدواب ما لا تطيقه، أو بيع محرمات كالخمر أو لباس الحرير للرجال، أو بيع الكلاب والقطط [1]، وغيرها مما يخالف الشرع، ثم اتسع مجالها ليشمل الآداب العامة في الطرقات ومن الأمور التي كانت تدخل ضمن الآداب العامة تبرج النساء [2]، أو معاكستهن أو التلفظ بقبيح الكلام وغيرها وكذلك مراقبة الحرف والمهن كالطب والتعليم وغيرها وأيضا ما يظهر من بدع ومذاهب باطلة مخالفة لما عليه مذهب الناس.

وما يحدثه صاحب السلعة من قطع الطريق بسلعته فيعيق حركة المارة أو زيادة دكانه ، أو يقع من الباعة رمي بقايا البضائع، خاصة تلك المتعلقة بالخضر والفواكه والذبائح ، والتي في الغالب تلوث ساحة السوق وتبعث بروائح كريهة تؤذي المارة يدخل ضمن دائرة المنهي عنه لدى المحتسب .

---

1 ـ أبو عبد الله السقطي المالقي الأندلسي: المصدر السابق ، ص 4.

2 ـ سلمي بن سلمان الحسيني العوفي : المرجع السابق، ص 126.

كما أن هناك أنواع كثيرة من الغش في السلع والبضائع ومختلف المبيعات كتقديم بضاعة فاسدة على أنها بضاعة سليمة ، فقد يقدم الجزار على خلط لحوم هزيلة بلحوم سمينة ويبيعها بنفس الثمن [1]، دون أن يراعي في ذلك اختلاف قيمتها ، ومن الألاعيب التي كانت تسجل على بعض الجزارين هو عرض بقرة أو شاة سمينة تنال إعجاب الناس ثم يقوم بذبح غيرها [2]، وهذا الفعل دعا إلى تدخل المحتسب فيلزم الجزارين بالتمييز بين لحوم الضأن والماعز بترك ذنب الذبيحة معلقا على لحمها حتى يتبينها المشتري.

وقد طال تحايل التجار على المشترين بالكذب والتزوير فيما يخص مصدر البضاعة المعروضة خاصة إذا تعلق الأمر بالألبسة [3]، وهذه الظاهرة كانت منتشرة في الدولة الزيانية ، حيث يقدم ابن الجاح صورة لهذا التحايل، حيث كان التاجر لا يتورع عن نسبة ما يعرضه من أقمشة إلى بلد مشهور أو إلى تاجر ماهر في هذه الحرفة حتى يضمن إقبال الناس على شرائه .

ومن نافلة القول التذكير بداهة بأن المحتسب كان يراقب أيضا أولئك المتطفلين على الحرفة أو الأدعياء الذين يمارسون حرفا وهم ليسوا أهلا لها وليست لهم خبرة فيها ،فيغشون الناس ، أو يفسدون لهم أغراضهم، أو يعرضون حياتهم للخطر مثل أدعياء الطب[4] .

وكان الهدف من إنزال مثل هذه العقوبات على الباعة المخادعين والغشاشين هي أولا الحفاظ على حقوق الرعية يعني مراعاة سلامة المستهلكين ، فالبضائع المغشوشة قد تلحق ضررا ماديا بالمشتري أو ضررا صحيا إذا كان الأمر متعلقا بمواد غذائية ، كما أن الغش في الموازين هو في الحقيقة اعتداء على حقوق المشتري

ومن الأمور التي كان يشدد عليها المحتسب هي النظافة، وكان لا يتسامح فيها مع الخبازين الذين يتركون العجين دون تغطية مما قد يعرضه للحشرات[5]، وكذلك صانعي الحلويات ، لأن هذه المواد متعلقة مباشرة بصحة المستهلك ، والتهاون في مسألة النظافة يعني الإصابة بالأمراض .

---

1 ـ موسى لقبال : المغرب الإسلامي ، منذ بناء معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج ،ص 181 .

2 ـــ عبد العزيز بن محمد بن مرشد : نظام الحسبة في الإسلام ، دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية ، 1993، ص 80 .

3 ـ خالد بلعربي : المرجع السابق ، ص 23.

4 ـــ ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقيق محمد محمد شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي ، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1976، ص255.

5 ـ خالد بلعربي : المرجع السابق ، ص 23.

واللافت للانتباه أيضا هو أن معظم المترددين على الأسواق كانوا رجالا أو من النساء الطاعنات في السن اللواتي لا يثرن الفتنة، بينما كان يعد خروج النساء للتبضع في الأسواق من الأمور التي تثير الاستنكار[1]، إلا في حالات الضرورة، لما يترتب عن ذلك من مضايقات للمرأة .

5ـــ تنظيم الحرف:

تشير الدراسات التاريخية خاصة تلك التي تعلقت بالحسبة أو التاريخ الاقتصادي للمغرب إلى أن الوالي يزيد بن حاتم المهلبي قد نظم نشاط الأسواق والحرف على ما كان معهودا في المدن الإسلامية المشرقية على غرار بغداد ، حيث أنه جعل المحلات متصلة ببعضها البعض ومتقابلة مع محلات أخرى ، وعين على كل صنعة أو حرفة عريفا أو أمينا يكون في الغالب أحذقهم وأمهرهم ، فيراقب أصحاب الحرف والدكاكين وينظر في العلاقات بين الحرفيين ويعمل على المحافظة عليها بما يجعل العمل والمعاملات تسير في شكل طبيعي وأخوي ، كما يدافع عن حقوق العمال [2]، وهو في نفس الوقت يسعى إلى فض النزاعات التي قد تحدث بين الحرفيين لسبب أو لآخر، ويكون بذلك وسيطا بين المحتسب وأصحاب الحرفة [3]، فهذا التنظيم كان بمثابة نقابة عمالية في عصرنا، يتكلم العريف باسم الحرفيين ويعمل على الدفاع عن حقوقهم ، كما يوصل أصواتهم إلى السلطة إذا ما تعرضوا لظلم أو نحو ذلك .

وفي بعض الأحيان كان التنظيم الحرفي يتم بشكل تلقائي، أي بشكل طوعي دون تدخل السلطة ، حيث أن أصحاب المهنة أو الحرفة الواحدة يتنظمون في شكل جماعة حرفية وعلى رأس كل حرفة يوجد شيخ المهنة [4]مهمته الأشراف على الحرفة وتنظيمها من جميع النواحي.

أصبحت لكل حرفة سوق خاص بها: سوق العطارين، سوق الوراقين، سوق السراجين، سوق البزازين [5]، سوق الصفارين ، سوق الدباغين، سوق الفخارين ، وغيرها من الأسواق . ويقصد بالسوق هنا تلك المحلات أو الدكاكين التي تتواجد متلاصقة ببعضها البعض وتختص في صناعة أو مهنة واحدة ، وجدير بالذكر أن أصحاب الصنائع والحرف اتخذوا لهم لباسا خاصا بهم فلكل حرفة لباس مميز ، حتى يتعرف عليهم الناس [6].

---

1 ـ خالد بلعربي : المرجع السابق ، ص 24.

2 ـ موسى لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، ص 39.

3 ـــ محمود هدية : المرجع السابق، ص 78.

4 ـ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 89.

5 ـــ البزاز بائع الثياب، ينظر ابن منظور: المصدر السابق ، المجلد الأول، ص 275.

6 ـ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 82.

6ـ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للحسبة على الحرف التجارة :

للحسبة على الحرف والتجارة أبعاد اجتماعية واقتصادية وحتى بيئية تتجلى فيما يستخلص منها من فوائد على المجتمع وعلى الفرد باعتبارها آلية أخلاقية وقانونية تساهم في تنظيم أحوال الناس الاقتصادية وكل ما يدخل في تحصيل أقوات ومعايش الناس .

6ـ1ـ الأبعاد الاجتماعية :

- الحفاظ على حقوق الناس ورعاية مصالحهم وصيانة المجتمع من الانحرافات، وقد ورد في كتاب " سراج الملوك " للطُرطُوشي (ت.520هـ/ 1126م)على لسان حكماء العجم "لا تستوطنن إلا بلدا فيه سلطان قاهر وقاض عادل ، وسوق قائمة وطبيب عالم ونهر جار "[1].
- تحقيق المقاصد الشرعية في حفظ النفس والمال والعرض بالوازع السلطاني ،إذ من واجبات الحاكم أن يحافظ على حقوق الناس بوسائل الردع ومنها الحقوق المادية التي تتم عن طريق البيع والشراء ، وقد روي عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه قول مأثور " إن الله يزع[2] بالسلطان مالا يزع بالقرآن "[3]، بمعنى أن الناس على نوعين ، نوع يؤثر فيه كلام الله فيرتدع بالموعظة والنصح أي أن يؤتى بالحسنى ، ونوع آخر لا يرتدع بموعظة ولا بنصح بل يرتدع بالعقاب الذي ينزله به السلطان أو الحاكم أو من ينوب عنه .
- الحفاظ على القيم الأخلاقية للمجتمع الإسلامي، وهي الصدق والأمانة والوفاء بالعهد، وهي قيم تضمن للمجتمع السلامة والأمن الاجتماعي .
- الحفاظ على صحة الناس ، ويتحقق ذلك من خلال مراقبة بيع المواد الاستهلاكية الغذائية والتحقق من مدى مطابقتها لقواعد السلامة الصحية حتى لا يتعرض الناس للأمراض من جراء ما قد يتناولونه من أغذية

---

1 ـ الطرطوشي : سراج الملوك، تحقيق وضبط وتعليق محمد فتحي أبو بكر، تقديم شوقي ضيف، الدار المصرية اللبنانية، الفاهرة ، مصر، 1414هـ/1994م ، ص 201.

2 ـ يزع فعل مضارع للفعل وزع بمعنى زجر ردع وكف ومنع ، ينظر ابن منظور: لسان العرب، ص 4825،أحمد مختار عمر وآخرون: المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 2432

3 ـ أبو منصور الثعالبي : الظرائف واللطائف واليواقيت في بعض المواقيت ، جمع أبو نصر المقدسي، تحقيق ناصر محمدي محمد جاد ، مراجعة وتقديم حسين نصار ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، مصر ، 1430هـ/ 2009م ، ص 72، عبد الكريم العامري الغزي : الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1412هـ/ 1991م ، ص 20 .

مغشوشة أو فاسدة، لا سيما تلك الأغذية التي تتطلب عناية فائقة من الاهتمام بالنظافة مثل الحليب والحلويات وغيرها من المواد سريعة التلف .

6ـــ2ـــ الأبعاد الاقتصادية :

ـــــ تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد وللدولة بشكل عام، ذلك لأن السهر على تنظيم السوق والحرف ومنع ما يخالف قواعد وأخلاقيات السوق والحرف يزيد من فاعلية النشاط الحرفي والتجاري فتتطور الحرف وتنمو التجارة وتتحقق الغايات من التجارة والحرفة وهي تحيق المكاسب المادية التي تزيد الثروة وبالتالي يحصل نمو اقتصادي يعود بالفائدة على الدولة .

ـــــ الحفاظ على سمعة السوق التي تجعل الناس تقبل عليه؛ تجار ومشترين ، وبذلك تتحقق الفائدة الاقتصادية لأهل البلد، فالسمعة الجيدة للسوق هي أساس تعمير السوق بالسلع والبضائع فيزيد البيع والشراء؛ لأن الحقوق تكون محفوظة للبائع كما للمشتري ؛ لأن الأسواق التي يكثر فيها الغش والتحايل والتدليس لا تحفز الناس على الإقبال عليها .

6ـــ3 ـــ الأبعاد البيئية :

ـــــ الحفاظ على نظافة المدينة والعمران من خلال تنظيف ساحة السوق وساحة المحلات بعد انتهاء عملية البيع والشراء، فبقاء فضلات الخضر والفواكه يؤدي إلى تراكم الأوساخ وهو ما يوفر العوامل المساعدة على انبعاث الروائح الكريهة وتجمع الحشرات الضارة من ذباب وغيره، ما يلحق أضرارا على صحة الناس؛ لأن الصحة مرتبطة بنظافة البيئة والمحيط.

ـــــ التنسيق العمراني للمحلات والأسواق له تأثيره على البيئة العمرانية، حيث يعطي انطباعا حسنا على جمالية المدينة من خلال التراتبية العمرانية للنشاط الحرفي والتجاري، ويظهر ذلك من تنوع المحلات واختصاصها، واعتماد مبدأ التجاور[1] الذي يقوم على اصطفاف محلات المهن المتشابهة والمتجانسة في مكان معين .

خلاصة :

نستطيع القول إن الحسبة باعتبارها جهاز رقابي على السوق هي وظيفة جمعت بين الخطة الإدارية والخطة الدينية ، فهي إدارية من حيث التنظيم ودينية أخلاقية من حيث طبيعتها وأهدافها ،كما أن طابعها الوقائي حدد أهدافها في حماية وإصلاح المجتمع وتنظيم شؤونه ، من حيث أنها كانت تنظر في القضايا اليومية للمجتمع،

1 خالد عزب : أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية" ، مجلة أفاق الثقافة والتراث ، عدد 8، مركز جمعة الماجد ، للثقافة والتراث، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، شوال 1415هـ / مارس 1995م ، 18.

من خلال ضبط الأخلاق والسلوكيات في الأسواق ومعالجة الخلل الذي يصدر من بعض الباعة أو أصحاب المهن ، ولما كان البيع والشراء من المعاملات اليومية الضرورية للفرد ، فإن الاهتمام بالحسبة كان من أهم الخطط التي أولت لها دول المغرب الإسلامي عناية كبيرة لتنظيم الأسواق والحرف، وكل ذلك كان يهدف إلى تماسك المجتمع ورعاية مصالحه، لأن تحصيل الأقوات والأرزاق وما يحتاجه المجتمع من مهن وحرف يعد من المقاصد الشرعية الكبرى، وعليه يمكن القول أن الحسبة هي آلية إدارية لتحقيق المقاصد الشرعية بشكل عملي لذلك كانت محل اهتمام الفقهاء والسلطة على حد سواء .

الدرس الخامس	التوزيع الجغرافي للمعادن

تمهيد :

تشكل المعادن المادة الأولية لمعظم الصناعات ، وحتى تلك الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي اليومي كالصناعة الغذائية وصناعة الملابس تحتاج هي ذاتها إلى المعادن كالحديد أو النحاس لصناعة الآلات التي تصنع بها الغذاء وغيرها مما تعتبر صناعات خفيفة .

غير أن الباحث في التاريخ الاقتصادي للغرب الإسلامي في العصر الوسيط يواجه صعوبات كثيرة في الحصول على المادة التاريخية المتعلقة بالمعادن وتوزيعها في هذه الأقاليم ، فهو مرغم على تتبع ما تجود به كتب الرحالة والجغرافيين من معلومات مقتضبة عن تواجد المعادن وفي غالب الأحيان تفتقد إلى الدقة في التحديد الجغرافي لأماكن وجود المعادن وكيفية استخدامها .

كما أن المعلومات التي تمدنا بها المبادلات التجارية للمغرب الإسلامي الداخلية والخارجية تمكن الباحث إلى حد ما من استنتاج المادة المعدنية التي تنقل من إقليم إلى آخر، حيث يمكن اعتبارها دليلا على وجود هذا المعدن أو ذاك من الجهة المستوردة منها .

ما هي أهم المعادن التي كانت تشكل المادة الأولية للصناعة في الغرب الإسلامي؟ وما علاقة التوزيع الجغرافي للمعادن بالمراكز الاقتصادية الكبرى ؟

أولا: التوزيع الجغرافي للمعادن في بلاد المغرب

يلاحظ على المعادن في بلاد المغرب أنها قليلة من حيث الكمية ، وتتوزع بشكل غير متوازن في المغارب الثلاث

1 ـــ الحديد : يتواجد في جبال طرابلس [1]، وفي مجانة[2] وهذه المدينة كانت تسمى بمجانة المعادن[3] لكثرة المعادن بها ، وهي مدينة تقع على بعد 5 مراحل من القيروان [4]، في المغرب الأوسط يوجد في جبل يدوغ في بونة (عنابة) به معدن الحديد من النوع الجيد ، يحمل إلى الأقطار [5]، ، وقد ذكر الحسن الوزان أن هناك معدنا للحديد بالقرب من تلمسان في منطقة تفسرة [6]وهي تقع في الجنوب الغربي منها ، ولكن يبدو أنه لم يكن ذا أهمية كبيرة إذ كان يلبي فقط الحاجة المحلية ، أما في المغرب الأقصى فيوجد بين سلا ومراكش قريبا من الساحل في موضع يسمى ابسنتار[7]، ويوجد كذلك بين وهران وسبتة في منطقة تسمى تامسامان [8].

2ـــ الرصاص: يستخرج من جنوب مدينة تونس[9]، وبالتحديد جنوب شرق تونس على بعد 30 كيلومتر[10] ، و يستخرج من مجانة [11]

---

1 ـــ أحمد بيك الأنصاري : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، ص 10،مريم محمد عبد الله جبورة : التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي، (رسالة دكتوراه)، جامعة الزقازيق، مصر، 2008، ص 79.

2ـــ ياقوت الحموي :المصدر السابق ، الجزء الخامس ، ص 56

3 ـــ الهادي روجي إدريس : الدولة الصنهاجية(تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م ، الجزء الثاني، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ،1992، ص 254.

4 ـــ ياقوت الحموي: المصدر السابق ، ص 56

5ـــ الإدرسيي :المصدر السابق ، ص 291

6 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 24.

7ـــ عبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، شرح واعتناء صلاح الدين الهواري ، ط1، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، لبنان ، 1426هـ/ 2006م ، ص 260

8ـــ المصدر نفسه ، ص 260.

9 ـــ مريم محمد عبد الله جبورة: المرجع السابق ، ص 80.

10ـــ الهادي روجي إدريس : المرجع السابق ، ص 254.

11 ـــ ياقوت الحموي : المصدر السابق ، ص 56 ، فاطمة رضوان عبد القادر : المرجع السابق ، ص282

3ـــ الفضة : توجد في جبال غريان[1]،في طرابلس [2]، وفي المغرب الأدنى في مجانة [3]، وفي المغرب الأقصى في منطقة سلا بالقرب من منطقة تسمى ابن تاولة [4] ، وفي جنوب مراكش في السوس الأقصى في منطقة تسمى زجندر [5] وكذلك بالقرب من ناحية مكناس على ثلاث مراحل في مكان يدعى وركناس [6].

4ـــ النحاس : هو من المعادن التي تستخدم في صناعة السفن ، يوجد في هوارة [7] و يوجد في جبال بجاية[8]، و في جبال كتامة معادن النحاس تنقل إلى إفريقية [9] ، وفي سوس أيضا ، في منطقة داي ، نواحي جبال درن، وهو من أجود أنواع النحاس على حد تعبير الحميري [10]، ويوجد أيضا في منطقة بين سجلماسة ، ودرعة تسمى تنودادان[11] .

5ـــ التوتيا : هي معدن يسبغ به النحاس ليكتسي لونا أصفر ، يوجد هذا المعدن ، يوجد بمنطقة سوس بالمغرب الأقصى[12]

6ـــ الملـح : في المغرب الأقصى متواجد في فاس[13]،وكان من أهم أنواع الملح [14]، كما يوجد في منطقة تاتنتال تبعد عن سجلماسة بحوالي عشرين يوما [15]، وفي موطن جدالة في منطقة تشرف على المحيط تسمى

---

1 ـــ جبل مرتفع يبعد عن طرابس بحوالي خمسينا ميلا ، ينظر ، الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص106.

2 ـــ أحمد بيك الأنصاري: المرجع السابق ، ص 10 .

3ـــ فاطمة رضوان : المرجع السابق ، ص282

4 ـــ الزهري : المصدر السابق ، ص 115

5 ـــ عبد الواحد المراكشي : المصدر السابق ، ص 258

6 ـــ المصدر نفسه ، 260

7 ـــ محمد حسن: المدينة والبادية في العهد الحفصي، الجزء الثاني جامعة تونس الأولى، 1999،ص 470، مريم محمد عبد الله جبورة: المرجع السابق ، ص 80.

8 ـــ المرجع نفسه ، ص 80.

9ـــ البكري: المصدر السابق ، ص 269

10 ـــ الحميري : المصدر السابق ، ص 231.

11ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 341.

12ـــ عبد الواحد المراكشي : المصدر السابق ، ص 260.

13 ـــ ابن حوقل : المصدر السابق ،القسم الثاني ص 280

14ـــ جمال أحمد طه : المرجع السابق ، ص 217

15ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 358 ، عيسى بن الديب : المغرب والأندلس في عصر المرابطين ـ دراسة اجتماعية واقتصادية ـ أطروحة دكتوراه) ، جامعة الجزائر ، 2009 ص 333.

أوليل [1]، وكذلك في منطقة تغزة حيث يوجد كثير من مناجم الملح، تقوم القوافل التجارية بحمله إلى تمبكتو [2]، وهو ثاني منجم بعد أوليل، أما في المغرب الأوسط يتواجد بالقرب من بسكرة في جبل يقطع منه الملح كالصخر[3].

7ـــ الياقوت:يوجد بالقرب من أغمات في جبل يسمى هزرجة، وهو من اجود أنواع الياقوت، وأحسنها لونا [4].

8ـــ الكحل: معدن يتواجد في بعض المناطق التي يوجد بها الرصاص، ومنها السفوح الجنوبية للأطلس في المغرب الأقصى [5].

9ـــ الزيبق: يوجد في المغرب الأوسط في جبل أرزيو [6]، ذكرها البكري في المسالك باسم أرزاو[7].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القول بقلة المعادن في بلاد المغرب في الفترة الوسيطية لا يعني أن هذه المنطقة تعاني فقرا جيولوجيا في هذا الجانب، إنما الأمر يتعلق بقلة الإمكانيات في ذلك العصر ، إن لم نقل انعدامها ، للكشف عن المعادن ، ذلك أن مقدرات المغرب العربي اليوم تشير إلى غناها بمختلف المعادن من حديد ونحاس وفوسفات وزنك وغيره.

ثانيا :التوزيع الجغرافي للمعادن في الأندلس:

تشردنا المصادر الجغرافية إلى أن الأندلس كانت غنية بأنواع شتى من المعادن التي نشطت الحياة الاقتصادية الأندلسية، على غرار ما ذكره عبد الواحد المراكشي في المعجب وابن حوقل في صورة الأرض وكذلك الإدريسي في نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، والمقريزي في أخبار البلاد والعباد.

---

1 ـــ البكري : المصدر السابق ، ص358.

2 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، الجزء الثاني، ص 108.

3ـــ جودت عبد الكريم يوسف :الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرن الثالث والرابع الهجريين (9ـ10م)، ص 84.

4ـــ البكري : المصدر السابق ، 338 .

5ـــ الحسن الوزان ، المصدر السابق، القسم الثاني ، ص 280

6 ـــ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 84

7ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 252.

1ـــ الحديد : يتواجد في يوجد في منطقة إلبيرة [1] وفي طليطلة[2] وفي ألمرية على يوم ونصف منها في موضع يسمى بكارش [3]، وما بين دانية وشاطبة [4] ، وفي لاردة وبها حديد[5]، وكذلك في مرسية [6]

2ـــ النحاس: النحاس من أكثر المعادن الموجودة في الأندلس ، لاسيما في الشمال ، وأهمها طليطلة [7]، وفي لاردة[8] ، وفي إلبيرة بالقرب من قرطبة [9]، ومن مناجم حجر النار في ولبة [10]، تقع في الجنوب الغربي من الأندلس

3ـــ الزئبق : يوجد شمال قرطبة ، وفي جيان ، وأجود معادن الزئبق تلك الواقعة بالقرب من طليطلة، وجبل البرانس الذي يكثر فيه معدن الزئبق ويحمل إلى جميع البلاد كما جاء على لسان ياقوت الحموي والبكري [11].

4ـــ الرصاص: في نواحي ألميرية على يوم ونصف في مكان يسمى دلاية [12]، و في منطقة شنترة [13] والتوتياء (الزنك) في إلبيرة [14] في الاندلس توجد في البيرة وفي اقليم تدمير وفي كرتش في ناحية

1ـــ البغدادي : مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، الجزء الأول ، تحقيق وتعليق علي محمد البجاوي ، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1373هـ/ 1954م ، ص111 .

2 ـــ الإدريسي: المصدر السابق ، 552

3 ـــ عبد الواحد المراكشي : المصدر السابق ، 260

4 ـــ المصدر نفسه ، 260

5 ـــ البغدادي : المصدر السابق ، ص111.

6 ـــ بغدادي غربي : العلاقات التجارية للدولة الموحدية (أطروحة دكتوراه) جامعة وهران 1، 2015 ،ص 52.

7 ـــ الإدريسي : المصدر السابق ، 552

8ـــ البغدادي : المصدر السابق ، ص 111.

9 ـــ القزويني: أثار البلاد والعباد، دار صادر ، بيروت ،لبنان (د.ت) ، ص 502

10 ـــ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق ،ص 59، ج .س . كولان : الأندلس ، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرون، ط1دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1980، ص 104 .

11 ـــ ياقوت الحموي : المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص 492، البكري : المصدر السابق، ص 386.

12 ـــ عبد الواحد المراكشي : المصدر السابق ،ص 260

13 ـــ المصدر نفسه ، 260

14 ـــ القزويني : المصدر السابق ، ص 502

قرطبة [1]، وفي سرقسطة وطليطلة ، وبالقرب من مدينة لينياريس من إقليم بياسة يوجد الكثير من معادن الرصاص التي كانت تزود معظم بلاد الأندلس [2].

5ـــ الذهب : كان الذهب يستخرج من مجاري الأنهار منها نهر لاردة (Rio Lerida)[3] في إلبيرة، ويوجد كذلك في حصن المعدن بالقرب من مدينة الأشبونة [4] ، وهي لشبونة عاصمة البرتغال حاليا، تقع بالقرب من شنترين[5] ، على مسافة يومين منها [6]

6ـــ الفضة :هي من المعادن الأكثر انتشارا في الأندلس كما الذهب، يوجد معدنها في جيان [7]، وإلبيرة [8] ولوتشة بالقرب من غرناطة ، وهو معدن جيد كما ذكره المقري في نفح الطيب[9] ويستخرج من شنترة وجبال مرسية[10].

7ـــ الكحل : يسمى كذلك الإثمد هو معدن يستخدم مسحوقا لتكحيل العيون للنساء ، ويستعمل أيضا لمعالجة بعض الأمراض التي تصيب العيون ، في مدينة طرطوشة [11]

8ـــ الرخام : في قرطاجنة [12] وسرقسطة [13]، كانت إسبانيا الإسلامية على حد تعبير كولان غنية بأنواع من الأحجار الكريمة والرخام [14]، تستخدم في تزيين القصور والمساجد والبيوت والحدائق .

1ـ البكري: المصدر السابق ، ص 386

2 ـ جهاد غالب الزغول : المرجع السابق ، ص 60.

3 ـ المرجع نفسه ، ص 56.

4ـ البكري :المصدر السابق ، ص 385

5ـ ياقوت الحموي : معجم البلدان ، الجزء الأول ، ص 195.

6 ـ ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 110.

7 ـ ليلى أحمد نجار : المرجع السابق ، ص 438

8 ـ القزويني : المصدر السابق ، ، ص 502.

9 ـ المقري : المصدر السابق ، ص 148.

10 ـ الحميري : المصدر السابق ، ص 539.

11 ـ البكري : المصدر السابق ، ص 386

12 ـ البكري: المصدر السابق 221

13ـ الزهري : المصدر السابق ، ص 82

14 ـ ج .س كولان : المرجع السابق ، ص 104 .

وفي وصف البكري لأقاليم الأندلس ما يشير إلى أنها تختزن مجموعة من المعادن النفيسة وهي كثيرة مثل القرمز بنواحي اشبيلية وشذونة وبلنسية وحج المغناطيس والياقوت الأحمر والمغناسيا [1].

خلاصة :

تشير الخريطة الرحلية التي تقدمها المصادر الجغرافية بصفة خاصة إلى المخزون الكبير من المعادن التي كانت تختزنها أراضي الغرب الإسلامي، وقد تنوعت هذه المعادن مع اشتهار كل إقليم بمجموعة من المعادن، كما نلاحظ تفوق بلاد الأندلس على بلاد المغرب في تواجد المعادن النفيسة والمعادن الأكثر طلبا في فترة العصر الوسيط، وهو ما يعتبر المادة الأولية للعديد من الصناعات .

إن تنوع هذه المعادن وباقي الثروات الطبيعية المنجمية كان من بين أهم العوامل الطبيعية التي مكنت الدول التي قامت في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط من تحقيق ازدهار في الحرف والتجارة ، على أنه كان هناك نوع من التكامل الاقتصادي بين هذه الدول في إمداد هذه الدولة أو تلك بما تحتاجه من معادن وثروات طبيعية أخرى .

1 ــ البكري : المصدر السابق ، ص 385.

الدرس السادس	أهم المنتوجات الحرفية

تمهيد :

لا شك في أن تطور وتنوع الحرف والصناعات في أي دولة وفي أي عصر من العصور يعد مؤشرا ومظهرا من مظاهر التطور الحضاري، والمصادر الجغرافية، وحتى القليل من المصادر التاريخية تمدنا بمعلومات عن وضعية الصناعة في المغرب الإسلامي، وهي معلومات وقعت عليها أعين الرحالة والجغرافيون، ما يمكن الباحث من الوقوف على وضعية الحرف بلاد المغرب والأندلس بالتعرف على أنواع الحرف والصناعات التي كانت سائدة في العصر الوسيط ، واستخلاص أهميتها الاقتصادية والاجتماعية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية .

والأكيد هو أن هذه الحرف والصناعات تكون قد عكست التطور الحضاري الذي شهدته الدول التي تعاقبت على المغرب الإسلامي، سواء في بلاد المغرب، أو الأندلس، وقد توفرت للنهضة الصناعية مقومات عديدة، طبيعية وبشرية، وبلا شك فإننا من خلال التعرف على قائمة الصناعات التي وجدت في الغرب الإسلامي نستطيع أن ندرك إلى أي مدى تم استغلال الإمكانيات المتاحة ، وانطلاقا من هذا يمكن أن نطرح الأسئلة التالية كمقدمة إشكالية لدرسنا : ماهي وضعية النشاط الصناعي في مغرب العصر الوسيط ؟ و إلى أي مدى ساهمت الصناعات في توفير حاجيات المجتمع في هذه الفترة ؟ وماهي أهميتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية ؟

1ـ الصناعة الغذائية :

يسميها ابن خلدون صناعة الفلاحة، ويرى أن أكثر من يقوم بها البدو، فهي قائمة في البوادي والأرياف[1]، ومن المعلوم أن الصناعة الغذائية تشمل كل ما يشكل المادة الغذائية للإنسان، حيث تصنع من المحاصيل الفلاحية التي تعد مادة أولية مثل القمح والشعير والزيتون والسكر والفواكه وغيرها.

1 ــ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 508.

اختصت مدن إفريقية بصناعة الزيوت ، فالمعاصر كانت كثيرة في طرابلس في صفاقص وتونس ، أما تاهرت الرستمية فكانت من بين حواضر المغرب الإسلامي السباقة في مثل هذه الصناعات لما عرف عن أراضيها من كثرة انتاج الحبوب ، حتى أن أحد أبواب المدينة كان يسمى باب المطاحن[1]، وهذا لوفرة السهول الشاسعة بها.

وعلى العموم يمكن القول إن هذه الصناعة كانت موجودة في كل مدن المغرب الإسلامي ، بمستويات متباينة وحسب انتاج كل منطقة من المحاصيل الفلاحية التي دخل في هذه الصناعة، فالصناعة الغذائية هي من الصناعات ذات الاستهلاك اليومي، وبالتالي فحاجة الناس منها لا تنقطع ، ومنها صناعة الخبز التي لم تخل مدينة من المدن منها وكانت مهنة الخباز متصلة بمهنة طحن القمح والشعير لذلك وجدت عدد من الرحي في المدن الإسلامية لتلبية طلب الخبازين، إذ ذكر الحسن الوزان أن عدد الرحي التي أقيمت في مدينة فاس 400 طاحونة [2]، على عكس القرى التي كانت بها هذه المهنة من اختصاص النساء باعتبارها تدخل في صميم أشغالها اليومية في البيت .

ونظرا لأهمية السكر في المطبخ وكذلك عند صناع الحلويات فإن صناعة السكر كانت من الصناعات المهمة في القطاع الحرفي، فانتشرت معامل السكر في المغرب الأقصى في مراكش وفي منطقة السوس لوجود قصب السكر [3]، واهتم الأندلسيون كذلك بهذه الصناعة حيث انتشر في مناطق واسعة من البلاد مثل غرناطة و إشبيلية ومالقة وإلبيرة [4].

2ـ الصناعة النسيجية :

تعد هذه الصناعة من الصناعات الأساسية في الغرب الإسلامي، من حيث أنها كانت تساهم في تلبية حاجات الناس من مختلف أنواع الثياب والأفرشة وما يستعمل لتأثيث البيت، علما بأن هذه الصناعة هي من أنواع الصناعات الموروثة عن فترة ما قبل الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، وقد عرفت تطورا في فترة ما بعد الفتح نتيجة عدة عوامل أهمها ما حدث عليها من تأثيرات مشرقية من قبل الوافدين مع الفتح، ولا شك في أن القيروان ساهمت بنصيب أوفر في تطوير هذه الصناعة، لكون هذه الحاضرة هي أول مدينة ينطلق منها الاشعاع

---

1 ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 248، ياقوت الحموي : المصدر السابق ، الجزء الثاني، ص 8، الحميري: المصدر السابق، ص 126.

2ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 233.

3 ـــ عز الدين أحمد موسى : المرجع السابق ، ص 240.

4ـــ جهاد غالب مصطفى الزغول :المرجع السابق ، ص 151.

الحضاري في كامل ربوع الغرب الإسلامي أن هذه الحاضرة، ومن مظاهر هذا الإشعاع إنشاء قاعدة اقتصادية منذ عهد الولاة ، قدمت القيروان نوعا فاخرا من السجاجيد عرف بالسجاد القيرواني، وهو في الحقيقة نتج عن عملية مزج بين السجاد العربي والسجاد الخرساني، هذا الأخير الذي الخراسانيون القدمون مع الفاتحين العرب إلى إفريقيا، ما يميزه هو ما يعلوه من زخرفة ذهبية وفضية الذهبية [1].

لم يكد يمضي القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي حتى عظم شأن الصناعة النسيجية في كامل الغرب الإسلامي بما فيه الأندلس، نتيجة استغلال المواد الأولية الداعمة لهذه الصناعة، وهي الصوف والكتان والحرير والقطن والحرير، وقد تطرقنا في الدرس الثاني إلى أهمية هذه الموارد باعتبارها عوامل طبيعية ساهمت في اتساع النطاق الجغرافي الإنتاجي للصناعات النسيجية، فقد اختصت قابس بصناعة الألبسة الحريرية لتوفر شجرة التوت بها [2]،وتنوعت كما قدمت هذه المدينة الألبسة الصوفية بمختلف أنواعها كالبطانيات والفراشيات والكليم والمرقوم، هكذا كانت تسمى[3].

وسوسة هي الأخرى قدمت أجود أنواع الألبسة؛ حتى سميت الألبسة التي تصنع فيها بالألبسة السوسية وهو اسم له دلاته التجارية من حيث أنه يعبر عن الجودة والاتقان، ونستدل على سمعتها الطبية بما علق به صاحب كتاب الاستبصار قائلا: " والثياب السوسية معلومة لا يوجد لها نظير، لها بياض رائق ، وبصيص لا يوجد في غيرها "[4]، وانتشرت هذه الصناعة في مدن أخرى من المغرب الأدنى مثل تونس، التي اختصت بصناعة الثياب من الثكن والكتان[5] وقابس التي وجد بها الحرير بكثرة كانت متقدمة في الصناعة النسيجية الحريرية[6] .

ولتعزيز دور الصناعات النسيجية في المغرب الأدنى أقام الأمراء في القيروان دارا للطرز اختصت بالأساس في حياكة الملابس الخاصة الحكام والأمراء وعائلاتهم، وهي ما يطلق عليها المنسوجات الأميرية أو الملوكية، أو ما

---

1 ــ محمد زيتون : المرجع السابق ، ص 158.

2 ــ فاطمة عبد القادر رضوان : المرجع السابق ، ص 280.

3 ــ محمد المرزوقي: قابس جنة الدنيا ، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1962 ، ص 89.

4 . ــ مؤلف مراكشي مجهول : المصدر السابق ، ص 119.

5 ــ فاطمة عبد القادر رضوان : المرجع السابق ، ص 280

6 ــ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 72، الإدريسي: المصدر السابق ، المجلد الأول، ص 279، محمد المرزوقي: المرجع السابق، ص 88.

يمكن أن طلق عليه اللباس الرسمي، وكانت تتم تحت إشراف السلطة الحاكمة[1]، كذلك كان الحال في الأندلس حينما أنشأ عبد الرحمن بن الحكم ابن هشام (176ـــ238هـ/ 792ـ852م) دارا للطرز خاصة بالأمراء ورجال الدولة[2]، والغرض من ذلك من تخصيص نوع من الملابس للأمراء ورجال الدولة هو احداث تمييز في اللباس بين الخاصة والعامة، ولا شك في أن الهدف وراء هذا التميز هو تحقيق الهيبة والمكانة والوجاهة.

ولما كان التأنق والتجمل باللباس طبع من طبائع النساء، فإن ذلك كان باعثا قويا للحرفيين المشتغلين في صناعة الألبسة على التفنن في هذه الصناعة بزخرفة الألبسة النسائية بالأشكال الهندسية الجميلة ، وقد قدموا أنواعا جميلة تتماهي مع أذواق النساء كذلك الذي عرف بالعجار أو الخمار التونسي[3]، وبمناسبة الحديث عن رغبة النساء في اقتناء أحسن الثياب، لا سيما الميسورات منهن، لا بد من الإشارة إلى أن النساء في الأندلس ، لا سيما الغرناطيات منهن، عرفن بحبهن للتجمل والتأنق بأفخر أنواع الألبسة لذلك استجاب الحرفيون لطلباتهم بتوفير ألبسة حريرية راقية [4].

فنجد أن الصناعة الصوفية كانت واسعة الانتشار نتيجة توفر الماشية التي تمد هذه الصناعة بالمادة الأولية منها مثلا حاضرة تاهرت[5]، ومدينة فاس هي الأخرى عرفت تطورا في هذه الصناعة، لا سيما في عصري المرابطين والموحدين ، ويبين علي الجزنائي أهميتها، من خلال ما تواجد بها من دور الطرز حيث وصل إلى 3490 دارا للطرز[6]، ومدينة تونس في العهد الحفصي اشتهرت بنوع من القماش سمي بالقماش الإفريقي، مصنوع من القطن والكتان [7].

---

1 ـــ الحبيب الجنحاني : المرجع السابق، ص 111.

2 ـــ حسين يوسف دويدار: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي 138. 422هـ / 1030.755م ، ط1، مطبعة الحسين الإسلامية ، 1994، القاهرة، ص 353.

3 ـــ محمد زيتون : المرجع السابق ، ص159.

4 ـــ جهاد غالب مصطفى الزغول: المرجع السابق، ص 80.

5 ـــ محمد عيسى الحريري : المرجع السابق ، ص232.

6 ـــ علي الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2 ، المطبعة الملكية ، الرباط، المغرب، 1991، ص 44.

7ـــ روبار برنشفيك : المرجع السابق، الجزء الثاني ، ص 242.

وأما سجلماسة فقد تقدمت هي الأخرى في الصناعات النسيجية المتصلة بالصوف التي تتوافر بمنطقة تافيلالت نتيجة كثرة تربية الأغنام[1]، وكذلك كان الحال في تلمسان التي ازدهرت بها هذه الصناعة في أثناء العهد الزياني فقد تقدمت في صناعة الحايك والحنبل [2]،وهو غطاء ينسج من الأصواف، وكذلك القفطان وهو لباس خاص بالنساء يلبسنه في المناسبات.

وكانت تلمسان الزيانية هي الأخرى حاضرة وبقوة في الصناعة النسيجية وقد تعددت أنواعها منها الحايك الحنبل والقماش التلمساني الذي لاقى شهرة كبيرة ما أدى إلى كثرة الطلب عليه من الدول المجاورة [3]، وهذا ما أشاد به الزهري حينما وصف الحرف والحرفيين في تلمسان مبينا أن الصوف فيها يصنع منه كل شيئ بديع[4]، وعموما فإن العصر الذهبي للصناعة في المغرب الأوسط وتحديدا في تلمسان كان في عهد الزيانيين ، كما ونوعا فقد انتجت أنواعا مختلفة، حتى أن من الأثواب ما كانت أسماؤه غريبة مثل ثوب المرعز والقهري[5]، وتفردت تلمسان بصناعة نوع من البرانس على درجة فائقة من الاتقان يتميز بالخفة والمتانة[6]، وليست تلمسان وحدها التي ساهمت في النهوض بالصناعة النسيجية بل وجدت مدن أخرى كان لها شان في هذه الصناعة وهي مدينة شرشال التي توفر فيها الحرير وقد قامت على يدي الأندلسيين نهضة صناعية بهذا المدينة، هذا ما وقعت عليه أنظار مرمول كربخال في أثناء زيارته لهذه المدينة [7] .

وكانت هذه الصناعات متقدمة في الأندلس هي الأخرى، لا بل فاقت دول الغرب الإسلامي الأخرى في هذا المجال، فقدت كل الصناعات النسيجية ، إذ كان يصنع قماش يعرف ببوقلمون[8]، اختصت بصناعته مدينة شنترين غرب الأندلس[9]، ثم إن توفر شجرة التوت ساعد على تربية دودة القز، ما أدى إلى ازدهار المنسوجات

---

1 ــ الحبيب الجنحاني : المرجع السابق ، ص 160.

2 ــ بسام كامل عبد الرازق شقدان : تلمسان في العهد الزياني (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1422هـ/ 2002م ، ص 178.

3 ــ المرجع نفسه ، ص 187.

4ــ الزهري : المصدر السابق ، ص 113.

5ــ مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 270.

6 ــ عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق، ص 221.

7 ــ مرمول كاربخال : المرجع السابق، الجزء الثاني ، ص356.

8 ــ يقال إن مصدر التسمية هو مخلوق بحري له وبر كان يعيش في المحيط الأطلسي ويلقي هذا الوبر في أثناء احتكاكه بصخور الشاطئ ، فيجمع وينسج منه ثياب له ألوان ذهبية ، ينظر حسين يوسف دويدار : المرجع السابق ، ص 348.

9 ــ المرجع نفسه، ص 348.

الحريرية، لاسيما في قرطبة وألميرية [1]، واختصت غرناطة بنوع من الثياب المصنوع من الحرير عرف بالملبد ذي ألوان زاهية وعجيبة[2] وما يمكن قوله على الصناعة النسيجية في الأندلس هو أن القائمين عليها اجتهدوا في إتقانها والتفنن فيها على قدر حاجة المجتمع الأندلسي الذي كان مولعا بالتأنق في اللباس، خاصة الأمراء و الأثرياء كمظهر للترف الذي رافق الأندلس في العصر الوسيط .

وبالطبع فإن هذه الصناعة كانت خلاصة لصناعات فرعية مرتبطة بها كصناعة الغزل والتطريز والحياكة والصباغة ، وكانت الهند والعراق والشام مناطق لاستيراد مواد الصباغة [3]، وباستقراء المعطيات الإحصائية التي يزودنا بها محمد زنيبر في كتابه "المغرب في العصر الوسيط" عن الأنشطة الاقتصادية في هذه المدينة في عهد الموحدين ندرك دورها في الازدهار مثل هذه الصناعة وصناعات أخرى، فقد وجد 86 دارا للدباغة و116 دارا للصباغة[4].

وكانت مدن المغرب الإسلامي تتنافس فيما بينها لتقديم الأحسن والأجود في مختلف أنواع الصناعات النسيجية، حتى غدت بعض الأنواع تعرف بمدن بعينها، حيث استمدت المدينة سمعتها من نوع الصناعة النسيجية التي تفاخر بها، كما أن الصناعة هي الأخرى تستمد سمعتها من المدينة ، نتيجة لسمعة حرفييها وما يشتهرون به من اتقان ومهارة .

3ـــ الصناعة الجلدية :

كانت تعتبر من الصناعات المهمة جدا بالنظر إلى استعمالاتها، فجلود الأبقار والضأن والماعز والحيوانات الأخرى كانت مادة أولية للصناعة الجلدية، وأول مراحل هذه الصناعة هي نزع الصوف من الأغنام بعد زجها ونزع جلود الأبقار بعد ذبحها، وكذلك نزع فراء وجلود الحيوانات الأخرى التي يلجأ إلى اصطيادها أو تربيتها للاستفادة منها لذات الغرض ثم تدبغ في معامل مخصصة لهذا الغرض ، وعادة ما تكون خارج المدينة؛[5] لأن أعمال الدباغة تتطلب جهدا ومياه غزيرة ، فضلا عن الروائح الكريهة التي تصدر من عن عملية الدباغة .

---

1 ـــ المرجع نفسه، ص 349.

2 ـــ محمود هدية : المرجع السابق ، ص 145.

3 ـــ فاطمة عبد القادر رضوان : المرجع السابق ، ص 279.

4 ـــ محمد زنيبر : المرجع السابق ، ص 373.

5 ـــ جمال أحمد طه : المرجع السابق ، ص 216.

تتنوع الصناعة الجلدية حسب الغرض الذي تستعمل فيه منا صناعة الأحذية والأحزمة و أغمدة السيوف، وكذلك السروج التي كانت تطرز بالذهب والفضة في القيروان كما في غرناطة، وهي واحدة من مدن الأندلس التي نشطت فيها هذه الصناعات، [1]، علما بأن كثيرا من المدن الأندلسية تقدمت فيها هذه الصناعة وتنوعت من دروع وأغماد للسيوف وسروج الجياد، مثل قرطبة ومالقة وإشبيلية وباجة [2] ، وليس من شك في أن صناعة أغمدة السيوف ارتبطت أهميتها بالحروب الحروب المتوالية مع مماليك النصارى كانت من العوامل والدوافع في نفس الوقت التي جعلت الاهتمام بها ضرورة وأولوية.

انتشرت هذه الصناعة في مدن كثيرة من المغرب الإسلامي، منها مدينة قابس التي اشتهرت بها حتى كان يصدر منها إلى الخارج وقد نوه بها ابن حوقل؛ فقال بأن جلودها التي تدبغ طيبة الملمس لها رواج في كامل المغرب [3]، والإدريسي أشار كذلك إلى مدابغها وأنها تصدر إلى خارج المدينة [4].

ولاقت هذه الصناعة شهرة واسعة في المغرب الأوسط ففي تلمسان وجدت فئة من الحرفيين تشتغل بالدباغة[5]، وما يدل على أنها كانت ذات شان كبير اقبال التجار الأوروبيين على شرائها، مع تفضيلهم لجلود الخراف التي تولد ميتة حتى يستفاد منها في صناعة الملابس ذات الملمس اللين. [6]

أما في المغرب الأقصى فقد اشتهرت فاس بهذا النوع من الصناعات ، حيث بلغ عدد المعامل التي تختص بدباغة الجلود، في عهد الموحدين 86 محلا[7]، وقد قدم حرفيو فاس المتخصصون في الصناعة الجلدية مصنوعات جلدية متنوعة الاستخدامات، منها الأحزمة والأزمة (جمع زمام) الذي تقاد به الخيل والأحذية[8] ، وأيضا ما

1 ــ يوسف شكري فرحات: غرناطة في ظل بني الأحمر(دراسة حضارية)،ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان ، 1413هـ/ 1993م، ص 123.

2 ــ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق ، ص 95،96.

3 ــ ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 72.

4 ــ الإدريسي : المصدر السابق ،ص 279.

5 ــ عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق ، ص 220.

6 ــ بسام كامل عبد الرزاق شقدان : المرجع السابق ، ص 187.

7 ــ علي الجزنائي : المصدر السابق ، ص 44.

8 ــ جمال أحمد طه: المرجع السابق ، ص 216، 217.

يستخدم منها لأغراض الحرب كالدرق اللمطية[1] التي كان يستخدمها المرابطون والموحدون في حروبهم [2]وغيرها من المصنوعات ذات الاستعمالات المختلفة، كما امتدت هذه الصناعة إلى تجليد الكتب وخاصة المصاحف، للمحافظة عليها من التلف .

4ـ الصناعة الخشبية :

وهي النجارة تتم عن طريق معالجة الخشب وتحويله إلى صور مختلفة تتطلب مهارة ، واللافت للانتباه هو أن توفر الغابات في مناطق واسعة من المغرب الإسلامي قد وفر المادة الأولية المتنوعة لهذه الصناعة فكان ذلك من بين أهم العوامل التي أدت إلى انتعاش هذه الحرفة ، وقد تعددت استعمالاتها :

4ـــ1 ـ الصناعة الخشبية ؛ الإنشائية و التأثيثية :

تتعلق الصناعة الخشبية الإنشائية بصناعة الأبواب والنوافذ وشرفات البيوت، وكذا محاريب مقصورات المساجد، بينما الصناعة الخشبية التأثيثية فهي التي تستعمل في تأثيث البيوت من الداخل مثل الخزانات والمكتبات وغيرها، وكانت هذه الصناعات على قدر كبير من الجمالية ودقة الصنعة ، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالجوامع والمساجد كمجامع القيروان الذي يعد منبره من أجمل منابر المساجد في المغرب الإسلامي، فقد جلب له أحسن وأجود أنواع الخشب[3]، وجامع قرطبة واشبيلية، وأيضا بيوت وقصور الحكام والأمراء، كما كانت تصنع من الخشاب الأواني المنزلية مثل الملاعق والقصاع وآنيات الأكل[4] .

---

1 ـــ نسبة إلى لمطة وهي قبيلة بربرية صنهاجية في المغرب الأقصى ، من أعلامها وجاج بن زلوا للمطي وعبد الله بن ياسين شيخ المرابطين ، تنسب إليها جلود اللمط، واللمط هو حيوان في مثل حجم العجل ، حيث يصنع أهلها الجلود منه بعد امتقاعها في الحليب حتى تصير صلبة يستخدمها المقاتل ليحمي بها نفسه من ضربات السيف، ينظر ياقوت الحموي: المصدر السابق، الجزء الخامس ، ص 23، الزهري: المصدر السابق، ص 118، البكري : المصدر السابق، ص 270، عبد الوهاب بن منصور : قبائل المغرب، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب ، 1388هـ/ 1968م ، ص 332.

2 ـــ الإدريسي: المصدر السابق، المجلد الأول، ص 224، عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، بيروت، القاهرة ، 1403هـ/ 1983م، ص 230.

3ـــ نجوى عثمان : مساجد القيروان ، ط1 ، دار عكرمة ، دمشق ، سوريا ، 2000، ص 77.

4 ـــ الحبيب الجنحاني : المرجع السابق ، ص 161.

4ـــ2 ـ صناعة السفن:

تحتاج صناعة السفن في الأصل إلى الأخشاب التي تشكل الجزء الأكبر في صناعة السفينة أو الزورق، فالخشب الصنوبري تصنع منه الألواح والصواري والمجاذيف، أما خشب الطخش[1] يستخدم لصناعة السلالم[2]، ويدخل معدن الحديد في صناعة أجزاءها الأخرى ،ولواحق السفينة مثل المراسي والخطاطيف، ولقد انطلقت هذه الصناعة من تونس حيث بنى حسان بن النعمان دارا للصناعة اختصت بصناعة السفن، كذلك كان الحال في مدن ساحلية أخرى مثل بجاية التي أنشئت بها داران لصناعة السفن[3]، تدعمت وتعززت صناعة السفن في العهد الاغلبي، لأن غزوات البيزنطيين والنورماند للسواحل الإفريقية(المغرب الأدنى) فرضت تطوير هذه الصناعة والاهتمام بها .

حرص الأمويون في الأندلس منذ عهد الأمير عبد الرحمن الداخل على تكوين أسطول بحري متكون من عدد من السفن تمكن من صد الأعداء المتربصين بدولتهم وزاد الحرص في أثناء حكم الأمير عبد الرحمن الثاني (الأوسط سبق ذكره) ، لذلك اتخذوا من ألمرية وطرطوشة وقرطاجنة ورشات لصناعة السفن [4].

ولما كان عهد المرابطين والموحدين عهد صراع مع الممالك النصرانية شمال بلاد الاندلس فإن الحاجة اقتضت تطوير صناعة السفن بالاهتمام بدور صناعتها والتي كانت قائمة أصلا قبل هذا التاريخ في سبتة وطنجة والميرية وميناء الجزيرة الخضراء ، فقد تم إنشاء دار لصناعة السفن بسبتة في عهد الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن ابن علي(558ـ580هـ/ 1163ـ1184م) لما تتوفر عليه المنطقة من ثروة خشبية[5].

واللافت للانتباه أيضا هو أن صناعة السفن لم تكن فقط للأغراض العسكرية بل كانت أيضا توفر سفنا للتجارة البحرية ، فقد كانت المراسي مخصصة للنوعين معا ، لا سيما مراسي المدن الأندلسية[6]، وهذا لأن التجارة البحرية الأندلسية كانت تتم على نطاق واسع في تبادلاتها التجارية الخارجية .

1ـــ السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي : تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1969،ص 56.

2 ـــ المرجع نفسه ، ص 57.

3 ـــ مؤلف مراكشي مجهول : المصدر السابق ، ص 130.

4 ـــ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق، ص 106.

5 ـــ أمين توفيق الطيبي: دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الجزء الثاني، الدار العربية للكتاب، تونس، 1997،ص 174.

6 ـــ عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص 232.

5ـــ الصناعة المعدنية:

تنوعت الصناعات المعدنية بتنوع استعمالاتها، وبحسب أهميتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ومما يدل على ازدهار هذه الصناعة في المغرب الإسلامي الشهادة التي يقدمها جورج مارسي عن تصنيع المعادن حيث يقول على لسان ستيفن غزال:" إني اعتقد أن أنشط وقت للصناعات المعدنية كان في العصور الوسطى وليس في العصر القديم " [1]، لكن أهم الصناعات التي توفرها المعادن هي :

5ـــ1ـــ ضرب السكة :

يعد ضرب السكة من الصناعات التي ارتبطت بقيام الدول التي ظهرت في المغرب الإسلامي ، فكل دولة أقامت لها دارا خاصة بسك العملة سميت دار ضرب السكة ، تستخلص من الذهب والفضة والنحاس، كانت هذه الصناعة تتم تحت إشراف الدولة إداريا وفنيا ، حيث كان المشرف الإداري يراقب عملية الضرب فتحا وغلقا فهو يختبر بميزان خاص النقود بعد طبعها بينما المشرف الفني يقوم بمراقبة عملية صهر الذهب والفضة والنحاس ويحدد عيارها أي وزنها [2] .

5ـــ2 ـ صناعة الحلي :

يرتبط هذا النوع من الصناعات بالحياة اليومية من زينة وتأنق في المناسبات وتزيين المنازل من داخلها، وبقدر ما يتمهر ويتفنن أصحابها في صناعتها فإن ذلك يكون سببا في رفع قيمتها ورواجها، وتدخل فيها أنواع عدة من المعادن النفيسة لصناعة أنواع من الجواهر، ولا بد أن مثل هذه الصناعات كانت منتشرة في العصر الوسيط لما لها من صلة بتأنق المرأة وزينتها، وقد أطلق عليها إبراهيم القادري بوتشيش اسم الصناعة الترفية [3]، وقد قيل عن نساء العصر الوسيط في مسألة التأنق والتزين بالحلي أن المرأة التلمسانية كانت شغوفة في جدا بالحلي إلى الحد الذي يجعلها تزين جسمها بكامله تقريبا بأنواع من الحلي في جيدها وأذنيها وجبينها وصدرها وأصابعها ومعصميها وكعبيها ، ما صنع من ذهب وفضة ونحاس [4].

امتازت الأندلس بوفرة المعادن النفيسة من ذهب وفضة وغيرها، ما أدى إلى ازدهار صناعة الحلي بكل أنواعها، بل ونجد أن الأندلسيين قد برعوا وأبدعوا في هذه الصناعة ، حتى صارت مقتنيات نساء الأمراء

---

1 ـــ جورج مارسي: بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، مراجعة مصطفى أبو ضيف أحمد ، منشأة المعارف، مصر، (د. ت) ،ص 91.

2 ـــ جمال أحمد طه :المرجع السابق ، ص 219.

3 ـــ إبراهيم القادري بوتشيش :"المرجع السابق ، ص13.

4 ـــ محمد عمرو الطمار: المرجع السابق ، ص 220.

وجواريهم تبلغ أثمانا باهظة لجودتها وتعدد أشكالها وأحجامها التي تدل على إتقان الصانع الأندلسي لهذه المصنوعات [1].

وإلى جانب صناعة الحلي بقصد الزينة للنساء فإن تشكيل معدن الذهب والفضة والبرونز كان صناعة قائمة بذاتها وتوجه لتزيين قصور الأمراء والمباني بالتحف ، وحتى المساجد كانت تحظى بقسط وافر من التزيين، ونخص بالذكر مساجد الأندلس فنبر مسجد إشبيلية رصع بالذهب والفضة [2]، رغم أن ذلك مكروه في المساجد باعتبارها مكان عبادة ومثل هذه الزخارف والتحف قد تصرف المصلين عن الخضوع.

5ـــ3 ـــ صناعة الأسلحة :

تقدمت هذه الصناعة في مختلف مدن المغرب الإسلامي باعتبارها من الأسس التي تقوم عليها الدول في الدفاع عن نفسها، وعظمت صناعة الأسلحة في الأندلس ، فأنتج منها الكثير لخصوصية الأندلس السياسية والجغرافية ونعني بذلك تلك الحروب التي كانت بين المسلمين والممالك النصرانية المحاذية لهم، وكذلك الفتن والثورات التي كانت كثيرا ما تضطرم نيرانها بين الحين والآخر بين الأندلسيين أنفسهم وقد سجلها عهد ملوك الطوائف، إذ امتازت أشبيلية بصناعة الدروع والرماح[3]، وجل الأسلحة الإشبيلية كانت تصنع من الفولاذ [4]، ما يجعلها ذات فاعلية في الحرب .

6ـــ صناعة الورق :

تعد صناعة الورق من الصناعات جليلة القدر رفيعة الشأن، حتى أنّ ابن خلدون صنفها ضمن الصنائع الشريفة[5]، وقد اعتنى المسلمون بهذه الصناعة عناية فائقة لحاجة الدواوين، والكتابات السلطانية وتآليف المؤلفين إليها، فإرسال أوامر الخلفاء والحكام والعمال أو الرسائل إلى الولايات أو الأقاليم الاسلامية القريبة أو البعيدة كان يتطلب ورقا خفيف الحمل غير مكلف، وعليه يجب التأكيد على أن حركة التأليف في العصر الوسيط كانت مدينة لما قدمه الوراقون من صناعة ورقية أفادت أصحاب القلم من الأدباء والفقهاء وكل من اشتغل بالكتابة، وفي المقابل ارتفع الطلب على الورق.

---

1 ـــ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق، ص 115.

2 ـــ المرجع نفسه ، ص 123.

3 ـــ المقري: المصدر السابق، الجزء الأول، ص202، فالينتيا سليمان عفانة: مملكة إشبيلية زمن بني عباد وعلاقتهم الداخلية والخارجية (414ـ484هـ/ 1023ـ1069م)،(رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2002، ص 30

4 ـــ حسين يوسف دويدار: المرجع السابق، ص 354.

5 ـــ ابن خلدون: المصدر السابق، ص 508.

وأصل هذه الصناعة هي الصين ، وقد انتقلت إلى مدينة سمرقند ، حيث أن المسلمين أسروا عددا من الصينيين وجلبوهم إلى هذه المدينة ، فكانت فرصة للاستفادة منهم في صناعة الورق[1] ومنها انتقلت إلى بغداد حيث أقيم أول مصنع للورق سنة 184هـ/ . في عصر الخليفة العباسي هارون الرشيد(170ـ198هـ/ 786ـ813م) [2]، وقد واكبت صناعة الورقة ازدهار حركة التأليف والترجمة في العصر العباسي، فابن خلدون يشير في المقدمة إلى أسباب منشأ هذه الصناعة في بغداد في قوله :" ثم طمى بحر التآليف والتدوين وكثر ترسيل السلطان وصكوكه وضاق الرق عن ذلك فأشار الفضل بن يحي (يقصد بن يحي البرمكي) بصناعة الكاغد وصنعه وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه " [3].

هذا هو اذن العامل الرئيس الذي أدى الى انتشار هذه الصناعة إلى الحواضر الإسلامية الأخرى منها حواضر المغرب الإسلامي بما فيها الأندلس بطبيعة الحال في القرن الثالث الهجري وكان من الطبيعي ان تنتقل هذه الصناعة الى المغرب الأدنى في عهد الأغالبة بحكم طبيعة العلاقة التي تربط الدولة الأغلبية مع العباسيين أولا ولرغبة الأغالبة في نهضة بلدهم في مجالات شتى منها العلمية، وقد تجسدت هذه الرغبة بوضوح في عهد الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد(261ـ289هـ/ 875ـ902م)، فنبغت أسماء في هذه الحرفة منهم ابراهيم ابن سالم الوراق[4].

كان يصنع الورق من مواد مختلفة منها الحرير والكتان والقطن وألياف النخيل ، أما القطن فكان أكثر المواد التي يصنع منها فيزيد في جودة الورق ومقاومته للعوامل التلف[5]، ولم يكتف العرب بنقل هذه الصناعة بل أضافوا لها تقنيات ومواد جديدة فطوروا الورق وحسنوه وجعلوها في متناول النساخين [6].

---

1 ـ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق ، ص 132.

2 ـ أسامة ناصر النقشبندي :" الورق وصناعته في التاريخ العربي" ، مجلة الذخائر ، عدد 9، السنة الثالثة، بيروت، لبنان، 1422هـ/ 2002م ، ص 34.

3 ـ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 532.

4 ـ ممدوح حسين : المرجع السابق ، ص 92.

5 ـ أسامة ناصر النقشبندي: المرجع السابق ، ص 35.

6 ـ علي جمعان الشكيل: " صناعة الورق في الحضارة الإسلامية " ، مجلة أفاق الثقافة والتراث ، عدد 31، السنة الثامنة ،مركز جمعة الماجد، للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة رجب 1421هـ/ أكتوبر 2000، ص 118.

وجد بفاس في الفترة المرابطية 104 معملا للكاغد[1]، وكانت فاس تعد أنذاك من الحواضر الإسلامية التي تجيد صناعة الورق، حتى أنه كان به حي خاص بهذه الصناعة سمي حي الكغادين[2]، نسبة لصناعة الكاغد ، وما يدل على زيادة اهتمام الموحدين بهذه الصناعة هو تضاعف عدد المصانع بها ، إذ وصل إلى ما يربو عن 400مصنع، وهذا شيئ طبيعي بالنظر إلى زيادة الحاجة إلى الورق مع زيادة تأليف الكتب، والاستخدامات الإدارية .

أما في الأندلس فإن مدينة شاطبة كانت مركزا مهما لهذه الصناعة في القرن4 هـ / 10م [3]، حتى أن ورقها تميز بالجودة[4]، وغني عن القول الإشارة إلى أن كثرة التأليف في الأندلس وضخامة مكتباتها كتلك التي أقامها الحكم المستنصر دليل على ازدهار صناعة الورق بحواضر الأندلس على غرار الحواضر الإسلامية الاخرى علما بأن قرطبة مثلا في العصر الأموي كانت تنافس بغداد نفسها.

8ـ صناعة الزجاج :

احتلت صناعة الزجاج مكانة كبيرة بين الصناعات المذكورة سابقا، ويكفي للاستدلال على أهميتها ومكانتها أنّه وجد حي بالقيروان خاص بصانعي الزجاج [5]، كما شهدت هذه الصناعة على براعة أصحابها في تشكيل أنواع من الأواني وما يتعلق بالتحف الجميلة فضلا عن صناعة قنينات خاصة بوضع الأدوية [6]، ولم تخلو حاضرة مغاربية من صناعة الزجاج في العصور اللاحقة على غرار بجاية وتلمسان ومراكش ، فمدينة فاس كان بها أيام الموحدين ما يربو عن 11 عشر معملا للزجاج [7] .

وفي الأندلس ازدهرت هذه الصناعة في القرن 4 هـ/ 10م . ويقال إن زرياب هو الذي حث الناس على استعمال الزجاج ، ما جعلهم يقتنون أواني زجاجية مختلفة الأشكال لمنازلهم ، وبدون شك فإنّه بالإضافة إلى استخداماتها اليومية فقد كانت لها وظيفة أخرى وهي تزيين البيوت والقصور لما تحتويه من زخارف وأشكال

---

1 ــ محمد المنوني : تاريخ الوراقة المغربية . صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1991، ص 21.

2 ــ جمال أحمد طه : المرجع السابق ، ص 212.

3 ــ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق ، ص 136.

4 ــ حسين يوسف دويدار : المرجع السابق ، ص 55.

5 ــ جورج مارسي : المرجع السابق، ص 92.

6 ــ فاطمة رضوان: المرجع السابق ، ص 281.

7 ــ علي الجزنائي : المصدر السابق ، ص 44.

فنية رائعة [1]، كل ذلك أنعش هذه الحرفة وزاد في رواجها ولعل الأندلس فاقت الأقطار الإسلامية الاخرى لما عرف عن خاصتها وعامتها في التأنق في الملبس والمسكن والمأكل .

9ـــ صناعات مواد التنظيف والتجميل :

تكتسي هذه الصناعة أهمية كبيرة في المجتمع في مختلف العصور، لصلتها بالنظافة والظهور بالمظهر اللائق بين الناس ، لا سيما في المناسبات السعيدة كالأعراس والاحتفالات، وهي التي تتطلب من الشخص أن يكون على قدر كبير من العناية ببدنه وملبسه، فكان من الطبيعي أن تحظى باهتمام دول المغرب الإسلامي، ومن المواد التي كانت تصنع لغرض التنظيف صناعة الصابون التي ارتبطت بحرص المجتمعات الإسلامية على نظافة أبدانهم وملابسهم ومحيطهم، ويصنع الصابون من عدة أنواع من الزيوت، وجدت معامل الصابون في مدينة القيروان في عهد العبيديين ، وكذلك في مدينة فاس، خاصة في عهد الموحدين ، ويبدو أنها كانت أكثر مدن المغرب الإسلامي انتاجا للصابون إذ قدر عدد المعامل بها 47 معملا[2]، تأتي بعده مدينة مراكش[3]، وبطبيعة الحال فإن هذا الرقم يدل على كثرة الطلب على هذه المادة ، ولا بد أنه كان من بين البضائع التي تصدر إلى مناطق مختفة خارج مدينة فاس، وصنع الصابون أيضا في مدينة تونس حسبما ذكره روبار برنشفيك[4] ،كما أن الأندلس هي الأخرى اشتهرت بصناعة الصابون، حيث يذكر المقري واحدا من الذين كانوا يحتكرون هذه الصناعة، إن صح التعبير، وهو الفقيه القرطبي عبد الله بن محمد الصابوني (ت.378هـ/ 988م) الذي امتلك مجموعة من الدكاكين، وقد شغل فيها خدمه [5].

---

1 ــ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق ، ص146.

2 ــ جمال جه أحمد : المرجع السابق ، ص 214.

3 ــ الإدريسي : المصدر السابق ، ص 236، عز الدين أحمد موسى : المرجع السابق ، ص 240.

4 ــ روبار برنشفيك : المرجع السابق ، ص 243.

5 ــ القاضي عياض : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، ج 2 ،ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، 1418هـ/1988م ، ص 266.

تعد العطور من الصناعات التي استرعت اهتمام بلاد المغرب والأندلس وكانت لها مكانة في المجتمعات الإسلامية ، مشرقا ومغربا ، تصنع العطور من الازهار والورود مثل الياسمين[1] والريحان[2] والبنفسج والخيري[3] والزنبق[4] ونبات النرجس[5] والنسرين [6] والنيلوفر [7] .

كانت تصنع العطور في فاس، منها ماء الورد [8]، ووجدت بمدينة تونس هي الأخرى مصانع للعطور، حسبما أشار إليه الحسن الوزان حينما ذكر حرفيي هذه المدينة ، فكان من بينهم العطارون وتجار العطور[9]، ووجدت هذه الصناعة أيضا في مدينة قابس، فكانت من بين الصناعات التي لقيت رواجا بها إلى حد تصديرها إلى أماكن أخرى [10] ، كما أن وجود الرياحين والياسمين والسوسن والبنفسج في كل من قفصة وجلولا كان من العوامل التي ساعدت على ازدهار هذه الصناعة في المغرب الأدنى خاصة في عهد الموحدين، [11] وذكرت صناعتها كذلك في مدينة تلمسان حيث كانت هذه المادة من جملة البضائع التي تصدرها إلى بلاد السودان الغربي، حيث يقبل ملوك هذه البلاد على اقتنائها [12]، كما كان لصناعة العطور شأن كبير في الأندلس، وهذا

---

1 ــ منه خمسة أنواع متعدد الألوان ، ينظر ابن العوام الإشبيلي : المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص 253.

2 ــ نبات منه أنواع كثيرة له ريح طيبة يعرف في الأندلس بالآس، ينظر أبو خير الإشبيلي: عمدة الطبيب في معرفة النبات، الجزء الأول ، تقديم وتحقيق محمد العربي الحطابي، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1995 ، ص 266، ابن بصال: المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص 113، 114.

3 ــ منه سبعة أنواع وأزهاره ذات ألوان عديدة ، ينظر: المصدر نفسه، ص220، 221.

4 ــ هو نوع من الياسمين ، ينظر المصدر نفسه ، 274.

5 ــ نبات من جنس البصل ، ينظر المصدر نفسه ، ص 386.

6 ــ عبد الجبار حامد أحمد وزينب سالم صالح : " صناعة العطور في العصر العباسي ــدراسة تاريخية ــ " ، مجلة التربية والعلم، المجلد 19 ، عدد 3، جامعة الموصل ، العراق ، 2012، صص 3ــ6.

7 ــ منه عدة أنواع بألوان مختلفة، الأصفر والأبيض والأحمر ألوان ، ينظر ابن العوام الإشبيلي : المصدر السابق ،الجزء الخام ، ص 45.

8 ــ جمال أحمد طه : المرجع السابق ، ص 215.

9 ــ الحسن الوزان: المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص 75.

10 ــ إلهام حسين دحروج : مدينة قابس منذ الغزوة الاهلالية حتى قيام الدولة الحفصية، (أطروحة دكتوراه)، 1421هـ/2000م، جامعة القاهرة ، ص 137.

11 ــ ليلى أحمد النجار : المرجع السابق ، ص 448.

12 ــ مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 327.

أمر طبيعي لما عرف عن المجتمع الأندلسي من اهتمام كبير بكل يتصل بالترف والجمال ، اختصت شقورة[1] بهذا النوع من الصناعات[2].

خلاصة :

نستخلص مما استعراض أنواع الحرف والصناعات في المغرب الإسلامي في العصر الوسيط أن وضعية النشاط الصناعي كانت تستجيب لحاجة الناس ورواجها يتوقف بطبيعة الحال على أهميتها والطلب عليها، وفي معظم الأحوال يتصل ذلك بالظروف الاجتماعية للبلد في كل عصر، وإذا كانت معظم الصناعات بإشراف من الحرفيين ، فهناك صناعات ظلت من اختصاص الدولة؛ لأنها تدخل ضمن سيادة الدولة بالتعبير المعاصر، منها صناعة ضرب السكة وصناعة السفن والصناعة النسيجية المطرزة ، وهي بمثابة لباس رسمي لرجال الدولة .

ومن نافلة القول الإشارة إلى نقطة مهمة جدا وهي بعض الصناعات التي ارتبطت في العصر الوسيط بالمهارة والاتقان شكلت موروثا حضاريا لدول المغرب الإسلامي حيث ارتبطت بتقاليد كل مدينة ، وما يدل على ذلك هو أن بعض المدن مازالت محافظة على هذا الإرث التاريخي الحرفي الذي توارثته الأجيال مثل الصناعات التقليدية في مدينة تلمسان وفي مدينة فاس

1 ــ شقورة مدينة أندلسية تقع شمال مرسية ، ينظر ياقوت الحموي : المصدر السابق، الجزء الثالث، ص 355، 356.

2 ــ جهاد غالب مصطفى الزغول : المرجع السابق ، ص 40.

الدرس السابع	المراكز الصناعية والتجارية الكبرى

تمهيد :

إن الباحث في النشاط الاقتصادي للمغرب الإسلامي أو غيره من الأقاليم الإسلامية في العصر الوسيط يتمثل القاعدة العمرانية الخلدونية التي مفادها أن هناك علاقة تكاملية بين العمران والنشاط الاقتصادي بكل أنواعه ومنها الصناعة والتجارة ، فكلما نما العمران واتسع فضاؤه انتعشت الحرف والصناعات، وهذه بدورها تؤدي إلى تفعيل الأنشطة التجارية، كمأ أن الثراء الذي تنتجه التجارة يعود بالفائدة على العمران فينمو ويتطور وهذا ما نسميه بالدورة الاقتصادية حيث تتكامل فيها القطاعات الثلاثة ، الفلاحة والصناعة والتجارة، ولا شك في أن هذه القاعدة الاقتصادية انطبقت على مدن الغرب الإسلامي، حيث نمت وتطورت عدة مدن بفعل التطور الحرفي والتجاري، فتشكلت مراكز صناعية وتجارية كبرى بمقياس العصر الوسيط فماهي أهم المراكز الصناعية والتجارية في الغرب الإسلامي ؟ وما هي عوامل تطورها؟ ، وخصائصها ؟ وماهي أهميتها الحضارية الإقليمية والعامية ؟

أولا: أهم المراكز الصناعية والتجارية ببلاد المغرب

نمت المدن في الغرب الإسلامي ، وخاصة تلك التي مثلت حواضر سياسية للدول التي تعاقبت على حكم في بلاد المغرب والأندلس ، وكان من المعالم الأساسية لهذا النمو هو تطور الحرف والصناعات بهذه المدن، وهو ما أدى إلى تحول كثير من المدن إلى مراكز صناعية وتجارية كبرى ، طبعا بمقاييس العصر الوسيط .

1ــ في المغرب الأدنى :

ما يميز المغرب الأدنى هو أن أول تنظيم إداري واقتصادي لبلاد المغرب بدأ منه بعد الفتح الإسلامي حيث أنشئت أول قاعدة صناعية فيه، علاوة على أن حاضرة ولاية المغرب وهي القيروان تجمعت فيها مختلف الأنشطة السياسية والإدارية والاقتصادية، فكل هذه المعطيات جعلت من هذا الإقليم النواة الأولى للصناعة والتجارة فظهرت فيه مراكز صناعية وتجارية كان لها دور كبير على الصعيد الداخلي والخارجي.

1ــ 1ــ القيروان :

ظلت القيران لعهود طويلة مركزا حضاريا حيويا من أهم المراكز الحضارية في المغرب الإسلامي، فكان من الطبيعي أن تتجمع فيها عدة أنشطة ومنها الحرف والصناعات، حيث وجدت فيها صناعات متعددة استجابت لحاجات ساكنتها وما جاورها من مدن وقرى منها صناعة النسيج بمختلف أنواع النسيج والصناعة الجلدية

وصناعة الخشب والحلي، وبدون شك فإن ذلك أحدث أثرا على المجتمع القيرواني والمغرب الأدنى بصفة عامة، مع العلم أن القرنين ؛ الثالث والرابع الهجريين هي الفترة الذهبية للاقتصاد القيرواني بالإجمال [1]، ونجد دائما أن شهرة المدينة الإسلامية في العصر الوسيط وزيادة نسيجها الاجتماعي هي من العوامل الرئيسة التي تنعش تقدمها في الصناعات، فبقدر ما تُحَقق الرفاه للمجتمع فإن ذلك يزيد في نموها وجودتها ، ونقصد بذلك تزايد الاستهلاك الذي يفضي إلى رواج المنتوج الحرفي ، ثم إن جودة منتوج بعينه يستقطب إليه تجار البلاد القريبة والبعيدة، وبالطبع يمكن نمذجة حالة القيروان على أغلب حواضر المغرب الإسلامي .

1ـ2ـ تونس:

اعتبرت مدينة تونس في القرون الأولى من العصر الوسيط ثاني مدينة من حيث الأهمية الحضارية بعد القيروان، علما بأن موقعها الجغرافي وإشرافها على البحر زاد من أهميتها الاقتصادية عبر العصور، فهي مقابلة من جهة البحر لإيطاليا تتوسطهما جزيرة صقيلية ، بنى فيها عبيد الله بن الحبحاب (114ـ123هـ/ 732ـ741م) دار الصناعة بها سنة 114هـ/732م [2]، والواضح أن هذه الدار أو المصنع هي تطوير وتوسعة للدار التي بناها حسان بن النعمان لما بعث فاتحا إلى بلاد المغرب[3]، وقد قام هذا الأخير بجهود كبيرة هدف من خلالها إلى الرفع من شأن هذه المدينة لكونها مدينة ساحلية تتطلب التركيز على تعزيز قدراتها البحرية الدفاعية لذلك استغل الخشب الموجود بالمنطقة وأكثر من صناعة المراكب [4].

اشتهرت تونس بالصناعة النسيجية؛ لأن زراعة القطن كانت منتشرة في أراضيها ويحمل منه نصيب إلى القيروان لتزيد الصناع هناك بمادة القطن[5].

لكن الأهمية الاقتصادية ، لا سيما التجارية ، ظهرت بشكل قوي في عهد الموحدين وبدرجة أكثر في العهد الحفصي، حيث توسعت دائرة معاملاتها التجارية مع الخارج وتحديدا مع الإمارات الإيطالية، البندقية وجنوة ، وارتقت العلاقات بين هذه الأطراف بعقد معاهدات مع السلطة الحفصية [6] .

1ـــ الحبيب الجنحاني : المرجع السابق ، ص 111.

2ـــ ياقوت الحموي : المصدر السابق ، الجزء الأول، ص 62، الحميري : المصدر السابق ، ص 143.

3 ـــ موسى لقبال : المغرب الإسلامي منذ معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج ، ص 72.

4ـــ البكري : المصدر اسابق ، ص 213.

5ـــ ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 75.

6ـــ مريم محمد عبد الله جبودة: المرجع السابق ، ص 90.

1ـــ2ـ قابس:

قابس مدينة قديمة يعود تاريخا إلى فترة الفنيقيين، وهي مدينة ساحلية تقع على الجهة الشرقية من تونس الحالية، اشتهرت قابس كما تقدم بصناعة الألبسة الحريرية والقطنية والصناعة الجلدية ، وكثرت بها معاصر الزيتون أيضا وزيتها من أحسن أنواع الزيتون[1]، وبها ميناء يعود تاريخ إنشائه إلى عهد الفنيقيين ، غير أن هذا الميناء كان صغيرا إلى درجة أن السفن الكبيرة لا تستطيع أن ترسو داخلها ، فقط السفن الصغيرة والمتوسطة هي التي يمكنها ذلك، إنما تبقى هذه السفن خارج الميناء فتقوم السفن الصغيرة بإيصال البضائع إليها [2].

احتلت مدينة قابس مكانة مرموقة على صعيد التجارة في العصر الوسيط، وقد مكنها موقعها من التحكم في الطرق البحرية وكذلك الطرق البرية، أي طرق القوافل ، وبذلك اتسعت دائرة تبادلاتها التجارية مع جهات مختلفة ، حتى أصبحت مركزا تجاريا حيويا في المغرب الأدنى يقصده التجار المسلمون والأوروبيون من الإمارات الإيطالية ومن الجزر الواقعة في البحر المتوسط ، وحتى من الممالك الإسبانية شمال الأندلس قبل سقوط غرناطة، حيث صدرت إلى هذه الدول السجاد القابسي الذي كان على درجة عالية من الجودة [3] ، ولقد سبق أن ذكرنا بأن المغرب الأدنى كان متقدما في الصناعة النسيجية ، ومنها صناعة السجاد .

1ـــ 3ـ المهدية :

هي مدينة مشرفة على البحر من جهات ثلاث باستثناء الغرب ، بناها كما هو معلوم عبيد الله المهدي (297ـــ 322هـ/910ـ 934م) ،حيث بدأ بناءها 303هـ/ 915م وأتمها سنة 305هـ/ 917م [4]، ثم اتخذها عاصمة له سنة 308هـ/ 921م [5]، يكتسي ميناؤها أهمية كبيرة على صعيد التجارة البحرية الخارجية إذ يتلقى السفن القادمة من المشرق من بلاد الشام والإسكندرية وصقيلية ومن الأندلس[6] ومن بلاد أوروبا ، وميزة هذا الميناء هو أنه واقع داخل جون لا تدخله السفن إلا عن طريق بوابة تغلق وتفتح في وجه السفن بسلسلة [7].

1ـــ الهام حسين دحروج : المرجع السابق ، ص 136.

2ـــ محمد المرزوقي : المرجع السابق ، ص 53.

3 ـــ إلهام حسين دحروج : المرجع السابق ، ص 144.

4 ـــ سعد زغلول عبد الحميد : تاريخ المغرب العربي ، الجزء الثالث ، الفاطميون وبنو زيري الصنهاجيون إلى قيام المرابطين، منشأة المعاف، الإسكندرية ، 1990، ص 95،96.

5ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 203.

6 ـــ المصدر نفسه ، ص 203.

7ـــ مريم محمد عبد الله جبودة:: المرجع السابق ، ص 92.

ازدهرت المهدية في عهد العبيديين الذين جعلوا منها مركزا تجاريا مهما تستقبل السفن من كل الأنواع، والأحجام، عسكرية وتجارية، وميناؤها الكبير استغل أيضا لصناعة السفن [1]، وكانت السفن تقلع منها محملة بمواد مختلفة، كما تفرغ حمولتها التي تكون قد قدمت بها من الشرق وتحديدا الإسكندرية التي كانت تزود بلاد المغرب بمنتوجات الشرق الأقصى وتأتي في مقدمتها التوابل بمختلف أنواع [2]، ولا يخامرنا الشك في أن انتقال العبيديين إلى مصر لم يقطع الصلات التجارية بل استمرت مع خلفاؤهم الزيريين ، وبالطبع فإن ميناء المهدية كان يتلقى البضائع القادمة من مصر والغرب .

2ـــ في المغرب الأوسط :

وجدت في المغرب الأوسط مراكز صناعية وتجارية ذات شهرة واسعة ، وقد زادت أهمية هذه المراكز مع الدول التي ظهرت خلال العصر الوسيط بدءا بالدولة الرستمية مرورا بالدولة الحمادية وانتهاء بالدولة الزيانية التي استفادت من القاعدة الصناعية والتجارية التي ورثتها عن الدول السابقة ، دون أن ننسى بطبيعة الحال ما كانت عليه الأحوال الاقتصادية في عهد المرابطين والموحدين ، نذكر من هذه المراكز:

2ـ1ـ تاهرت :

لا يختلف اثنان عند التطرق إلى النشاط الصناعي في الدولة الرستمية في أنّ التجارة كانت عصب الحياة في هذه الدولة وفي تاهرت بالذات، فالصناعة ذاتها كانت رهينة تلك الحركة التجارية التي أصابتها المدينة طوال فترة الحكم الرستمي ، ومن جملة الحرف والصناعات التي تركزت بتاهرت هي الصناعة الغذائية اعتبارا من الطابع الفلاحي للمنطقة ، والصناعة الخزفية التي تمد الناس بالأواني [3]، وكذلك الصناعة النسيجية التي ارتبطت هي الأخرى بالخصوصية الجغرافية للمنطقة وعوائد الناس، لا سيما الأنسجة الصوفية التي كان يستفاد منها في صناعة الخيام وتسمى الخباء وأخرى تصنع من الوبر تسمى البجاد [4].

كان لمدينة تاهرت دور مميز في العلاقات التجارية في المغرب الأوسط بل في المغرب الإسلامي كله في عهد الدولة الرستمية ، فقد تمتعت بموقع وسطي ساعدها لتكون ملتقى القوافل التجارية ، وبذلك تحكمت في الطرق

1ـــ محمد الصالح مرمول: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983. ص293.

2 ـــ حسن خضيري أحمد: علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، (362ـ567هـ/ 973ـ1171م)، ط1، مكتبة مدبولي، ص 119.

3 ـــ الحبيب الجنحاني: المرجع السابق ، ص 37.

4ـــ جودت يوسف عبد الكريم : المرجع السابق ، 93.

التجارية البرية ، ولعل وقوعها على مشارف المسالك الصحراوية عزز مكانتها في التجارة مع السودان الغربي، وتظهر هذه الأهمية من خلال خريطة المسالك والطرقات للمغرب الأوسط، حيث تلتقي قوافل ورجلان بقوافل تاهرت لتتجه إلى كوكو وتادمكة ، ثم طريق تاهرت الذي يصل سجلماسة بغانة والطريق القادم من جبل نفوسة إلى كانم[1] .

2ـ2ـ بجاية:

إن موقع بجاية البحري أهلها لان تلعب دورا مهما على الصعيدين : الاقتصادي والثقافي العلمي فقد ارتبطت في علاقات تجارية مع مدن ايطالية تعززت بمعاهدات تجارية كتلك التي عقدها الناصر مع بيزا تسمح بدخول تجارها مع بجاية وهي فرصة اتاحت لهم تعلم صناعة الشمع ونقلوا الى بلادهم وكامل أوروبا هذه الصناعة، ونفس الشيء نجده مع مدن ايطالية وأوروبية أخرى على غرار البندقية وجنوة ومارسيليا .

أما من حيث الصناعات التي توفرت بها فهي بلا شك الصناعة الخشبية وفي مقدمتها صناعة السفن نظرا لتوفر الخشب بهذه المنطقة [2]، وقد أنشئت فيها داران لصناعة السفن حسب [3]، وهذا في حد ذاته زاد من مكانتها البحرية، إن على المستوى التجاري أو على المستوى الدفاعي وفي هذا المجال تذكر المصادر التاريخية أنّ ميناء بجاية كان له دور كبير على مستوى التجارة البحرية للمغرب الأوسط بصفة خاصة في العصر الحمادي (408ـ 547هـ)، ساعد كثيرا على ثراء تجارها .

كما أن مادة الخشب المتوفرة في هذه المنطقة الغابية سمحت بازدهار الصناعة الخشبية الأخرى مثل الأواني والأثاث المنزلية ومنها الصناديق التي تستخدم لحفظ الأغراض الثمينة ، [4]وكل ما يتصل بأعمال النجارة من فنون تقليدية مازال يحتفظ بها لحد اليوم.

1ـــ محمد عليلي : الإشعاع الفكري في المغرب الإسلامي خلال القرنين 1و3هـ/ 7و9م ، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2016.

2 ـــ عبد الحميد عويس : دولة بني حماد ، صفحة رائعة من التاريخ الجزائري ، ط2، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1411هـ/ 1991م ، ص 224.

3 ـــ مؤلف مراكشي مجهول: المصدر السابق ، ص130.

4 ـــ عبد الحميد عويس : المصدر السابق ، ص 226.

وصناعة الزيوت نالت شهرة كبيرة حتى أنها كانت من المواد التي تصدرها بجاية إلى أوروبا[1]، ولا شك في أنها صناعة ارتبطت بما تتمتع به المنطقة من كثرة أشجار الزيتون .

وعلق الشريف الإدريسي على هذا النشاط الاقتصادي قائلا "بجاية في وقتنا هذا مدينة المغرب الأوسط وعين بلاد بني حماد والسفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة، والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة ، والبضائع نافقة، وأهلها مياسير تجار، وبها من الصناعات ما ليس بكثير من البلاد ، وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار المشرق ... "[2] .

2ـــ 3ـــ بونة (عنابة):

هي مدينة قديمة يعود تاريخ بنائها إلى الرومان ، يكثر المرجان في شواطئها، وهو ما زاد من أهميتها الاقتصادية خاصة في عهد الدولة الحمادية الذين استولوا عليها بعد ضعف بني عمومتهم الزيريين فأصبحت من ضمن المدن التابعة للسلطة الزيرية [3]، يذكر الحسن الوزان أن السفن كانت تأتيها كل سنة من جهات مختلفة، حيث يشتري التجار القمح لنقله إلى بلادهم[4] ، تنتج أرضها الكتان والخشب ويستخرج منها معدن الحديد، ويوجد بها كثير من العسل [5]، وهي متقدمة في صناعة القماش ، فقد ذكر الحسن الوزان أن تجارها يبيعون كميات كبيرة من قماش الكتان في نوميديا،[6] أي المناطق الشرقية من المغرب الأوسط، وهو ما يدل على الحجم الواسع للنشاط التجاري بهذه المدينة ، أما البكري فقد قال بأن أكثر تجارها من الأندلس[7].

وانطلاقا من هذه المعطيات الطبيعية والاقتصادية يتبين لنا الدور التجاري البحري الحيوي الذي اضطلعت به هذه المدينة منذ العهد الحمادي، ثم العهد الزياني فقد مثلت قطبا صناعيا وتجاريا لا يستهان بقيمته الاقتصادية من حيث أنها كانت تستقبل التجار الأوروبيين الذين كانوا بحاجة ماسة إلى المنتوجات التي تقدمها لهم مدن المغرب

---

1 ـــ ريحاب محمد كمال محمد أحمد المغربي: التجارة في عصر بني حماد(408-547هـ/ 1017-1152م)، جامعة دمياط ، مصر، 2015، ص 17.

2 ـــ الإدريسي : المصدر السابق ، ص 260.

3 ـــ مرزوق بتة: "مدينة بونة وموقعا الاسترتيجي في العصر الوسيط"، مجلة دراسات أثرية ، المجلد 12، عدد 1، جامعة الجزائر2 ، نوفمبر، 2014، ص 288.

4 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق، الجزء الثاني ، ص 62.

5 ـــ الإدريسي : المصدر السابق، المجلد الأول ، ص 291.

6 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 61.

7 ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 234.

الإسلامي، ومعظمها كانت قادمة من بلاد السودان ،كما أن وجود المرجان على سواحلها كان من أهم العوامل التي نشطت الحركة التجارية منها وإليها.

2ـــ 4 ـــ تلمسان :

ارتبطت سمعة تلمسان الحضارية بالفترة الزيانية فبالإضافة إلى كونها الحاضرة السياسة للدولة الزيانية فإنها عدت قطبا صناعيا مهما في المغرب الإسلامي، ويعود ذلك بالطبع إلى جملة من الصناعات التي تمهر وبرع فيها أهل تلمسان وتتصدر هذه الصناعات الصناعة النسيجية بكل أنواعها، منها ذلك القماش الذي أخذ اسم المدينة ويسمى القماش التلمساني[1]، ويبدو من خلال ما ذكره ياقوت الحموي في المعجم أن الصناعة النسيجية الصوفية كانت من الصناعات المشهورة بتلمسان، فقد قال": وتتخذ بها النساء من الصوف أنواعا من الكنابيش لا توجد في غيرها " [2].

وأما الصناعة المعدنية فتتفرع إلى عدة صناعات منها صناعة الأسلحة من سيوف ورماح وخناجر وصناعة الأبواب الضخمة الخاصة بالحصون وأدوات الفلاحة ، وصناعة الحلي التي تصنع من أنواع من المعادن مثل الذهب والفضة والنحاس وغيره [3].

أما من الناحية التجارية فإن موقعها قد أهلها لأن تحتل مكانة جد هامة على صعيد التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء، فهي تعد ملتقى لشبكة واسعة من المسالك والطرقات التجارية، إذ أنه كان لا بد على معظم القوافل التجارية ان تمر بتلمسان، (نتعرض بالتفصيل في درس خاص بالتجارة الخارجية للمغرب الأوسط بحول الله) .

2ـــ5ـ وهران :

هي مدينة ذات أهمية بالغة في مجال التجارة البحرية ،كان تجارها أكثر تعاملا مع تجار الأندلس لقربها الجغرافي من موانئها [4]، ولأن هذه المدينة بنيت من قبل الأندلسيين سنة 290هـ/ 902م ، منهم محمد بن أبي عون ومحمد

---

1 ـــ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق، ص 94.

2ـــ ياقوت الحموي : المصدر السابق، الجزء الثاني، ص 44.

3 ـــ مصطفى علوي : "الأحوال الاقتصادية للمغرب الأوسط من خلال كتابات الرحالة والجغرافيين المغاربة ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين /الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين "، مجلة كان ، عدد 14،السنة الرابعة ، صفر 1433هـ/ ديسمبر 2011، ص 88.

4ـــ ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 79.

بن عبدون [1]، ارتبط بناؤها بوجود مرسى صغير تعاظمت أهميته عبر العصور وصف الإدريسي نشاطها الاقتصادي بقوله :" وبها أسواق مقدرة وصنائع كثيرة وتجارات نافقة ...ومراكب الأندلس إليها مختلفة وفي أهلها دهاقنة[2] وعزة أنفس ونخوة " [3]، لكن ما يجب الانتباه إليه هو أن مكانة مدينة وهران الصناعة والتجارية لم تبرز إلا في العهود المتأخرة من العصر الوسيط ، والواضح أن ميناءها كان مقتصر النشاط في البداية على التجار الأندلسيين.

وبالقرب من وهران يوجد المرسى الكبير ، وهو في الحقيقة تابع للمدينة؛ لأنه يقع قريبا منها ، وقد كان في زمن الزيانيين على قدر كبير من النشاط التجاري [4]، حيث تجمع كتابات الرحالة والجغرافيين على أهميته الاقتصادية بالنسبة للدولة الزيانية ، لسهولة رسو السفن التجارية به [5]، لأنه واقع في الجهة الغربية من سواحل المغرب الأوسط، وهو بذلك يكون قريبا من حاضرة الزيانيين تلمسان ما يسهل عملية التبادلات التجارية مع الدول الأوروبية وإبرام معاهدات تجارية وسياسية مع السلطة الزيانية من قبل ممثليها من القناصل المتواجدين في المغرب الأوسط ، بغرض تعزيز العلاقات التجارية مع الأطراف المتعاملة مع الدولة الزيانية، ويستدل على هذا النشاط التجاري بما ذكره الحسن الوزان من أن ميناء وهران وميناء المرسى الكبير كانا مشهورين وأكثر من يرتاده هم التجار الجينويون والبنادقة حيث تكون تجارتهم به نافقة [6].

3ـــ في المغرب الأقصى :

كان للدول التي قامت في المغرب على مر العصر الوسيط الدور الكبير في الاهتمام بالمدن وترقيتها صناعيا وتجاريا ، ويجب الإشارة إلى التنمية الفعلية لهذه المدن بدأت مع دولة المرابطين ولكن ازدهارها الاقتصادي برز أكثر في عهد الدولة الموحدية و ومن بعده الدولة المرينية ، نذكر من بين أهم المراكز الصناعية والتجارية المدن التالية :

1ـــ ياقوت الحموي: المصدر السابق ، الجزء الخامس، ص384 جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق ، ص 363.

2 ـــ كملة مصدرها الدهقن وتعني التكيس أي التعقل والخبرة في التصرف، يقال رجل دهقان أي رجل كيس ومتعقل ومتبصر ، والدهقان تعني التاجر وهو أصلها من الفارسية وتعني الفطن والحذق، ينظر ابن منظور: المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص 1442،1443، أحمد مختار عمر وآخرون: المرجع السابق ، المجلد الثالث ،ص 777.

3ـــ الإدريسي: المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص 252، بتصرف .

4ـــ محمد بن ساعو: التجارة والتجار في المغرب الإسلامي، القرن7ـ10م / 13ـ15م ، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2014 ، ص 109.

5ـــ الحميري : المصدر السابق ، ص 612، خديجة بورملة : التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط من القرن السادس إلى التاسع الهجري / 12ـ15م جامعة وهران 1، 2018، ص 121.

6 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق، الجزء الثاني، ص 9.

3ـ 1ـ فـاس :

عرفت فاس هي الأخرى نموا في الحرف، والصناعات خاصة في مختلف مراحلها ، على أن فترة المرابطين والموحدين كانت العصر الذهبي للأنشطة الاقتصدية حينما أرست هاتان الدولتان الأمن والاستقرار في المغرب الأقصى، وبمطالعة كتاب جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس لعلي الجزنائي نكتشف ازدحام انواع عديدة من الصناعات، وكل حرفة كان لها من الورشات والمعامل العدد الكثير، رغم ما يبدو من مبالغات على الإحصاءات التي يقدمها، فعلى سبيل المثال دار الأطرزة قدرت 3490دار طرز ودورعمل الصابون 47دارا و11 دارا لصناعة الزجاج ، وغيرها كثير [1]

ونلمس مكانة فاس في مجال الانتاج الصناعي خلال العصر الوسيط في نوعية الصناعات التي امتازت بها، وفي مقدمتها الصناعة النسيجية التي تماهت مع التطور العمراني للمدينة ولغيرها من المدن وواكبت الحركة التجارية للمغرب الأقصى لا سيما في عصري المرابطين والموحدين ، ونظرا لتوفر مادة الكتان في ضواحي فاس فقد حفز ذلك على انشاء معامل للطرز والحياكة [2]،وفضلا عن ذلك فإن ورشات صناعة الألبسة القطنية والصوفية والحريرية كانت منتشرة بكثرة إلى درجة أنه يخيل للدارس للتاريخ الاقتصادي لفاس أن حرفييها لا يحترفون إلا صناعة النسيج .

ومن جملة الحرف التي برع فيها حرفيو فاس هي صناعة الورق ، وفي تقديرنا إن العامل الرئيس في الاهتمام بهذه الصناعة هو تواجد المؤسسات العلمية وفي مقدمتها جامع القرويين الذي يعد بمثابة جامعة مبكرة بهذه المدينة، فالرغبة في نشر العلم وتأليف الكتب شجع الوراقين في امداد هذه المؤسسات ورجال العلم بما يحتاجونه من ورق، إذا أخذنا في الاعتبار انتشار المكتبات الخاصة والعامة .

وهناك صناعات أخرى انتشرت في فاس لا يسعنا المجال لذكرها كلها منها الصناعة الجلدية التي ارتبطت بالاستعمالات اليومية مثل حافظات النقود والأحذية والأَزِمَة (مفرده زمام) لقيادة الخيل[3]، ومازالت هذه الصناعات إلى يوم الناس هذا حيث تعد من الحرف التقليدية التي توراثتها الأجيال ، ولعل في وصف علي الجزنائي لها ما يدل على ذلك حيث يقول:" وأتتها التجارات أوهل الصناعات من كل صقع حتى تكامل بها كل متجر، وجمعت فيها ذخائر الدنيا وتكاملت فيها بركات العالم "[4]، ولا يغيب عن أذهاننا أيضا أن من الصناعات

---

1 ـــ علي الجزنائي : المصدر السابق ، ص 44.

2ـــ أحمد جمال طه : المرجع السابق ، ص 211.

3ـــ المرجع نفسه ، ص 216.

4 .ـــ علي الجزنائي : المصدر السابق ، ص39.

التي كثرت في فاس هي الصناعة الغذائية التي توفر الأقوات لساكنتها وللمناطق المجاورة فقد احتوت على أكثر من 400مطحنة [1].

من المؤكد أن موقع مدينة فاس أكسبها أهمية استراتيجية على كافة الأصعدة ، سياسية وثقافية وتجارية أيضا، وأن كانت الأهمية التجارية برزت بشكل واضح منذ عهد المرابطين ، هذه المدينة التي كانت عاصمة متواضعة للأدارسة سرعان ما أصبحت من المراكز التجارية الكبرى التي لا يمكن إغفال دورها في شبكة التبادلات التجارية، سواء داخل المغرب الأقصى أو في عموم الغرب الإسلامي ، وشهادة الجغرافيين تقوم دليلا واضحا على مكانتها التجارية، حيث عنها يقول الإدريسي وهو من أهل المغرب الأقصى " ومدينة فاس قطب ومدار لمدن المغرب الأقصى ..... وفاس هذه هي حضرتها الكبرى ومقصدها الأشهر وعليها تشد الركائب وإليها ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة الحسنة " [2] ، كما أن المؤسسات الاقتصادية التي وجدت بهذه المدينة تنبئ الباحث بأن نشاطا تجاريا محموما كان قائما بهذه المدينة ، يفسره عدد الفنادق الذي وجد بها وهو 467 فندقا [3]، ورغم أن هذا الرقم يسجل في قوائم الغرائب على حد تعبير محمد زنيبر[4] إلاّ أنه يعد مؤشرا على تقاطر التجار والقوافل على هذه المدية ويدل كذلك على ما يجنيه أصحاب هذه الفنادق من أرباح طائلة تزيد من ثراء المدينة .

3ـ2ـ سبتة :

سبتة مدينة واقعة في شمال المغرب الأقصى وهي مدينة ساحلية بها ميناء كبير كان له أهمية كبيرة في التجارة البحرية في العصر الوسيط، حيث يستقطب سفن عدة دول إسلامية وأوروبية ،كما أن لهذه المدينة تاريخ حضاري إسلامي عريق، انجبت الكثير من العلماء والفقهاء يكفي على ذلك ذكر الفقيه المالك ذائع الصيت القاضي عياض السبتي الأندلسي(ت. 544هـ/1149م) الذي ارتبط اسمه بها وارتبطت هي باسمه.

وجد في سبتة عدد كبير من الأسواق قدر بـ 142 سوقا، حسب محمد بن القاسم الأنصاري السبتي [5]، غير أن هذا الرقم مبالغ فيه على ما يظهر؛ لأن مساحة المدن الإسلامية في العصر الوسيط لم تكن بالقدر الذي يجعلها

---

1 ـــ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ ، الجزء الثاني، ط1، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء، المغرب، 1398هـ/1978، ص 245.

2ـــ الإدريسي : المصدر السابق، المجلد الأول ، ص246 ، بتصرف

3 ـــ محمد زنيبر : المرجع السابق ، ص 374.

4 ـــ المرجع نفسه ، ص 374.

5 ـــ محمد بن القاسم الأنصاري السبتي :اختصار الأخبار عما كان بصفر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2، الرباط ، 1403هـ/1983م ، ص 36.

تحتوي على مثل هذا العدد من الأسواق، اللهم إلا أذا كان يقصد بالسوق المحلات الصغيرة ، وحتى هذه لا تستوعبها مدينة وسيطية إذا كانت بهذا العدد، ويبقى تفسير ذلك هو أن إعجاب بعض الرحالة ببعض المدن يجعلهم يسترسلون في وصفها إلى حد المبالغة والابتعاد عن المنطق الجغرافي العمراني للمدن في العصر الوسيط.

وبما أن سبتة مدينة ساحلية فقد وجد بها ميناء وكان من أكثر موانئ المغرب الأقصى نشاطا، حتى أنه شبه بميناء الإسكندرية في مصر في كثافة التعاملات التجارية لما يرسوفيه من أعداد من السفن[1].

ونظرا إلى الأهمية الاقتصادية لهذه المدينة فقد تعرضت إلى أطماع الاسبان والبرتغال منذ سقوط غرناطة، وتمكنت اسبانيا من احتلاله إلى غاية يومنا هذا لما يشكله من أهمية استراتيجية عسكرية واقتصادية .

3ـ4ـ مراكش :

أسس المرابطون حاضرتهم السياسية مراكش ثم أبقى عليها الموحدون حاضرة لهم أيضا، حيث أنه لما توحد المغرب الإسلامي في ظل السلطتين المرابطية [2]، والموحدية صارت هذه المدينة الحاضرة السياسية للمغرب الإسلامي كله بما فيه الأندلس، وحتى تتبوأ مكانة اقتصادية هامة عمل أمراء الدولتين على بذل الجهود لترقية الصناعات بها خاصة في العهد الموحدي .

أما عن أهم الحرف والصناعات التي وجدت بمراكش فتحدثنا المصادر والمراجع عن كثير من الحرف منها صناعة الصابون والمنسوجات وفي مقدمتها الزرابي[3]، وقد أشار إلى الإدريسي إلى مغازل النسيج في أثناء رحلته التي دونها في كتابه نزهة المشتاق [4]، ولم تقتصر الحرف في مراكش على هذه الأنواع فقط بل تعددت منها صناعة الأدوات المنزلية كصناعة القدور[5]، والصناعات النحاسية[6]، وصناعة الأدوية التي تستخلص من نباتات عشبية

---

1 ـــ حسن علي حسن : المرجع السابق ، 278.

2 ـــ في عهد المرابطين بقيت الدولتان ؛ الزيرية والحمادية خارج سلطتهم السياسية ولكن كانا يتبعان المذهب المالكي، مما يمكن القول إن في عهد المرابطين تم توحيد المغرب الإسلامي مذهبيا ، أما في الموحدون فقد أزالوا الدولتين المذكورتين وتمكنوا من بسط سلطتهم السياسية وحتى المذهبية على كامل المغرب الإسلامي .

3 ـــ حسن علي حسن : المرجع السابق ، ص 263.

4 ـــ الإدريسي : المصدر السابق ، ص 235.

5 ـــ المرجع نفسه ، ص، 411، 412.

6 ـــ عيسى بن الديب :المرجع السابق ، ص 334.

طبية [1]، وكذلك زيت الرقان أو الهرقان [2] التي تعد دواء لبعض الأمراض منها الجلدية، فضلا عن صناعة قصب السكر [3].

ووجود الفنادق بمدينة مراكش دليل على توافد التجار عليها من قريب أو من بعيد ، فالفندق ، كما أسلفنا الذكر، هو المكان الذي أنشئ أصلا لإقامة التجار فيه ، مع تخصيص مكان لتخزين بضائعهم ، ذكرت المؤلفات التاريخية أنه كان يوجد بمدينة مراكش ثلاثة فنادق، هي فندق الأرنجة وفندق السكر وفندق المقبل [4]، والراجح أن هذه الفنادق أنشئت في عهد الموحدين ؛ لأن دولة المرابطين غلب عليها الطابع العسكري أكثر، حيث اخذت منها الانشغالات العسكرية مع الأندلس كامل عمرها تقريبا .

3ـ4ـ سجلماسة :

تجمع المصادر الجغرافية وحتى التاريخية الإسلامية على أن سجلماسة كانت واحدة من حواضر المغرب الإسلامي التي دفعت إلى الأمام بوتيرة التطور الاقتصادي للمغرب الاقصى والمغرب الاسلامي عامة ، فقد ظلت لحقبة طويلة تمثل وسيطا تجاريا بين بلاد المغرب الاسلامي ومنطقة السودان الغربي الغنية بالذهب ، وهي وإن لم تكن ذات أهمية صناعية إلا أن طبيعتها الجغرافية دفعت بانتعاش صناعات معينة منها صناعة النسيج لتوفر الأصواف والقطن [5]، وفي ذلك يقول ياقوت الحموي ":ولنسائها يد صناع في غزل الصوف "[6]، وهذا القول فيه ما يدل على أن هذه الحرفة كانت في الغالب من عمل النساء وبعض الصناعات اليدوية المتواضعة منها الأواني الخشبية ، ومعالجة معدن الذهب، سواء في صناعة الحلي أو ضرب السكة تقديرا لما قاله البكري من أن الذهب عندهم جزاف عدد بلا وزن [7]، وقد ذكر موريس لومباز في معرض حديثه عن ذخائر سجلماسة من الذهب أنه

---

1. ـــ ليلى أحمد نجار: المرجع السابق ، ص 448.
2 ـــ مارمول كاربخال : المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 27.
3 ـــ إبراهيم القادري بوتشيش : المرجع السابق ، ص13.
4 ـــ عبد العزيز المجذوب : " من مسائل التعمير واستعمال المجال في العهدين المرابطي والموحدي ، الملتقى الأول حول مراكش ـ مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي ، جامعة القاضي عياض، 1988، ط 1 ، 1989، ص 87.
5 ـــ الحميري : المصدر السابق ، ص 305.
6 ـــ ياقوت الحموي : المصدر السابق ، الجزء الثالث ، ص 192.
7. ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 337.

كان يسك فيها سنويا ما قيمته 400ألف دينار ذهبا سنويا[1] ، وهذا ما يفسر تواجد اليهود بها[2]، فقد أسال الذهب المجلوب من السودان الغربي لعابهم فأقاموا بها .

يمكن القول إن مدينة سجلماسة مع مدينة فاس كانتا تشكلان خطوط امدادات للتجارة مع السودان الغربي، من حيث الصادرات والواردات ، فمن حيث الواردات كانت سجلماسة وسيطا تجاريا تستقبل بضائع السودان الغربي من ذهب وعبيد وعاج وغيره من منتوجات هذه المنطقة لتتلقاها فاس ثم تتجه بها صوب الشمال نحو أوروبا والمشرقا لإسلامي عبر البحر أو عبر الطرق البرية العابرة للمغربين والأوسط والأدنى ، أما من حيث الواردات فإن تتم بشكل معكوس وهي امداد اسودان الغربي بالبضائع التي يحتاجها . مثل الملح والأنواع المختلفة من الصناعات النسيجية وغيرها .

هذه إذن هي أهم المراكز الصناعية والتجارية التي وجدت في بلاد المغرب في العصر الوسيط والتي لعبت دورا حيويا في تنمية النشاط الاقتصادي في الأقطار المغاربية ، وذكرنا لهذه المراكز لا يعني أنه لم توجد مراكز أخرى غيرها إنما اقتصرنا على ذكر ما كان له دور رئيسي في الصناعة والتجارة ولأنه لا يسعنا المقام لاستعراضها كلها.

ثانيا: أهم المراكز الصناعية والتجارية بالأندلس :

نمت مجموعة من المراكز الصناعية في الأندلس عبرت عن اهتمام الحكام بنهضة دولهم في جميع الميادين، نقتصر على ذلك بعضها باعتبار أن هناك تشابها في نوع الصناعات المنتشرة في أرجاء الأندلس .

1ـ قرطبة :

مثلت قرطبة قطبا صناعيا هاما في العصر الاموي حيث ازدحمت بها معظم الصناعات ، وقد كانت مدينة الزهراء التابعة لها هي الاخرى تمد قرطبة والأندلس عموما بأنواع من الصناعات، وإن اختصت بصناعة الألبسة الأميرية حينما أنشئت بها دار الطرز والبرد ومنتوجاتها من الألبسة الفاخرة الموجهة للحكام والأمراء [3]، وقد أمدتها جيان بالمادة الأولية وهي الحرير ، إذ انتشرت في قراها تربية دودة القز [4]، يستدل على ذلك بقول الحميري في الروض ":... وحريرها يفوق حرير ألبيرة طيبا [5].

---

1 ـــ موريس لومبار : المرجع السابق ، ص 92.

2 ـــ الحميري : المصدر السابق ، ص 306.

3ـــ تواتية بودالية " دور السلطة الأموية في دعم وتشجيع النشاط الصناعي "، مجلة كان التاريخية، عدد 13، السنة الرابعة، 2011، ص 80.

4 ـــ حمدي عبد المنعم حسين : المرجع السابق ، ص 353.

5 ـــ الحميري : المصدر السابق ، ص 183.

ومن الصناعات التي زادت من شهرة قرطبة هي صناعة الجلود التي أتقنها حرفيو قرطبة، حتى انتسبت إليها فسميت الجلد القرطبي [1]، ولعل سمعة هذه المدينة ارتبطت أيضا بما كانت تنتجه ورشاتها من تحف معدنية مرصعة بالجواهر النفيسة ، ولقد أعانتها في ذلك مدينة الزهراء القريبة منها ، وما يميز هذه التحف هو أنها كانت تحمل نقوشا كتابية تبين مكان وتاريخ صناعتها [2]، ويبدو أن الغرض من ذلك هو السعي لرواج المنتوج في البلاد الأخرى.

2ـ إشبيلية:

اختصت اشبيلية بصناعة الزيوت ، وكانت من جملة المواد المصدرة خارج الأندلس، وقد قيل إنها من أجود أنواع الزيوت ويمكن تخزينها لمدة أطول دون تلف[3]، حتى أنّ المقري يشير إلى أنه من كثرة اشجار الزيتون بها ما يجعل الواحد يمشي في ظله لمسافات طويلة [4]، وكذلك نوه الإدريسي بزيت إشبيلية قائلا إنها كانت بضاعتهم [5] ما يدل على أنّها من الصناعات الرائجة، وإلى جانب هذه الصناعة انصرف حرفيوها إلى صناعة الحلي النفيسة والصناعة النسيجية المحصلة من القطن لانتشار زراعته بها [6]، ولا ريب إنّ هاتين الصناعتين كان لها سمعة طيبة بهذه المدينة .

3ـ ألميرية :

مدينة ساحلية مطلة على ساحل البحر المتوسط من الجنوب الشرقي ، وهي من المدن التي أنشأها المسلمون ويعود تاريخ بنائها إلى سنة 344هـ / 955م، من قبل عبد الرحمن الناصر(300ـــ350هـ/ 912ـــ961م)[7]، وكانت من أكبر موانئ الأندلس الإسلامية، اختصت في صناعة السفن وصناعات أخرى مثل الصناعة الحريرية وقد حازت على الريادة فيها بعد قرطبة[8] إذ وجد بها 800طراز تصنع كل أنواع الحرير ، قد تفوقت على

1 ـــ حمدي عبد المنعم حسين: المرجع السابق ، ص 356.
2 ـــ تواتية بودالية : المرجع السابق ، ص 80.
3 ـــ الحميري : المصدر السابق ، ص 59.
4 ـــ المقري : المصدر السابق ، الجزء الأول ص 159.
5 ـــ الإدريس : المصدر السابق ، ص 249.
6 ـــ المصدر نفسه ، ص 59.
7 ـــ الحميري : المصدر السابق ، ص 529.
8 ـــ حمدي عبد المنعم حسين: المرجع السابق ، ص 355.

غيرها من المدن في صناعة النسيج المعروف بالديباجي[1]، المشتق من الديباج [2] ، ناهيك عن الصناعات الأخرى المتعلقة بالحديد والنحاس [3]، وكان لها حظ وافر أيضا في صناعة الزجاج ومنه تصنع مختلف التحف الفنية، والباعث على النشاط الصناعي في ألميرية يعود بالأساس للعامل التجاري ، فقد كان جزء كبير من هذه المنتوجات يوجه للتصدير.

خلاصة :

من خلال دراسة أهم المراكز الصناعية والتجارية في الغرب الإسلامي بالاستعانة مما قدمته لنا المصادر الجغرافية والرحلية ، المغاربية على الخصوص نستخلص أن العوامل الطبيعية والبشرية التي توفر عليها كل إقليم أو مدينة هي التي ساهمت في بروز مجموعة من المدن كمراكز صناعية وتجارية أثرت بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي لدول الغرب الإسلامي، لا سيما فيما يخص التجارة الخارجية ، إذ ظلت هذه المراكز تستقطب التجار من كل الجهات ، وتكمن عالمية هذه المراكز أو المدن في تصدرها في الفضاء التجاري المتوسطي ، علما بأن كل دول الغرب الإسلامي تمتعت بموقع استراتيجي ساعدها على الارتقاء بنشاطها الاقتصادي، وبالتالي فإن نمو المدن في الغرب الإسلامي كان مظهرا من مظاهر النمو الصناعي والتجاري ، ولا ننسى أن الانتماء الحضاري الإسلامي للمدن المغاربية شكل أيضا خصوصية اقتصادية إسلامية رافقت هذه المدن طوال العصر الوسيط.

---

1 ـــ جهاد غالب مصطفى الزغلول : المرجع السابق ،ص 76،محمد أحمد أبو الفضل : تاريخ مدينة ألميرية الأندلسية في العصر الإسلامي ـ دراسة في التاريخ السياسي والحضاري ـ دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1996، ص173.

2 ـــ الديباج هو التزيين والدباجة في الكتابة هي تحسين الأسلوب واللفظ ، ينظر الفيروزبادي : المصدر السابق ، ص 187.

3 ـــ الإدريسي : المصدر السابق، ص 562.

الدرس الثامن	أسس ونظم النشاط التجاري

تمهيد:

تقوم التجارة على مجموعة من الأسس والقواعد التي تضبطها وتنظمها وتساهم في ازدهارها، فالمعاملات التجارية ، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي تخضع لهذه الأسس ،ووعيا من الدول التي قامت في المغرب الإسلامي طوال العصر الوسيط بأهمية التجارة، فإنها أولت اهتماما بالغا لتلك الأساليب والآليات التي تحسن من وضعية التجارة والتجار حتى تحقق التجارة أهدافها المرجوة ، فبمقدار تطور التجارة فإن ذلك يزيد في مداخيل الدولة، وهذا في حد ذاته يعد مظهرا من مظاهر القوة، فماهي الأسس والقواعد التي تنبني عليها التجارة ؟ وهل هي ضرورية للعملية التجارية ؟ وكيف تم توظيف هذه الأسس في القطاع التجاري ؟

1ـــ تعريف النظام التجاري وخصوصيته الإسلامية:

يقصد بالنظام التجاري مجموعة من القواعد والقوانين والآليات المنظمة للمعاملات التجارية، سواء تعلق الأمر بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية بغية تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التجارية برمتها، وهي إشباع الحاجات، ووسائلها هي السلع والخدمات[1]، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق المنفعة المادية .

مع التأكيد أن لكل دولة نظامها التجاري الخاص بها وقد تشترك مع الدول الأخرى في نظام مشترك لتنظيم العمليات التجارية معها لتحقيق المصالح المشتركة دون إضرار طرف بطرف آخر.

وللنظم التجارية الإسلامية في العصر الوسيط خصائص وخصوصيات مستمدة من الشريعة الإسلامية، وقد أخذت بعين الاعتبار المصلحة أو المنفعة العامة للمسلمين، مع التأكيد على التوفيق بين مصلحة الفرد والجماعة وفق القاعدة الأصولية " لا ضرر ولا ضرار" بضوابط أخلاقية تنشد الفضيلة في كل المعاملات التجارية، لا سيما

1 ــ تقي الدين النبهاني: النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6،دار الأمة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م، ص 16.

المعاملات المالية التي هي أساس التجارة والتي تراعي فيها الشريعة الإسلامية الدقة المتناهية [1]؛لأن المسألة برمتها تتعلق بالحقوق والواجبات تبعا للمقاصد الشرعية الكبرى، ومع مراعاة المبدأ الأخلاقي والإنساني في المعاملة التجارية مع غير المسلمين.

ومن كل هذا يتبين أن النظام التجاري الإسلامي لا ينفصل عن بقية النظم الإسلامية بل يكملها ويتكامل معها لتحقيق المصلحة العامة للمسلمين ، ومن هذا المنطق اعتمدت الدول الإسلامية في العصر الوسيط على القواعد الإسلامية المنظمة للعملية التجارية بل للعملية الاقتصادية برمتها ، سواء في المشرق أو في المغرب الإسلاميين، حيث كان للمؤلفات الفقهية والنوازلية دور كبير في امداد أهل الحرف والتجارة والسلطة الحاكمة بما يحتاجونه من أحكام فقهية في هذا المجال .

2ــ المعاملات النقدية :

تعتبر النقود من أهم أسس العملية التجارية بيعا وشراء، فبواسطتها يتم تقييم السلع أو الخدمات ، بمعنى أن النقود هي التي تنتقل بها ملكية السلع أو البضائع من طرف إلى آخر، سواء كان هذا الشخص طبيعي أو معنوي (شركة أو مؤسسة أو ما يشبه ذلك)، تعتمد النقود على نظام نقدي خاص بكل دولة .

2ــ1ــ تعريف النظام النقدي :

النقد لغة هو تمييز الشي الحسن من الرديئ ، وسميت الدراهم والدنانير نقدا ، لأن كلمة نقد تعني التمييز من فعل نقد انتقد أي ميز الحسن من الرديء أي ميز الدرهم أو الدينار الجيد من المغشوش[2].

أما النظام النقدي فيقصد به تنظيم التداول بالعملات في البيع والشراء سواء على أساس قيمة عملة البلد من حيث الوزن والقيمة أو من حيث قيمة عملة البلد وما يقابلها من عملات البلدان الأخرى سواء كانت دولا إسلامية أو غيرها، لذلك أخذت هذه المسألة بعين الاعتبار، وقد استعين في مواجهة هذا المشكل بإحداث نظام الصيرفة[3]، وعمل الصيرفي هو القيام بعملية المفاضلة بين قيمة النقود المحلية والنقود الوافدة من الدول الاخرى فيستبدلها، ولا يتوقف الأمر عند هذا بل يمكن الناس من استيداع أمواهم لديه أو الاقتراض منه [4].

---

1 ــ ياسين غادي : الأموال والأملاك العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكميوتر، مؤتة، الأردن، 1414هـ/ 1994م، ص 30

2 ــ ابن منظور : المصدر السابق ، المجلد السادس ، ص 4517.

3 ــ هي بيع النقود بما يقابلها من نقود أخرى ، ينظر هدى محمدي السيد عبد الفتاح: المرجع السابق ، ص 107.

4 ــ جودت عبد الكريم يوسف: المرجع اسابق، ص 237.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن عملية الصيرفة شابها في العصر الوسيط كثير من الانحراف عن الضوابط الشرعية كالربا والغش؛ لأن كثيرا من اليهود كانوا قائمين عليها وهي من اختصاصاتهم، وقد كانت هذه أخلاقهم التي عرفوا بها في مسألة المعاملات المالية ،الأمر الذي كان يدفع بالفقهاء إلى التدخل لمنع هذه المعاملات منهم الفقيه أبو العباس عبد الله بن أحمد بن طالب(ت. 276هـ/ 889م) الذي طالب بل أجبر الصيارفة على النظر في كتاب الصرف لمحمد بن سحنون حتى يكونوا على علم بعملهم [1]

2ـ2 ـ ضرب النقود الإسلامية :

ظل المسلمون يستعملون النقود الفارسية والبيزنطية لفترة طويلة عرفت بالرومية والكسروية [2]حتى عهد الخليفة الأموي عبد الملك ابن مروان (65ـ86هـ/ 685ـ705م) الذي أمر أن تضرب أول سكة[3] إسلامية سنة 76هـ/ 695م ، حسب رواية ابن الأثير[4]، وقد أرجع سبب ذلك إلى أن عبد الملك أضاف عبارة " قل هو الله أحد "، وعندما وصلت إلى ملك الروم، انكر على المسلمين ذلك وهددهم بأن يكتب على دنانيره ما ينال من ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم ، فاستشار عبد الملك في ذلك خالد بن يزيد بن معاوية فنضحه بأن يضرب دنانير إسلامية وينقش عليها ذكر الله[5]، وقد عد ذلك من الإنجازات العظيمة التي خلدت مآثر عبد الملك وقد

1ـ ممدوح حسين: إفريقية في عصر إبراهيم الثاني الأغلبي، قراءة جديدة تكشف افتراءات دعاة الفاطميين، ط1، دار عمار، عمان، 1417، 1997م ، ص 57.

2 ـ عبد المنعم ماجد: التاريخ السياسي للدولة العربية، الجزء الثاني ط3، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، لبنان، 1966، ص 165، إسحاق محمد رباح: تطور النقود الإسلامية حتى نهاية عهد الخلافة العباسية، دار كنوز المعرفة، عمان ، الأردن، 2008، ص 72.

3 ـ السكة هي،كما قال ابن خلدون، الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس، ويتم ذلك بواسطة خاتم الحديد الذي تطبع عليه النقود وتنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة تنطبع على النقد فتظهر على الوجه الصحيح ، لأنها إذا لم تقلب في خاتم الحديد فإنها تظهر مقلوبة على العملة ، ينظر ابن خلدون : المصدر السابق ، ص322 .

4 ـ هناك اختلاف في المصادر التاريخية في تحديد السنة التي بدأ فيها ضرب السكة الإسلامية، فابن الاثير يرجعها سنة 76هـ وقد نقل ابن خلدون تواريخ ثلاثة سنة 74هـ و75هـ وسنة 76هـ وهي السنة التي أمر فيها عبد الملك أن تعمم العملية في كامل الأقاليم الإسلامية ، والراجح أن سنة 74هـ هي سنة الضرب ثم عممت بعد ذلك في الأقطار الأخرى؛ لأنها قد تكون محل تجريب من حيث التعامل بها لمدة معينة ، ولما نجحت عممت على كامل الأقاليم الإسلامية .

5 ـ ابن الأثير: الكامل في التاريخ ، الجزء الرابع ، مراجعة وتصحيح يوسف الدقاق، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ،1407هـ/ 1987م ، ص167، ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 323.

واكبت عملية تعريب دوواين الدولة، بعث بالنقود الجديدة إلى الأقاليم الإسلامية وأمر بالتعامل بها وإبطال التعامل بالنقود القديمة [1]، وحدث ذلك سنة 76هـ/ 695م [2].

كان يتم ضرب السكة من الذهب والفضة (النقدين[3]) على أساس أن هناك الدينار الذهبي والدرهم الفضي، فالدينار كان في أصله من الروم كان يطلق عليه الهرقلية أو الهرقلي [4] منسوب بذلك إلى هرقل ، ومقدار الدينار هو 4.25 غ ، وأما الدرهم من حيث اللغة فأصله يوناني من كلمة دراخما [5]، وزنه الشرعي عند عامة الفقهاء 2.975 غ، أما عند الحنفية 3.125 غ [6]، وهو يضرب من الفضة وهناك الفلس يضرب من النحاس وكان مخصصا للمعاملات المحلية حسب قيمته فهو يساوي سدس الدرهم [7].

وقد كلف بالإشراف على هذه العملية ومراقبتها من بدايتها إلى نهايتها من تتوفر فيه النزاهة والأمانة والقدرة على التمييز بين المعادن والمقادير المتعارف عليها .

2ـ3 ـ العملة المتداولة في المغرب الإسلامي :

تداول أهل المغرب الإسلامي العملة الإسلامية في بادئ الأمر العملة البيزنطية وقد أضاف إليها حسان ابن النعمان عبارة البسملة وبعد أن أقر عبد الملك بن مروان العملة الإسلامية الجديدة تداولوها ، ومنذ أن تأسس الدول المستقلة في القرن الثاني الهجري اتخذت كل دولة عملتها بشعار خاص بها وكذلك كان الحال مع الدول التي تأسست بعد ذلك حيث كان يتم التعامل بالدينار والدرهم ، لأن العملة تعتبر من عناصر السيادة إذ يرى فيها ابن خلدون أنها من ضروريات الملك [8] .

1ـ بسام العسلي : عبد الملك القائد ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ص80.

2ـ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 323.

3 ـ عبد الهادي علي النجار : المرجع السابق ، ص 118.

4 ـ السبتي : حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد ، تخريج ودراسة محمد الشريف ، المجمع الثقافي، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 1999، ص 140.

5 ـ محمد علي جمعة : المرجع السابق، ص 19.

6 ـ المرجع نفسه ، ص 19.

7 ـ المرجع نفسه ، ص 28.

8. ـ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 323.

وجد في المغرب الإسلامي الدينار ونصف الدينار وربع الدينار و ثمن الدينار ، وهذه نماذج لعملات تداولها الناس في فترة الحفصيين والزيانيين والمرينيين، فوزن الدينار الحفصي كان 4.72غ [1]، ووزن الدرهم 1.5غ [2]، بينما وزن الدينار الزياني كان يتراوح ما بين 4.48 غ و4.95غ ، أما فيما يخص الدرهم كان 1.5غ [3]. أما وزن الدينار المريني هوما بين 4.72غ و4.56غ [4].

ومما يبدو من الغريب أو الطريف في الأمر أن حبة الشعير كانت وحدة مرجعية لقياس وزن الدينار فمثلا هو 84حبة من حبات الشعير[5].

3ـــ الموازين والمقاييس والمكاييل :

تجدر الإشارة إلى المكاييل والمقاييس والموازين اختلفت بين الأقطار الإسلامية مشرقا ومغربا، واختلفت بين الدول من عصر إلى آخر .

3-1- المكاييل :

هي جمع مكيال ومصدره كال أي كال الطعام أو نحو ذلك من القوت [6]، والمكاييل هي الكمية التي تشترى وتباع

ـــــ المد : هو مقدار ملء اليدين المتوسطين من غير قبضهما [7].

ـــــ الصاع : هو مكيال أهل المدينة يقدر بأربعة أمداد .

ـــــ القسط : هو نصف الصاع [8].

ـــــ الحفنة ملء الكفين من الطعام [9].

---

1. ـــ محمد بن ساعو: التجارة والتجار في المغرب الإسلامي ق 7. 10هـ / 15.13م (رسالة ماجستير)، جامعة باتنة، ص 44.
2 ـــ روبار برنشفيك : المرجع السابق ، الجزء الثاني، ص 260.
3. ـــ خالد بلعربي :المرجع السابق ، ص 34.
4 ـــ محمد بن ساعو : المرجع السابق ، ص 47.
5 ـــ محمد المنوني: ورقات عن حضارة المرينيين، ط3 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1420هـ: 2000م ، ص 127.
6 ـــ السبتي : المصدر السابق ، ص 125.
7 ـــ محمد علي جمعة : المرجع السابق ، ص 36.
8 ـــ السبتي : المصدر السابق ، ص 127.
9 ـــ محمد علي جمعة: المرجع السابق ، ص 37.

ـــــ القفيز :اختلف تقديره بين الفقهاء فعند المالكية هو 48 صاعا [1] .

ـــــ الوسق : هو 60صاعا بصاع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو حمل بعير [2].

وكانت وحدات الكيل هي المد و السطل والوسق ، والقفير ، والصفحة ، والقليلة ، والقفة ، والزلاقة ، وهذه المكاييل تختلف من قطر لآخر[3].

3ـــ2 ـــ الموازين :

يقصد بالموازين هي الأدوات التي توزن بها السلع وهي الرطل : الرطل هي 12 أوقية ، والأوقية تساوي 40درهما والقنطار يساوي 142.8كلغ ، وعند الحنفية (نسبة للمذهب الحنفي) 149.86كلغ[4]، والأوقية كانت مستعملة في شبه الجزيرة العربية [5].

3ـــ3 ـــ المقاييس (الأطوال):

هي ما تقاس به الأرض من مسافات ومساحات وأبعاد الارتفاع وغيرها منها :

ـــــ الذراع : هو ما بين طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى مقداره عند المالكية 53سم .

ـــــ الفرسخ : مقداره 12ألف ذراع [6].

ـــــ المرحلة : هي المدة التي يقطعها المسافر على الدابة خلال يوم ، قدرها المالكية بـ44.520كلم [7].

4ـــ نظام المقايضة :

تعرف المقايضة على أنها مبادة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة [8] التجارة الصامتة [9]، وكانت المقايضة أسلوب معاملة يتم في الغالب مع السودان الغربي، حيث يستبدل الذهب بالملح ، لأن قيمتهما كانت

---

1 ـــ محمد علي جمعة : المرجع السابق، ص 39.

2 ـــ السبتي : المصدر السابق ، ص 132.

3 ـــ عيسى بن الديب : المرجع السابق ، ص 382.

4 ـــ محمد علي جمعة : المرجع السابق ، ص 25.

5 ـــ إبراهيم علي السيد القلا : نظم الحضارة العربية الإسلامية ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر ، 2007

6 ـــ الفيروزبادي : المصدر اسابق ، ص 257.

7 ـــ محمد علي جمعة :المرجع السابق، ص 56.

8 ـــ عبد الهادي علي النجار: المرجع السابق، ص 107.

9 ـــ عيسى بن الديب : المرجع السابق ، ص 382.

متساوية ، ذلك أن الملح كان من السلع النادرة في تلك المناطق مما جعل قيمته تعادل قيمة الذهب ، لا بل كان في بعض الأحيان أهم من الذهب نفسه [1].

5ــ القوافل التجارية:

القافلة في اللغة تعني الرفقة أو الصحبة الكثيرة الراجعة من السفر أو المبتدئة به مستعينة على الدواب[2] من الخيل أو البغال أو الجمال، وعادة ما تطلق على الجماعة من التجار التي تحمل بضائعها المصدرة أو المستوردة فوق الدواب، في مسافات قصيرة أو طويلة، قد تكون القوافل كبيرة وهذا بالطبع يعني القوافل التي تسير ببضائعها إلى بلاد بعيدة ، أو تكون صغيرة وتسمى الصحبة[3] .

كانت القوافل التجارية في العصر الوسيط في بلاد المغرب، أو غيرها من البلدان تسلك طرقا ومسالك برية معلومة يتوخى أصحابها الأمن ، لأنّ تعرض القوافل للسلب من قبل اللصوص وقطاع الطرق كان يعرقل النشاط التجاري البري ، أو يجبر أصحابها على تغيير اتجاههم في مسالك طويلة تجنبا لمثل هذه الطوارئ المزعجة.

أما من حيث النظام الذي كان متبعا في سير القوافل التجارية الكبيرة منها على وجه التحديد، فإنّ انطلاقها يحدد بزمان ومكان معلومين، فهو عادة يضرب خارج المدينة ومتى اكتملت استعدادات التجار انطلقوا بقوافلهم، وكانت الرحلة تستغرق وقتا طويلا يعد بالأشهر في الغالب يستغرق فصلا[4]، يزيد أو ينقص بقليل مع العلم أن هذا التنظيم يسهر على تنفيذه شخص يطلق عليه مقدم القافلة [5]، وتقتضي الحاجة دائما الاستعانة بمن أهو أعلم بالطرق والمسالك، وأماكن تواجد أبار المياه، وهو الدليل أو مرشد القافلة نظير مبلغ من المال، ولا شك أنه كان غاليا [6] .

كانت الجمال هي الوسيلة المفضلة للقوافل التي تجوب الصحراء لتحملها مشاق السفر لمسافات طويلة في هذه البيئة القاسية، فالجمل ارتبط بالتجارة في المخيال التاريخي العربي، ومن ثم اعتبر عند العرب رمز التجارة

---

1 ـــ الأمين عوض الله : " تجارة القوافل بين المغرب والسودان الغربي وأثارها الحضارية حتى القرن السادس عشر الميلادي"، ملتقى تجارة القوافل ودورها الحضاري ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، العراق 1404هـ/ 1984م، ص 85.

2 ـــ المعجم الوسيط ، ص 752، الفيروزابادي :المصدر السابق ، 1049.

3 ـــ عبد الرحمن بشير : المرجع السابق ، ص 108.

4 ـــ فاطمة عبد القادر رضوان : المرجع السابق ، ص 296.

5 ــ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص211.

6 - مبخوت بودواية :المرجع السابق ، ص 35.

لديهم، وكانت القافلة تضم عددا كبيرا من الجمال المحملة بالبضائع يصل إلى ألاف الجمال ،وقد يقل عن ذلك في بضع مئات [1]، وهذا العدد الهائل من الجمال يوحي لنا أن عدد أصحابها من التجار كان بالمئات التجار[2]، وهذا في حد ذاته يصمن غلى حد ما أمن وسلامة القافلة .

ورغبة في تحقيق سلامة وامن القافلة من كل الأخطار اتخذ التجار أساليب عديدة لذلك، منها استئجار أناس على دراية كبيرة بالمسالك والطرق الصحراوية الآمنة ، مهادنة القبائل الواقعة على الطرقات بالهدايا أو حتى بمبالغ معينة تقدم لزعمائهم مقابل تأمين الطرق وعدم التعرض لهم [3].

بقي لنا أن نشير إلى أن القوافل التي كانت تجوب الصحراء لمسافات طويلة بأعداد كثيرة، وتتربص بها الأخطار من كل جانب لم تثنها إلى هذه الصعوبات عن الوصول إلى هدفها وهو ذهب السودان الغربي الذي كان يمثل جنة هؤلاء التجار التي تهون دونها كل الأخطار ، فغانة مملكة الذهب اعتبرت قبلة التجار ، إنّ السؤال الذي يجدربنا طرحه هو هل تجارة المغرب الإسلامي مدينة لذهب السودان الغربي أم أنّ ذهب السودان الغربي مدين لتجارة المغرب الإسلامي ؟ في الحقيقة إن هذا السؤال يفتح أمام الباحث افقا واسعا ومجالا رحبا كلما طرق موضوع التاريخ الاقتصادي للمغرب الإسلامي أو بالأحرى موضوع تجارة القوافل وعلاقتها بذهب السودان الغربي ، ذلك أن الاقتصاد العالمي في العصر الوسيط كان يتحرك بتأثير هذه المنطقة (الحيوية)كما هو الشأن بالنسبة للخليج العربي اليوم مع البترول .

6ـــ الأسواق :

يعد السوق من أهم الأسس التي تعتمد عليها التجارة في كل العصور، وهو من المرافق العامة التي كانت تنشأ في المدينة الإسلامية وكانت العادة تقضي بإنشائه وسط المدينة ، حتى تتمكن ساكنة المدينة من الوصول إليه كانت هذه حالة الأسواق في المغرب الإسلامي.

1ـــ محمد زنيبر : المرجع السابق ، 414.

2 ـــ مريم محمد عبد الله جبورة : المرجع السابق ، ص 250.

3 ـــ المرجع نفسه ، ص 252.

5ـ1ـ تعريفها و أنواعها :

السوق لغة يعني موضع البياعات كما جاء في لسان العرب وهو مشتق من فعل ساق يسوق أي تساق المبيعات إليه [1]، أما اصطلاحا هو المجال الذي تعمل فيه القوى المحددة للأثمان[2] حيث تنتقل ملكية البضاعة من طرف إلى آخر بواسطة البيع والشراء .

ويجب التذكير بأن الأسواق كانت تسمى باسم نوع السلعة التي تعرض فيها أي اختصاصها، فوجد للعطارة سوقها وللملابس سوقها وكانت تعرف بالقيسرية [3]، أو باسم الأشخاص الذين يمتلكونها، ولا بد والحالة هذه أنهم كانوا من كبار التجار كسوق ابن وردة في تاهرت الذي ذكره ابن الصغير [4]، ولا شك أن تطور النسيج العمراني الذي عرفته المدينة الإسلامية والذي تماهى مع تطور النسيج الاجتماعي، إضافة إلى ارتفاع المستوى المعيشي كل هذا ساهم في تطور الأسواق وتعددها داخل المدينة .

أما من حيث أنواع الأسواق فيمكن أن نميز منها نوعين :

5ـ1ـ1ـ السوق اليومي: وهو سوق ثابت يعرض منتوجات وبضائع مختلفة، وعادة ما يكون في وسط المدينة.

5ـ1ـ2 السوق الأسبوعي : وهي تلك الأسواق التي تعقد في يوم معلوم من الأسبوع وغالبا ما يتردد عليها أصحاب البادية لعرض منتوجاتهم الفلاحية مقابل شراء ما يحتاجونه من أغراض في المدينة [5].

وقد تعددت أسماء الأسواق في مختلف مدن المغرب الإسلامي طوال العصر الوسيط، حيث أطلق على الكثير منها اسم نوع الحرفة تنسب إليها، أي حسب تخصصها، منها على سبيل المثال لا الحصر سوق الدقاقين ، سوق الزياتين، سوق السماكين الحدادين ، سوق الدباغين ،سوق النجارين وغيرها [6]، وقد تسمى أيضا باسم صاحباها أو باسم القبيلة التي ينتمي إلى مواطنها السوق [7].

---

1 ـــ ابن منظور : المصدر السابق ، المجلد الثالث ، ص 2154.

2 ـــ عبد الهادي علي النجار: المرجع السابق ، ص 97.

3 ـــ محمد عيسى الحريري :تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العهد المريني، ص292.

4 ـــ ابن الصغير : المصدر السابق ، ص 54.

5 ـــ مريم عبد الله جبودة : المرجع السابق ، 178.

6 ـــ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 145، 146.

7 ـــ المرجع نفسه ، ص 143.

وإلى جانب الأسواق وجدت القيصاريات ، وهي عبارة عن حي تجاري يشبه تجمعا تجاريا يتكون من مجموعة من البنايات بها دكاكين ومحلات تجارية ويعلوها مساكن أو فنادق، تتميز بأنها على درجة كبيرة من التنظيم، تمكن الزبون من اقتناء ما يريد من مشتريات.[1]

5ـــ2 ــ التسعير :

في الحقيقة إن مسألة تسعير البضائع في السوق كانت من القضايا التي اختلف فيها من حيث الوجوب أو المنع ، فهناك فريق من الفقهاء رأى أن البصائع هي التي تفرض أسعارها استنادا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهناك فريق آخر رأى ضرورة مراقبة الأسعار إذا زادت عن الحد بسبب جشع بعض التجار، ويبدو أن الراجح في التسعير أنه كان متروكا لقانون العرض والطلب من جهة [2] ، وهذا بدوره كان خاضعا للظروف السياسية والاقتصادية للبلد [3]، وهي طبعا حالة الأسواق في المغرب الإسلامي طوال العصر الوسيط

7ـ الفنــادق:

كان بناء الفنادق[4] في الأصل هو للتجارة حيث كان يستقبل التجار الوافدين من مناطق بعيدة فتوفر لهم أماكن الإيواء وتخزين بضائعهم كما أنّ هذه الفنادق كانت تحصل مداخيل محترمة ومن الأمثلة على ذلك ما كان عليه حال فندق حي الشماعين بفاس في عهد السلطان المريني أبي يعقوب يوسف ، حيث بلغت مداخله السنوية مايربو عن 10ألف دينار [5]، خصصت للأنفاق على جامع القرويين [6]، يشير حسن الوزان إلى وجود

---

1 ــ عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق ، ص 135، 136.

2 ــ فاطمة عبد القادر رضوان : مدينة القيروان في عهد الأغالبة ، ص 313.

3 ــ المرجع نفسه ، ص314.

4 ــ يقال إن الأصل في إنشاء الفنادق يعود إلى الإغريق وحتى التسمية أصلها إغريقي Pandokia أو،Pandokita ، حيث كانت عبارة عن أماكن مخصصة لإيواء للوافدين على المعابد من مناطق بعيدة ، وقد تطورت وظيفة الفندق لتشمل إيواء التجار وحيواناتهم وتخزين كل ما يحملونه من بضائع ، وذلك عندما اتسعت دائرة التعاملات التجارية اليونانية ، وقد جاء في لسان العرب لابن منظور أن كلمة فندق تعني المكان الذي ينزل فيه الناس وهو الخان ، وهي كلمة معربة ، ينظر ابن منظور :المصدر الخامس المجلد الخامس، ص 3473، سامي سعد محمد محجوب : محاضرات في صناعة الفنادق ، المعهد المصري العالي للسياحة والفنادق، القاهرة ، مصر ، 1988، صص 8ـ10.

5 ــ علي الجزنائي : المصدر السابق ، ص 79.

6 ــ المصدر نفسه ، ص79.

100فندق في مدينة فاس وحدها على درجة من الاتقان[1]، وعلى الرغم مما في هذا الرقم من من مبالغة فإن ذلك يسمح لنا بالقول إن هذه الفنادق دليل على حركية التجارة في ذلك العصر.

وفي معرض حديثه عن تلمسان يذكر حسن الوزان أنه وجد بتلمسان فنادق لم يذكر عددها منها فندقان خصصا لتجار جنوة والندقية [2]، ومن مميزات هذه الفنادق أنها توفر للتجار الأجانب الحماية وتحفظ لهم حقوقهم التجارية والشخصية ، وهي أيضا أماكن تبرم فيها المعاهدات التاجرية بين الدولة الزيانية وقناصل الدول الأوروبية فالفندق كان بمنزلة القنصليات أو السفارات في عصرنا ، فهو ملك عقاري للجالية المسيحية يحق لها أن تبني أو تخصص فيه كنيسة[3] ، أي أن لها حرية التصرف في هذه الأماكن، حسب المعاهدات المبرمة مع الطرفين بما يحقق الغاية من وجودهم في الدولة الزيانية .

وعادة ما تتكون الفنادق من طابقين أو ثلاث ، فأما الطابق الأرضي فيستخدم مخزنا لبضائع التجار، ويخصص جزءا منه اسطبلا للدواب ، والتي عادة تحمل عيها البضائع والسلع، بينما الطابق الأول فيعد للسكن [4].

كان اهتمام الأمراء في المغرب الإسلامي هو توفير الراحة للتجار الاجانب ، لأن في ذلك فائدة للدولة من حيث الأرباح التي تجنيها الدولة من التجارة من حيث ما يجلبه هؤلاء التجار من بضائع وسلع وكذلك من حيث ما يشترونه من الدولة التي تستضيفهم ، ففي عهد المرابطين كان يتواجد بالفندق موظف مهمته توثيق عقود البيع وكذلك شرطة الفندق[5] مهمتها تأمين حياة الأشخاص ومتاعهم ، ولاريب أن هذه الإجراءات أخذت بها الدول التي تأسس بعد دولة المرابطين ، والفندق بهذه المواصفات يمكن اعتباره مؤسسة قائمة بذاتها ذات طابع تجاري .

8ـ الشركات:

تشير بعض الدراسات إلى أن الغرب الإسلامي عرف نظام الشركات في وقت مبكر، فقد وجدت في القيروان في عهد الأغالبة شركات تجارية كتلك الشركة التي جمعت عبد الجبار بن خالد السرتي (ت. 281هـ/ 894م) وحمديس القطان (ت.289هـ/ 902م) ، وكانت تختص بالقطن [6].

---

1 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق، الجزء الأول ، ص 231

2 ـــ المصدر نفسه، الجزء الثاني ، ص 20.

3 ـــ عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق ، ص 136.

4 ـــ الحسن الوزان :المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص 231.

5 ـــ عيسى بن الديب : المرجع السابق ، ص 400، 401.

6 ـــ القاضي عياض : المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص 521، ممدوح حسين : المرجع السابق ، ص 57.

تعتبر الشركات من أهم الأسس والقواعد التي تنتظم بواسطتها العملية التجارية وقد وجدت في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط ، والشركة هي اشتراك شخصين أو مجموعة من الأشخاص بموجب اتفاق يكون الهدف منه هو تحقيق الأرباح ، على ان يشترك طرف(شخص أو أكثر) برأس المال ،والطرف الآخر(شخص أو أكثر) بمجهوده التجاري، وعادة ما يقضي الاتفاق على الطرف صاحب رأس المال يأخذ الثلثين من الأرباح والطرف الذي يشترك بمجهوده يأخذ الثلث [1]، على غرار شركة الإخوة المقري[2] في تلمسان في العهد الزياني.

وقد تطرق الونشريسي إلى هذه الشركات فذكر مثلا ما يشترك فه اثنان من أمور الفلاحة والصناعة والتجارة كتلك التي تكون بين اثنين في علوفة الحرير وشركتها أي تربية دودة القز والانتفاع بحريرها ، وما تحتاجه من شجرة التوت التي تتغذى دودة القز على أوراقها , وقد فصل الونشريسي في شروط هذه الشركة . [3]

9ـ الطرق والمسالك التجارية :

أشهر الطرق والمسالك التجارية البرية التي تعودت القوافل السير فيها هي تلك الطرق التي حوتها مصادر الجغرافيين والرحالة العرب ، وتناقلتها المراجع المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي للمغرب الإسلامي ، وهي طرق داخلية رئيسية وثانوية ، تربط بلاد المغرب وتصله بالبلاد الأخرى سواء بالمشرق الإسلامي أو ببلاد السودان .

ـــ الطريق من القيروان إلى تاهرت عبر سطيف أو عبر قسطيلية (مدينة في الجريد)، وتقطع القوافل التجارية هذه المسالك في زمن يوافي الشهر أو يقاربه قليلا[4] ، وقد قدر الأصطخري مسافته بـ49 مرحلة[5] ، والطريق من تاهرت إلى فاس عبر تلمسان ، ما مقداره خمسون يوما[6]، وقد قدَّره البكري بأربعين مرحلة[7].

---

1 ـــ محمد بن ساعو : المرجع السابق ، ص 63.

2 ـــ المرجع نفسه ، ص 64.

3 ـــ الونشريسي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب،الجزء الخامس ، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، 1401هـ/ 1980م، ص 59، .60

4 ـــ إبراهيم بحاز : الدولة الرستمية (دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية)، ط2، جمعية التراث، القرارة، الجزائر،1993، ص 190.

5 ـــ الإصطخري : مسالك الممالك ، مطبعة بريل ، ليدن، هولاندا 1927، ص 46.

6 ـــ إبراهيم بحاز : المرجع السابق ، ص 189، 190.

7 ـــ-البكري : المصدر السابق ، ص 325.

ـــــ الطريق من تاهرت إلى سجلماسة ، وهو في الغالب المسار المفضل للقوافل لأنّه طريق مباشر يستغر المسير فيه حوالي شهر أي خمسين مرحلة[1] ، ويصل هذا الطريق إلى أغمات ، يقدره ابن حوقل بثماني مراحل[2] ومنها إلى أودغست في حوالي أربعين مرحلة[3] .

ـــــ الطريق بين جبل نفوسة يصل تاهرت مرورا بقفصة و سطيف ، وقد يتجه إلى القيروان ثم إلى تاهرت ومنها إلى فاس عبر تلمسان فتكون المسافة بين تاهرت وفاس مقدرة بخمسين يوما[4].

وللعلم فإن هذه المسافات هي محل تقديرات وليست دقيقة إذ نجد بعض الاختلافات بين المصادر الجغرافية في هذا الشأن وهذا بطبيعة الحال راجع لانعدام وسائل دقيقة في ذلك العصر إنما الأمر يتوقف على الملاحظات وخضوع هذه المسافات لما يقطعه الراكب خلال زمن معين .

وفي ما يخص النقل البحري ، يجب التنويه بالأسطول الأغلبي الذي كان من عوامل ازدهار التجارة في المغرب الأدنى (إفريقية) لأنّه كان من بين مهامه تأمين الجانب الغربي للطريق البحري التجاري الذي يربط موانئ مدن المشرق بموانئ مدن المغرب الاسلاميين [5]، علاوة على أنه مكن مسلمي إفريقية من إقامة علاقات تجارية مع صقيلية التي كانت منفذ الممالك الإيطالية والأوروبية إلى بلاد المغرب.

وزادت أهمية الطرق البحرية في عصري المرابطين والموحدين حيث اتسع مجال التبادل التجاري ، وتنشيط حركة التبادل التجاري في البحر المتوسط الذي يعتبر حلقة وصل بين المشرق والمغرب الإسلامين وأوروبا ، ولذا كان من الطبيعي أن تهتم دولة الموحدين بالموانئ الواقعة على طول الشريط الساحلي الممتد من طرابلس إلى طنجة والرباط[6] .

---

1 ــ الإصطخري : المصدر السابق ، ص 49 ، إبراهيم بحاز : المرجع السابق ، ص 190.

2 ــ ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 91.

3 ــ البكري : المصدر السابق ، ص 346.

4 ــ مسعود مزهودي: جبل نفوسة منذ انتشار الإسلام حتى هجرة بني هلال إلى بلاد المغرب، مؤسسة تاوالت، (د.ت)، ليبيبا، ص 180.

5 ــ فوزية محمد عبد الحميد نوح : البحرية الإسلامية في بلاد المغرب في عهد الأغالبة،(سالة ماجستير)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، 1985، ص 298

6ــ بغداد غربي : المرجع السابق ، ص114.

10ـ الموارد المالية المحصلة من التجارة :

تعدت الموارد المالية في المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وقد صنفت إلى نوعين ، ضرائب شرعية وضرائب غير شرعية (مستحدثة) وهي على الشكل :

10ـ1ـ الزكاة :

هي مقدار من المال يخرجه أصحاب المال الوفير من تجار وحرفيين وزراع حين يبلغ نصابها وهي من الموارد المالية الشرعية المفروضة على المسلمين وتسمى أيضا صدقة بنص الآية ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[1]، ولذلك اعتبرت الزكاة من المصادر الأساسية لبيت المال ، وقد حرص الموحدون على جبايتها من مختلف الأقاليم، و اعتبر من يمتنع عن أدائها كأنما امتنع عن أداء فرض من الفروض الدينية ، فيكون ذلك من موجبات الحرب عليه[2].

يتم تحصيل الزكاة عن طريق الجباة ، أو السعاة كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك توفيرا للمشقة على المزكين [3] .

10ـ2 ـ العشور:

هو ضريبة كانت تفرض على التجار من أهل الذمة الذين يمرون على ثغور البلاد الإسلامية ، وعلى محصول أراضي المسلمين ، وقد كان الرستميون يفرضونها على التجار الأجانب مرة واحدة فقط في العام، وفي حالة ثبوت دفعها في بلد إسلامي آخر ، يعفون من دفعها [4]، وقيمة العشر تتراوح بين 5% و10 % من قيمة السلعة [5].

10ـ3 ـ المكوس :

المكس هو ضريبة كانت تفرض على بضائع التجار المسيحيين التي يجلبونها من بلدانهم ويدخلونها إلى أقطار الغرب الإسلامي وهي من الضرائب التي أحدثتها السلطة ولم تكن من ضمن الضرائب الشرعية، وهي رسوم

---

1 ـ سورة التوبة ، الآية 103.

2 ـ علي عشي : الموارد المالية عند الموحدين وانعكاساتها على المجتمع والدولة 514ـ668هـ/ 1120ـ1269م "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، عدد 1 ، جامعة غرداية، 2021 ، ص 117.

3 ـ فؤاد عبد الله العمر :مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1424هـ/ 2003م ، ص 192.

4 ـ جودت عبد الكريم يوسف : المرجع السابق ، ص 402.

5 ـ علي عشي: المرجع السابق ، ص 118.

جمركية [1]، حيث وضعت دواوين لهذا الغرض وهي عبارة عن مكاتب جمركية وعادة ما يوجد بالقرب من الموانئ مثلما كان الحال في مدينة تونس أيام الزيريين والموحدين [2]وقد وقف الفقهاء موقف المعارض لهذا النوع من الضرائب التي اعتبرت غير شرعية، كما حدث في عهد المرابطين عندما لجأوا إلى فرضها بدعوى الجهاد وتحصين المدن [3].

كانت هذه الأموال توضع في بيت المال على أن تنفق في المشاريع التي تقوم بها الدولة في المجلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء المنشآت العسكرية ، واعداد الجيوش وقت الحروب، لاسيما في عهد المرابطين والموحدين الذين كانوا في صراع مستمر مع الممالك النصرانية في أثناء الجهاد في الأندلس.

خلاصة :

يتبين مما سبق عرضه أن تطور التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية وازدهارهما، في أي بلد وفي أي عصر، مرتبط بمجموعة من الأسس والقواعد التي تشكل نظما تجارية لتحقيق الأهداف المرجوة من العلمية التجارية، ،وانطلاقا من هذا فإن دراسة التاريخ الاقتصادي للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط يكشف لنا أن الدول التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب والأندلس طبقت نظما تجارية مكنتها من تنظيم المعاملات التجارية ، سواء ما تعلق بالنظام النقدي أو متعلق بانتقال البضائع من بلد إلى آخر وفق ما تقتضيه المصالح العامة لهذه الدول، كما أن هذه النظم حققت نموا اقتصاديا عاد في الغالب بالنفع على أهل البلد من خلال عالمية التبادلات التجارية، علما بأن الاعتماد على هذه النظم كان يهدف في الحقيقة إلى ضمان حقوق المتعاملين التجاريين.

---

1 ــ ج.ف.ب. هوبكنز : المرجع السابق ، ص 73.

2 ــ الهادي روجي إدريس : المرجع السابق ، ص 233.

3 ــ حمدي عبد المنعم محمد حسين : المرجع السابق ، ص 317.

ملاحق الدرس رقم 8

ملحق رقم 1

الشكل النهائي للدينار الإسلامي سنة 77هـ

المرجع : محمد عمر نتو، النقود الإسلامية شاهد على التاريخ، 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1432هـ، ص 22

ملحق رقم 2

دينار أغلبي ضرب سنة 240 هـ (في عهد زيادة الله الأول)

المرجع : محمد عمر نتو : المرجع نفسه ، ص 52

ملحق رقم 3

دينار عبيدي ضرب في المهدية سنة 332هـ

المرجع : محمد عمر نتو ، المرجع نفسه ، ص 70

ملحق رقم 4

دينار أموي ضرب بالأندلس سنة 398هـ

المرجع : محمد عمر نتو : المرجع نفسه ص 129

ملحق رقم 5

دينار بني زيري سنة 444هـ

المرجع : محمد عمر نتو، المرجع نفسه ، ص 130

ملحق رقم 6

دينار مرابطي ضرب سنة 493هـ

المرجع : محمد عمر نتو، المرجع نفسه، ص 134.

ملحق رقم 7

درهم موحدي

المرجع : عبير شنوفي ، النقود الإسلامية المحفوظة في متحف تلمسان (دراسة أثرية)، (مذكرة ماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016 ص245

ملحق 8

نقود ما بعد الموحدين

المرجع : محمد بن ساعو ، المرجع السابق ، ص 216

الدرس التاسع	تجارة الغرب الإسلامي في المجال المتوسطي (الدولة الزيانية نموذجا)

تمهيد

تأسست الدولة الزيانية في المغرب الأوسط على يد بني عبد الواد أو الزيانيين الذين ينحدرون من قبيلة زناتة عقب ضعف وانهيار الدولة الموحدية، فقد استولى يغمراسن بن زيان على مدينة تلمسان سنة 633هـ/ 1235م مستغلا الظروف البائسة التي كانت يمر بها الموحدون، وقد شجعه استقلال الحفصيون بالمغرب الأدنى في القيام بهذه الخطوة الجريئة، وهكذا تأسست إمارة بني زيان بعد حركات توسعية في المغرب الأوسط، وقد امتد عمرها من 633هـ إلى 962هـ/ 1235م إلى 1554م، حيث لفظت أنفاسها بدخول الأتراك العثمانيين إلى المغرب الإسلامي وسيطرتهم على مقاليد الحكم في المغربين الأدنى والأوسط، في إطار ما عرف بحماية سواحل المغرب الإسلامي من التحرشات الإسبانية والبرتغالية بعد سقوط غرناطة آخر معقل للمسلمين في الأندلس لينتهي معها العصر الوسيط ويبدأ العصر الحديث.

لقد ساهمت الدولة الزيانية في التطور الحضاري للمغرب الأوسط وللمغرب الإسلامي برمته في ظل حكام تركوا بصماتهم في جميع المجالات الحضارية، حتى أضحت عاصمتهم تلمسان مركز إشعاع حضاري يقصده العالم والتاجر والرحالة من كل مكان ، وقد ارتبط مجد هذه المدينة بالسلطة الزيانية في العصر الوسيط، بل إن عصرها الذهبي واكب الزيانيين، وإذا الاقتصاد يعتبر من عناصر قوة أي دولة في أي عصر، فان اهتمام الدولة الزيانية بالمجال الاقتصادي كان من أولويات حكامها الذين سهروا على توفير واستغلال كل الإمكانيات التي تحقق الازدهار الحضاري العام لدولتهم؛ فكانت التجارة من أهم الأسس التي قامت اعتمدت عليها الدولة الزيانية من خلال علاقاتها التجارية وحجم مبادلاتها الخارجية. فماهي العوامل التي أثرت على التجارة الخارجية للدولة الزيانية؟ وماهي مظاهر عالمية هذه التجارة ؟

1ـ العوامل المتحكمة في التبادلات التجارية :

وجدت عدة عوامل مختلفة أثرت على النشاط التجاري سواء ما تعلق منها بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية، وكان هذا التأثير إما إيجابيا حيث تزداد وتيرة الأنشطة التجارية أو سلبا بتقهقر هذه الأنشطة.

1ـــ1ـــ عوامل طبيعية:

كان للموقع الجغرافي أثر بالغ الأهمية على النشاط التجاري للدولة الزيانية، حيث مكنها موقعها الوسطي في المغرب الإسلامي واطلالها على البحر المتوسط من إقامة علاقات تجارية راقية مع الحفصيين والمرينيين ، ومع الأندلس النصرية باعتبار الجوار الإسلامي ثم مع المشرق الإسلامي بحكم الانتماء الحضاري الإسلامي ، أما مع أوربا والسودان الغربي فكانت العلاقة التجارية بين هاتين المنطقتين تقوم على أساس الوسيط التجاري فقد كانت حلقة وصل بين هذين الفضاءين التجاريين في العصر الوسيط[1].

ثم إن موقع مدينة تلمسان نفسها التي اتخذوها عاصمة لإمارتهم يعد من الأهمية بمكان فقد أهلها لأن تكون ملتقى المسالك والدورب للقوافل التجارية حيث تتحكم في الطريق بين الصحراء والبحر، فما من قافلة تجارية إلا ولا بد أن تمر بها [2]، وهذه الأهمية الاقتصادية ، هي بالتأكيد تعزز مكانتها السياسية، وهو ما يذكرنا بمقولة الخليفة العباسي هارون الرشيد(170ـ193هـ/ 786ـ809م) لما استولى إدريس الأول (172ــ177هـ/ 788ـ793م) على المدينة في مستهل الدولة الإدريسية، 15 رجب 173هـ/ 8 ديسمبر 789م، حيث قال "إن الرجل ـ أي إدريس ـ قد فتح تلمسان وهي باب إفريقية ومن ملك الباب يوشك أن يدخل الدار" [3].

أما من حيث توفر السهول والأراضي الصالحة للزراعة فإن المغرب الوسط توفر على إمكانيات طبيعية هامة في المجال الفلاحي حيث وجدت مساحات زراعية شاسعة وذات مردود جيد مثل سهل متيجة ووشلف وتنس وملیانة التي وصفت في كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار بأنها من أخصب بلاد إفريقية[4] وتاهرت ووهران وتلمسان [5].

---

1 ــ جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق ، ص 194، بسام كامل عبد الرازق شقدان : المرجع السابق ، ص 192.

2 ــ ابن الأحمر تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تحقيق وتقديم هاني سلامة، ط1 1421هـ/ 2001م ، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع ، ص 15.

3 ــ ابن أبي زرع الفاسي: المصدر السابق ، ص 22 ، الناصري السلاوي : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، المجلد الأول، اعتناء محمد عثمان، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص 127، سعدون عباس نصر الله: دولة الأدارسة في المغرب، العصر الذهبي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1987م، ص 77.

4 ــ مؤلف مراكشي مجهول: المصدر السابق ، ص 171.

5 ــ مبخوت بودواية: المرجع السابق ، ص 267.

لقد أمدت أراضي الدولة الزيانية الفلاحة بمحاصيل وفيرة من المنتوجات الزراعية مثل الحبوب، فمنطقة تلمسان لوحدها عرفت تنوعا في انتاجها الزراعي لملاءمة الظروف الطبيعية من أراض خصبة ووفرة المياه ، كالحبوب بأنواعها والخضر والفواكه التي اشتملت على العنب والكرز والخوخ والرمان والتين والزيتون وغيرها [1]، وكان الكثير من هذه المنتوجات يدخل في صادرات الدولة إلى الخارج.

وفيما يتعلق بالمواد الأولية الزراعية التي تدخل في الصناعات النسيجية والخشبية فإن أراضي المغرب الأوسط كانت تتوفر على الكثير منها نظرا إلى خصيتها الطبيعية، حيث أن الغابات الكثيفة والمتنوعة أمدت النجارين بثروة لا بأس بها من الأخشاب ، كما أن توفر الأغنام والأبقار كان عاملا مهما في إمداد الصناعات النسيجية والجلدية بكل أنواعها بالمادة الأولية المتمثلة في الأصواف والجلود ، الأمر الذي أدى إلى الاتقاء بهذه الصناعات تنافس منتوجات الدول الأخرى ، ويكون الإقبال عليها كبيرا في الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء .

أما عن المعادن التي أمدت الحرف والصنائع بالمواد الأولية فقد ذكر الجغرافيون والرحلة إن المغرب الأوسط اشتمل على قدر وفير من المعادن بمختلف أنواعها ، فقد وجد الحديد في جبل يدوغ في بونة (عنابة)، والنحاس في جبال بجاية وجبال كتامة ومعدن الزئبق في منطقة أرزيو، حسبما أفادنا به البكري[2]، ولا شك في أن المنتوجات الحرفية كانت تشكل نسبة كبية من البضائع المتاجر بها.

ومن جهة أخرى فإن سواحل المغرب الأوسط الممتدة على مسافة طويلة من حدود المغرب الأدنى إلى حدود المغرب الأقصى كانت من العوامل الطبيعية الرئيسة التي ساعدت على إنشاء موانئ تجارية كان لها دور حيوي في تنشيط حركة التجارة في الفضاء المتوسطي، ومن أهم هذه الموانئ نذكر ميناء هنين ، وهذا الميناء، حسبما ما ذكره الحسن الوزان، كان يعج بالتجار البندقيين لما يحققونه من أرباح وفيرة مع تجار تلمسان[3] ، وقد برزت الأهمية الاستراتيجية لهذا الميناء منذ عهد الموحدين فكان منفذا رئيسيا للمغرب الأوسط تزايدت أهميته الاقتصادية والسياسية والثقافية في عهد الدولة الزيانية وهو ثاني ميناء بعد ميناء وهران [4].

---

1 ــ بسام كامل عبد الرازق شقدان : المرجع السابق ، ص 176.

2ــ البكري : المصدر السابق، ص 252.

3ــ الحسن الوزان: المصدر السابق ، الجزء الثاني، ص 15، مارمول كاربخال : المرجع السابق، الجزء الثاني ، ص296.

4ــ دريس بن مصطفى: العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع جنوب غرب أوروبا في الفترة،(ق 7ـ10هـ/13ـ16م)، (أجروحة دكتوراه) ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2014، ص 169.

وميناء أرشقول الذي أتى على ذكره البكري حينما قال:"ويدخل فيه السفن اللطاف من البحر إلى المدينة" [1]، وذكره أيضا الإدريسي في نزهة المشتاق [2] تنس وميناء وهران والمرسى الكبير وهما ميناءان مشهوران في مملكة تلمسان على حد تعبير الحسن الوزان، وقد كان أكثر رواده تجار جنوة والبندقية الإيطاليتين [3].

1ـــ2ـ عوامل بشرية :

يمكن تقسيم العوامل البشرية المؤثرة على التجارة في المغرب الأوسط في العهد الزياني إلى عوامل سياسية وهي عوامل خاصة بعناية السلطة الحاكمة وما توفره من أسباب وإجراءات للاعتناء بهذا المجال وإلى عوامل اجتماعية خاصة بعلاقة المجتمع بالتجارة والوسائل الاجتماعية المؤدية لترقية الشأن التجاري لدى الشرائح الاجتماعية .

1ـ2ـ1ـ عوامل سياسية:

إن من أبرز العوامل التي أسهمت في تنشيط التبادلات التجارية بين الدولة الزيانية ومحيطها الخارجي هو دور سلاطين بني زيان في الاهتمام بالنشاط التجاري وما قاموا به من مجهودات في سبيل تطوير هذا المجال، فقد اقترن تأسيس الدولة ورفع دعائمها السياسية بتوفير الأمن في ربوع البلاد، وفي ذلك تحقيق للازدهار والنماء الاقتصادي حيث عمل سلاطين الدولة على محاربة كل من تسول لهم أنفسهم المساس براحة الرعية والضرب على أيديهم، ومن جملة الإجراءات التي تحقق هذا المسعى هي إقامة أبراج أو ما يشبه ذلك في النقاط الاستراتيجية من الطرق الشمالية وفي أحيان كثيرة يقومون بالاتفاق مع القبائل المنتشرة حول طرق القوافل لحراستها وتأمينها مقابل هدايا وأموال تقدم لهم[4] ، وبذلك استفاد التجار من شيوع الأمن إلى حد ما، فنشطت تجارتهم داخليا وخارجيا ، وعم الرخاء الاقتصادي، أما هدف الدولة من وراء اتخاذ هذه الإجراءات فكان يقوم على توفير مداخيل مضمونة لخزينة الدولة حتى تتمكن من انجاز المشاريع الدينية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والعسكرية[5]، وعلينا أن نشيد بالجهود التي قام بها سلاطين الدولة الزيانية في سبيل النهوض بالدولة من كل الجوانب خاصة الاقتصادية منها، فمن هؤلاء السلاطين من ترك بصمته واضحة في هذا المجال منهم أبو تاشفين الأول (718ـــ 737هـ / 1318ـ1336م) الذي لم يأل جهدا في تحسين الوضعية الاقتصادية للدولة والاعتناء

---

1 ـــ البكري : المصدر السابق ، ص 260

2 ـــ الإدريسي: المصدر الصابق ، المجلد الثاني، ص 534.

3 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 9

4ـــ مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 316.

5 ـــ محمد بن عمرو الطمار: تلمسان عبر العصور ، ص 94.

بها ، فكان المحتسب يراقب السوق وينزل العقاب بكل من يغش أو يدلس أو يطفف في الميزان وهو ما انعكس إيجابا على التجارة فتقاطر في عهده التجار على مدينة تلمسان من مختلف الجهات ، من المغربين الأدنى والأقصى ومن بلاد السودان ومن أوروبا [1]، كما اعتبر عصر أبي حمو موسى الثاني (760ـ791هـ/1359ـ1389م) من أزهى فترات الدولة الزيانية في جميع المجالات ، ومنها المجال الاقتصادي ، حيث عمل جهده في استتباب الأمن وتأمين السبل للتجار[2].

إذا كانت هذه العوامل التي استعرضناها قد ساهمت في تفعيل حركة التبادلات التجارية الداخلية والخارجية للدولة الزيانية والتجارة بشكل عام، فهناك بالمقابل عوامل سياسية أخرى أثرت سلبا على وتيرة هذه التبادلات، حيث أنه كثيرا ما كانت العلاقات السياسية التي جمعت الدولة الزيانية مع جيرنها الحفصيين والمرينيين تتعرض لهزات وتشنجات إلى حد الصدامات العسكرية، فتلقي بظلالها على الجوانب الاقتصادية ومنها التجارة، وحتى المشاكل الداخلية التي كانت تطرأ على المشهد السياسي الزياني كان لها بالغ الأثر على العملية الاقتصادية برمتها، حيث ينعدم الأمن، وهي ظروف تزدهر فيها حركة اللصوص وقطاع الطرق، وبالطبع فإن لهذه العوارض السياسية الداخلية والخارجية أثر كبير في تراجع عملية التبادلات، سواء ما تعلق منها بالصادرات أو الواردات.

ومن جهة فإن الصراع التجاري الذي نشب بين الإمارات الإيطالية جنوة وبيزا والبندقية ترك أثرا سلبيا على مستوى التبادلات التجارية مع دول المغرب الإسلامي حيث تتقلص حجم النشاط التجاري بين الضفتين، كنتيجة طبيعية لحالة عدم الاستقرار واللا أمن [3].

1ـ2ـ2 ـ عوامل اجتماعية:

لا شك في أن نمو مدن المغرب الأوسط واتساع نسيجها العمراني والاجتماعي، وتحديدا مدينة تلمسان كان من أهم العوامل المتحكمة في تنشيط الحركة التجارية في العصر الزياني، سواء ما تعلق منها بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية، فنمو عدد السكان بالمدينة ينظر إليه من الناحية الاقتصادية على أنه سوق استهلاكية تحفز التجار والحرفيين على زيادة نشاطهم الحرفي والتجاري لتزويد الأسواق بما تحتاجه الساكنة ، وحسبما يذكره الحسن الوزان فإن عدد الديار بمدينة تلمسان قد بلغ ثلاثة عشر ألف بعد استعادة عافيتها من آثار الحصار المريني الذي ضربه عليها السلطان المريني يوسف بن يعقوب المكنى أبو يعقوب (685ـ706هـ/ 1286ـ1306م) مدة ثماني

---

1 ـــ المرجع نفسه ، ص 130، 131

2 ـــ المرجع نفسه ، ص 204.

3ـــ دريس بن مصطفى : المرجع السابق ، ص 164.

سنوات، من 698هـ / 1298م إلى 706هـ / 1307م، وقد قيل إن عدد من ماتوا من أهل تلمسان جراء هذا الحصار قدر بـ 120ألف قتيل[1]، بين من مات دفاعا عن المدينة أو هلك من شدة الجوع، وقد كانت قبل ذلك تضم 16 ألف كانون، بمعنى دار[2]، والباحث يقف مشدوها وتعجبا أمام فظاعة هذا الحصار وهو يبحث عن الدوافع والأسباب الوجيهة التي دعت إلى فرض حصار كهذا على شعب مسلم من قبل حاكم مسلم ، فلا يعقل أن يؤخذ بجريرة حاكمه، هذا إذا أخذنا بالدوافع السياسية والأحقاد بين الحكام، فما بالك إذا كانت أسباب أخرى لا تستحق مع وجود أواصر وروابط دموية بين الأسرتين الحاكمتين في الدولتين، لكن تفسيرا يتجاوز هذه النظرة التعاطفية يأتي به عبد الله العروي ليؤكد على أن الازدهار الحضاري الذي حققته تلمسان في ظل حكم الزيانيين هو السبب الرئيس الذي حرك أطماع المرينيين نحوها ليلحقوها بمملكتهم [3].

على أنه يجب الإشارة إلى أن الوافدين على المدن الزيانية من الجالية الأندلسية يعتبر عاملا اجتماعيا لا يستهان بقيمة تأثيره على النشاط الاقتصادي برمته، وكان من بين هؤلاء الوافدين الأندلسين جماعة كبيرة من اليهود الذين أقاموا في المغرب الأوسط، فشكلوا مع إخوانهم الذين سبقوهم في الاستقرار بحواضر المغرب الأوسط جالية يهودية مارست حرفا مختلفة كان في مقدمتها التجارة، على أن تجارة الذهب وما يتصل به من حرف كانت أساس تعاملات اليهود ثم إن ارتباط اليهود بمعدن الذهب تجارة وصناعة واستقرارهم بالمناطق التي يتواجد بها هذا المعدن يعود إلى تقديسهم له لأنه ارتبط في معتقدهم برمزية دينية تتصل جذورها التاريخية بقصة العجل المصنوع بالذهب المذكورة في القرآن الكريم وكل الاستخدامات الدينية اليهودية[4]، وبمناسبة الحديث عن اليهود الذين اضطرتهم حروب الاسترداد الى الهجرة إلى بلاد المغرب ومنها المغرب الأوسط يجدر بنا أن نشير إلى تلك الرواية التي تناقلها المؤرخون والتي مفادها أن طبيبا يهوديا من أهل الأندلس يدعى إفرايم عنقاوة نجح في معالجة زوجة السلطان الزياني أبي العباس أحمد العاقل (834ـ866هـ/ 1431ـ1462م) حينما فشل غيره من الأطباء في مداواتها، فأراد السلطان أن يكافئه على نجاحه مكافأة مالية غير أن عنقاوة هذا طلب من السلطان أن يمنحه هو وجماعة من إخوانه اليهود قطعة أرض يقيمون فيها ، فكان له ما طلب ، فمنحت لهم قطعة أرض قرب

1ـــ نضال مؤيد مال الله عزيز الأعجمي: الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني ـ دراسة سياسية حضارية ـ (مذكرة ماجستير)، جامعة الموصل ، العراق ، 1425هـ/2004م، ص 46.

2 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، صص 17ـ 19.

3ـــ عبد الله العروي : مجمل تاريخ المغرب ، الجزء الثاني ، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب، 2000، ص 225.

4ـــ جميلة بن موسى: تجارة الذهب بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي من القرن الثالث إلى الخامس الهجري 9ـ11م ، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2000، ص 242.

أسوار المشور، سميت فيما بعد بدرب اليهود [1]حيث تمكنوا من ممارسة نشاطاتهم الدينية والاقتصادية بكل حرية في إطار ما أقرته الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بأهل الذمة، وفي ظل سياسة التسامح الديني الإسلامي، والظاهر أن عددهم قد تزايد بمرور الوقت إذ يذكر لنا الحسن الوزان وجود حارة باسمهم ضمت خمسمائة دارا لليهود [2].

ولعله من نافلة القول التنبيه إلى أن اليهود برعوا في النشاط التجاري لخبرتهم بهذه المهنة ولارتباطهم بعلاقات تجارية خارجية، سواء مع بني جلدتهم من التجار أو مع تجار الدول الأخرى ، وكذلك بخبرتهم بقوانين الصيرفة، وهذه كانت مهنتهم التي تألقوا فيها، بل يمكن القول إن الصيرفة كانت من اختصاصهم ، وعموما كان دور اليهود في الدولة الزيانية وغيرها من دول المغرب الإسلامي يقوم على الوساطة التجارية بين التجار المسلمين ، والتجار الأوروبيين ، لا سيما تجار الممالك النصرانية في شبه الجزيرة الإيبيرية على غرار الأراغون [3]، كما أن اتقانهم لأكثر من لغة[4] أهلهم للقيام بهذا الدور، لذا كثيرا ما أوكل إليهم الحكام المسلمون المهمات الدبلوماسية مع الممالك الأوروبية، وفي نفس الوقت عقد معاهدات تجارية أو اتفاقيات تجارية بين الطرفين ، كما حدث في عهد السلطان الزياني أبي سعيد عثمان بن يغمراسن(681ـ703هـ/ 1283ـ1303م) الذي أرسل يهوديا يدعى أبراهام بن جلال سفيرا إلى مملكة أراغون سنة690هـ/ 1291م لتجديد اتفاقية سابقة بين الدولتين [5].

وفي هذا السياق لا يغيب عن الأذهان ،كما هو معروف، أن خبرة وبراعة اليهود في التجارة وأسرارها خالطتها أيضا بممارسات مشينة لا تتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية وهي التعامل بالربا الذي كان في الغالب يتم من خلال استغال الظروف الاقتصادية الصعبة الطارئة على الدولة والتي تترك أثارا سيئة على المجتمع مما يهيئ الفرصة لليهود للتعبير عن طبائعهم التجارية المخالفة للأخلاق التجارية الإسلامية .

---

1 ــ محمد عمرو الطمار : المرجع السابق، ص 218، فؤاد طوهارة :"المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العهد الزياني (ق 7ـ9هـ / ق 13ـ15م)"، مجلة دراسات تاريخية، عدد 16، جامعة البصرة ، العراق ، جوان 2014، ص 62.

2 ــ الحسن الوزان: المصدر السابق، ص 20.

3 ــ سميرة نميش: دور أهل الذمة بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (القرنين 7ـ10هـ/ 13ـ16م)، (مذكرة ماجستير) ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 1435هـ/ 2014م ، ص 59.

4 ــ زهرة ميلودي : "الرحلات البحرية ودور اليهود في تنشيط التجارة الساحلية للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ، عدد 3، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، رمضان 1437هـ/ ،جوان 2016م ، ص 193.

5 ــ فاطمة بوعمامة: اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين 7ـ9هـ/ 13ـ15م (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة ، 2009، 260 .

عندما نتحدث عن العوامل الاجتماعية لا بد من التطرق إلى المؤسسات الاجتماعية التي ساهمت في تهيئة الظروف المناسبة لنمو النشاط التجاري ومن بين المؤسسات التجارية التي ظهرت فاعليتها الاقتصادية في العهد الزياني هي الفنادق التي كانت تستقبل التجار الوافدين من خارج الدولة أو مدينة تلمسان تحديدا، و كان بناء الفنادق في الأصل لغرض تجاري، حيث كان يستقبل التجار الوافدين من مناطق بعيدة، لا سيما التجار الأوروبيين منهم، فتوفر لهم أماكن الإيواء وتخزين بضائعهم، لابل وكان يسمح لهم بإقامة كنائس صغيرة على ألا يرفع بناؤها ، بالإضافة إلى المقابر الخاصة بملتهم [1]، وقد ذكر الحسن الوزان أن هناك فندقين خصصا لتجار جنوة والبندقية[2]، وهذا يدل على أن تجار هاتين المدينتين كانوا أكثر حظا من غيرهم في المتاجرة مع المغرب الأوسط . ويظهر من هذه الامتيازات التي حظي بها هؤلاء التجار أن مدة إقامتهم في مدينة تلمسان وما سواها من مدن المغرب الأوسط أو مدن المغرب الإسلامي كانت طويلة نظرا إلى ما تتطلبه التجارة م معاملات مستمرة، ومقابل توفير هذه الأجواء المريحة فإن هناك التزامات كانت مفروضة على التجار الأوربيين وهي ألا يتاجروا ببضائع محظورة أو ألا يحتكروا تجارة بعينها[3] كما أنّ هذه الفنادق كانت تحصل على مداخيل محترمة نتيجة توافد التجار عليها للإقامة فيها.

وعادة ما تتكون الفنادق من طابقين أو ثلاث ، فأما الطابق الأرضي فيستخدم مخزنا لبضائع التجار، ويخصص جزءا منه اسطبلا للدواب، والتي عادة تحمل عيها البضائع والسلع، بينما الطابق الأول فيعد للسكن[4].

كما أن من بين العوامل التي شجعت التجار الأجانب على التعامل مع التجار التلمسانيين هي الأمانة والإخلاص والصدق في المعاملات التجارية [5]، وهذا هو الانطباع الذي خرج به الحسن الوزان بعد معاينته لمختلف الشرائح الاجتماعية التي كانت تتألف منها ساكنة تلمسان حيث يقول: " وينقسم جميع أهل تلمسان إلى أربع طبقات : الصناع والتجار والكلبة والجنود ، فالتجار أناس منصفون مخلصون جدا وأمناء في تجارتهم، يحرصون على أن تكون مدينتهم مزودة بالمؤن على أحسن وجه" [6]، ونفس الانطباع سجله الرحالة الإسباني مارمول

---

1 ــ بسام كامل عبد الرازق شقدان : المرجع السابق ، ص205.

2ــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 20.

3 ــ فؤاد طوهارة : "النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العهد الزياني (7ـ9هـ/ 13ـ15م)"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد 2 ،مركز جيل البحث العلمي ، لبنان 2014، ص 86.

4 ــ . المصدر نفسه ، ج 1، ص 231.

5ــ بسام كامل عبد الرازق شقدان : المرجع السابق ، ص193

6ــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 21.

كاربخال حينما قادته رحلته إلى مدينة تلمسان واصفا إياهم بالطبيبة والوفاء [1] ولو أنه زارها في تاريخ متأخر ، وهذا يدل على أن هذا الخلق الحسن توارثه تجار تلمسان عن أسلافهم .

2ـــ3 ـ عوامل اقتصادية:

إن توفر المغرب الأوسط في العهد الزياني على حرف وصناعات متنوعة كان من أهم العوامل التي ساعدت على تنشيط التجارة بما وفرته الورشات الإنتاجية من منتوجات مختلفة ، علما بأن هذه الصناعات أو الحرف امتدت بجذورها إلى فترات سابقة للعصر الزياني ، وهذا يعني أنها شهدت تطورا كما ونوعا، حيث تعتبر الفترة الزيانية العصر الذهبي للصناعات والحرف في تلمسان ومدن المغرب الأوسط الأخرى، وقد حققت الصناعات النسيجية الصدارة والتفوق على الصناعات الأخرى نظرا إلى العدد الكبير من العمال الذين يشتغلون فيها، حيث أن ما تحققه من أرباح لمحترفي هذه الصناعات كان يدفعهم إلى الاهتمام بهذا القطاع، ولا أدل على ذلك من أن القماش التلمساني كان مطلوبا ومرغوبا فيه في الأسواق الخارجية، سواء في بلاد السودان أو أوربا [2]، وفي ذات السياق ينبغي الإشارة إلى المنتوجات الفلاحية التي وفرت المادة الأولية النباتية والحيوانية لهذه الصناعات، منها القطن والكتان، اللذان يتواجدان بكثرة في المناطق الشرقية للمغرب الأوسط [3]،وقد أشار الحسن الوزان إلى زراعة القطن في ندرومة كذلك وقد اشتهرت بصناعة الأقمشة القطنية[4]، مع ذكره أيضا لبرشك[5] أو بريشك الذي ينتج الكتان[6]، أما الأصواف والجلود التي تستخلص من الأغنام والإبل فقد انتشرت تربيتها في مناطق واسعة من المغرب الأوسط مثل تاهرت والمسيلة وشرسال[7]، ناهيك عن الثروة الغابية التي تشتمل على أنواع عديدة من الأشجار[8] والتي كانت تساهم في توفير الأخشاب وهي مادة أولية للصناعة الخشبية.

1ـــ مارمول كاربخال : المرجع السابق ، ص 300.

2 ـــ بسام كامل عبد الرازق شقدان : المرجع السابق ، ص 187.

3 ـــ خديجة بورملة: المرجع السابق ، ص 68.

4 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 14.

5 ـــ برشيك أو برشك هي مدينة ساحلية بناها الرومان تبعد عن مدينة مستغانم بعدة أميال لكنا اندثرت بفعل زلزال قد ضرب المنطقة سنة 1533م ، ينظر الحسن الوزان: المصدر نفسه ، ص 33، مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 28.

6 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص33.

7ـــ جودت عبد الكريم يوسف :الرجع السابق ، ص 67، 68.

8 ـــ المرجع نفسه ، ص ، 49

وقد اشتهرت تلمسان بصناعة الحايك وهو لباس النساء وكذلك الحنبل وهو غطاء، كما أن اهتمام الزيانين بالصناعة شمل صناعات ذات طابع ترفي مثل صناعة الذهب والحلي والتحف، إلى جانب صناعات تأثيثية خاصة بالمنازل كالأواني المنزلية من قدور وسكاكين وملاعق[1]، وغيرها مما تتطلبه الاستعمالات اليومية، وقد شاركت مدن مغرب أوسطية أخرى تلمسان في تقديم أفضل ما لديها من صناعات، لا سيما النسيجية منها على غرار مدينة شرشال التي اشتهرت بتفوقها في صناعة الحرير، نتيجة استقرار الأندلسيين الغرناطيين بها [2] وهنين وجزائر بني مزغنة والمسيلة[3].

أما من حيث التنظيم الاقتصادي الذي أعطى دفعا قويا للتجارة، حيث يمكن اعتباره من أهم العوامل الاقتصادية التي أسهمت في ترقية التجارة الحارجية في العهد الزياني يتمثل في تلك الشركات التجارية التي أسستها عائلات تجارية في تلمسان ويتعلق الأمر بأهم وأشهر شركة وهي شركة أبناء المقري[4]، فهي شركة تساهمية أنشأها إخوة المقري وهم خمسة: عبد الرحمن وأبو بكر ومحمد وعبد الواحد وعلي، كانت هذه الشركة قسمة بينهم في جميع ما ملكوه أو يملكونه على السواء والاعتدال بالعدل حد قول المقري نفح الطيب [5]، أي بالعدل والسوية، و هي تنظيم العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي، فتقوم بتأمين الطريق للتجار عبر المسالك

1ـــ بسام كامل عبد الرازق شقدان : المرجع السابق ، ص188.

2 ـــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص34.

3 ـــ مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 269، 270.

4 ـــ المقري: المصدر السابق ، المجلد الخامس، ص 205.

5ـــ تنسب هذه الشركة إلى المقري الذي يعود بأصوله إلى قريش، وقد ورد نسبه في الإحاطة للسان الدين بن الخطيب على النحو التالي: محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحي بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي بن داود القرشي وهو جد أحمد بن محمد المقري التلمساني، حسب ما ذكر هو نفسه، وقد كان محمد المكنى أبا عبد الله قاضي الجماعة في فاس وتلمسان، ويفهم من سلسلة النسب هذه أن المقري صاحب كتاب نفح الطيب يلتقي مع هؤلاء الإخوة الخمسة الذين أسسوا الشركة المذكورة في الجد يحي بن عبد الرحمن اما لقب المقري فيعود إلى بلدة مقرة التي استقر فيها جدهم الأول في أثناء قدومه من الجزيرة العربية، وهي من بلاد الزاب بينها وبين المسيلة مرحلة، ولم يعد لها من وجود اليوم، ولكن من خلال بعض الإشارات الجغرافية المحتملة يبدو أنها تقع جنوب سطيف وباتجاه المسيلة شرقا بحوالي 55كلم ، ينظر لسان الدين بن الخطيب :الإحاطة في أخبار غرناطة، المجلد الثاني، تحقيق محمد عبد الله عنان ، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر 1394هـ/ 1974م، ص 191، المقري: المصدر السابق، ص 203، 204، الحميري: المصدر السابق، ص 556، هوارية بكاي : "شركة آل المقري التجارية ودورها في تمتين العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي" ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 2 ، عدد 1، جامعة الوادي ، 10 أفريل 2016، ص 168.

والدروب والتنسيق بين التجار بتسليم البضائع وتسليمها، وقد تم تقسيم المهام بين هؤلاء الإخوة ، فأبو بكر ومحمد يقومان بتسلم السلع المستوردة من الأندلس وأوروبا بينما عبد الرحمن يتواجد في مدينة سجلماسة، على يضطلع عبد الواحد وعلي بالتنسيق بين الأسواق السودانية والمغربية بغرض إطلاع التجار على أسعار السلع [1].

2ـ مناطق التبادلات التجارية

أقامت الدولة الزيانية علاقات تجارية مع مناطق مختلفة من عالم العصر الوسيط، وقد اختلفت الأهمية التجارية لكل منطقة ، حسب المادة المصدرة إليها أو المستوردة منها، بمعنى أن كل منطقة تميزت بخصوصية تجارية معينة، وفيما يتعلق بدائرة التبادل التجاري للمغرب الأوسط في العهد الزياني فكانت على الشكل التالي :

2ـ1ـ بلاد المغرب :

أقامت الدولة الزيانية علاقات تجارية مع جيرنها الأشقاء الحفصيين والمرينيين رغم ما كان يطبع علاقتها السياسية معهما من تشنجات وحالات حرب من حين لآخر إلا أن رغبة حكام هذه الدول في الإبقاء على التعامل التجاري بينهم ظل قائما مسموحا لما في ذلك من فائدة اقتصادية على الجميع ، فالتجارة لم يكن لها شأن بالعوارض السياسية، وعلى العموم فإن العلاقات التجارية الزيانية مع جاريها خضعت لمنطق الجوار ونظرا إلى تشابه الخصائص الطبيعية والاقتصادية ، فإن التبادل التجاري بين الأقطار الثلاثة قام على أساس التكامل بينهم ، وهو الأمر الذي ترتب عنه كذلك اشتراك هذه الدول في طريق تجاري واحد يربط مدن المغرب الإسلامي ببعضها البعض ، فإذا كانت القوافل المحملة بالبضائع المستوردة قادمة من القيروان ومتجهة نحو المغرب الأقصى فإنها حتما تمر على المغرب الأوسط ، والعكس صحيح ، بالنسبة للقوافل المنطلقة من المغرب الأقصى والمتجهة نحو المغرب الأدنى، ونفس الأمر ينطبق على الطرق البحرية، ولو أن الطرق البحرية ازدادت أهميتها التجارية خلال العهود المتأخرة من العصر الوسيط، حيث أصبحت ذات نشاط تجاري مكثف ربطت ميناء الإسكندرية في مصر بموانى المغرب الأدنى والأقصى وصولا إلى ميناء ألميرية بالأندلس [2]، وقد ذكر الحسن الوزان أن سكان برشيك كانوا ينقلون ما يجنونه من تين وكتان إلى ميناء بجاية والجزائر وتونس ويستفيدون من ذلك ربحا كبيرا على حد تعبيره[3] ، وهذا دليل على ان حركة التبادل التجاري بين المغرب الأدنى والمغرب الأقصى كانت مستمرة حيث يتبادل الطرفان ما لديهم من منتوجات زراعية أو صناعية لا سيما في الأوقات التي تقل في هذا البلد أو ذلك .

---

1 ــ مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 322.

2ــ خديجة بورملة : المرجع السابق ، ص ، ص 126.

3 ــ الحسن الوزان : المصدر السابق ، ص 33.

كان المغرب الأقصى في العهد المريني وجهة مهمة للتجار الزيانيين أو للقوافل القادمة من المغرب الأوسط، ذلك لأن مرور هذه القوافل عبر مدينة سجلماسة كان يعتبر ضروريا، حيث تلتقي بقوافل المغرب الأقصى[1] لتتجه معا نحو مدن السودان الغربي نظرا إلى ما تمتعت به سجلماسة من موقع ذي الأهمية الإستراتيجية في تجارة السودان الغربي، ولعل في اجتماع قوافل المغرب الأوسط بقوافل المغرب الأقصى وانطلاقها معا في وقت واحد ما يشير إلى رغبة تجار البلدين في توفير الحماية لهذه القوافل ، فكلما كان عدد القافلة كبيرا تقلصت فرص تعرضها لاعتداءات قطاع الطرق ، ومن جهة أخرى فإن كثيرا من البضائع التي كانت تحملها قوافل المغرب الأقصى المرينية المتجهة إلى المشرق يباع نصيب منها في المغرب الأوسط، خاصة ما تعلق منها بالحلي الثمينة .[2]

2ـ2ـ بلاد السودان:

إن العلاقة التجارية بين المغرب الأوسط وبلاد السودان، لا سيما السودان الغربي، سابقة للعهد الزياني فقد بدأت منذ عهد الدولة الرستمية، وقد شهدت تطورا خلال العصر الوسيط ، ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن ذهب السدوان الغربي كان الدافع الاقتصادي الرئيس لتجذر العلاقة بين المغرب الأوسط وعموم المغرب الإسلامي مع هذه المنطقة، وقد شكل الذهب العمود الفقري للتبادلات التجارية بين المنطقتين، وبذلك اعتبر السودان الغربي منطقة حيوية جدا لتجارة العصر الوسيط ، أما أكثر مدن السودان الغربي التي تعامل معها التجار الزيانيون فهي غانا وأودغست وونقارة [3]، ولأن الذهب كان ذا قيمة اقتصادية واجتماعية ، يحقق لصاحبه أرباحا وفيرة فإن ذلك كان دافعا قويا جعل التجار ينطلقون نحو مجاهل الصحراء للوصول إلى مواطنه رغم المخاطر الطبيعية التي تتربص بهم كارتفاع الحرارة وندرة المياه وطرق ومسالك صعبة [4]، وما قد يتحالف مع هذه الظروف القاسية من قطاع طرق قد يسلبون التجار متعاهم وأموالهم ، ثم إن جلب البضائع من أماكن بعيدة يعد عاملا من العوامل التي تؤدي إلى غلاء ثمنها ، وفي هذا المعنى يقول ابن خلدون :"وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحا وأكفل بحوالة الأسواق ، لأن

1ـــ محمد بن عمرو الطمار : المرجع السابق ، ص 204.

2 ـــ محمد عيسى الحريري : تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 295.

3ـــ مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 328.

4 ـــ المرجع نفسه ، ص 328.

السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الغرر في طريقها فيقل حاملوها ويعز وجودها ، وإذا قلت وعزت غلت أثمانها" [1].

وفي المقابل فإن ملح بلاد المغرب الأوسط وبلاد المغرب عموما كان المادة الأساسية تقريبا في التبادلات التجارية مع السودان الغربي، لفقر هذه المنطقة منها وحاجتهم الماسة إليه، حيث يقول ابن حوقل ": وحاجتهم إلى ملوك أودغست ماسة من أجل الملح الخارج إليهم من ناحية الإسلام (يقصد بلاد المغرب)، فإنه لا قوام لهم إلاّبه وربما الحمل الملح في دواخل بلد السودان وأقاصيه مابين مائتين إلى ثلاثمائة دينار " [2] .

لقد أدرك سلاطين الدولة الزيانية الأهمية الاقتصادية للسودان الغربي على الخصوص لذلك عملوا على إقامة علاقات سياسية ودية مع ملوكها على غرار مملكة مالي ومملكة سنغاي ومملكة كانم بورنو[3] تضمن لهم الاستفادة من موارد هذه المنطقة خاصة من الذهب وفي المقابل كانت سلع المغرب الأوسط تتكون من القمح والتين، والقماش والعطور [4].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى الدور الذي لعبته بعض المدن والمراكز الحضارية للمغرب الأوسط الواقعة في الجنوب مثل منطقة توات التي بلغت شأنا كبيرا في التجارة الجنوبية في عهد الدولة الزيانية ، حيث اعتبرت مركزا تجاريا حيويا دفع بالتجارة مع بلاد السوادان إلى الارتقاء والنمو خلال العصر الوسيط وحتى الحديث، وقد ارتبط اسمها بعالم وفقيه جليل هو محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت .909هـ/ 1503م) الذي قام بحملة واسعة لتطهير هذه المنطقة من نفوذ اليهود الذين بلغوا مبلغا كبيرا حتى سيطروا على مقاليد الأمور الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ما أدى إلى انهيار القيم الأخلاقية في ظل تهاون وتساهل المسلمين معهم ، الأمر الذي أثار حفيظة وسخط المغيلي ، فعمل بدون هوادة على تصحيح الوضع بهذه المنطقة بالقوة [5].

2ـ3ـ الأندلس(دولة بني الأحمر):

ارتبطت الدولة الزيانية بعلاقات سياسية طيبة ودية مع بني الأحمر في الأندلس، وودية هذه العلاقة كان لها أسبابها الوجيهة من حيث أن رغبة الزيانين في إيجاد أصدقاء يتجاوزون بهم عداء المرينيين وبالفعل وجدت هذه

1ـــ ابن خلدون : المصدر السابق 2001م ، ص 497.

2ـــ ابن حوقل: المصدر السابق ، القسم الأول، ص 98.

3 ـــ مبخوت بودواية : المرجع السابق، ص 321.

4 ـــ المرجع نفسه ، صص 324، 326.

5ـــ مبخوت بودواية : المرجع السابق ، ص 243ـ245.

الرغبة صداها عند بني الأحمر الذين عملوا على تمنين أواصر الود مع الزيانيين إلى حد التحالف معهم لمواجهة ما رأوه أطماعا للمرينيين في الأندلس خوفا من أن يلاقوا نفس المصير الذي لقيه المعتمد بن عباد لما استنجد بالأمير المرابطي يوسف بن تاشفين[1] ولتعزيز هذه العلاقات بين الطرفين تم تنشيط التبادلات التجارية بينهما حيث استفاد كل طرف بما لديه من مراسي هامة مثل أميرية ومالقة بالأندلس وهنين ووهران بالمغرب الأوسط لتسهيل التواصل التجاري بين الضفتين ، وعلى هذا النحو صدر الزيانيون منتوجات زراعية إلى الأندلس، خاص القمح وفي المقابل كانت وارداتهم من بني الحمر تتكون مما جاد به الأندلسيون من مصنوعات فخارية وعطور وغيرها[2]

2ـ4ـ المشرق الإسلامي:

يعتبر العمال الحضاري الديني من بين أقوى العوامل التي عززت العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والمغرب الإسلامي عموما وبين المشرق الإسلامي، فقد ظل المشرق الإسلامي بما يمثله من مرجعية دينية وثقافية تاريخية يرتبط بعلاقات وطيدة مع المغرب الإسلامي في جميع المجالات ومنها المجال التجاري ، وكانت مصر في مقدمة الدول المشرقية التي تعامل معها الزيانيون في تبادلاتهم التجارية نظرا إلى قربها الجغرافي وموقعا الاستراتيجي ، وتحكمها في مجموعة من الطرق التجارية البرية والبحرية حيث تتجمع التجارة العالمية في ذلك العصر [3]، لذلك فإن الصلات التجارية بين المغرب الأوسط ومصر كانت قائمة على قدم وساق، حيث كانت تنشط برا وبحرا وقد ساهم في تنشيطها تجار مسلمون، سواء كانوا مصريين أو مغاربة ، فضلا عن التجار اليهود والأوربيين، أما السفن التجارية فكانت مختلطة إسلامية نصرانية وأوروبية [4].

أما من حيث طبيعة السلع أو البضائع المتبادلة بين الطرفين فقد تشكلت صادرات المغرب الأوسط إلى مصر من الذهب والمنسوجات الصوفية والمنتوجات الغذائية مثل زيت الزيتون والخيول إلى جانب بعص المواد المعدنية، كما كان العبيد يشكلون سوقا كبيرة في مصر، لذلك حرص التجار على توريدهم من المغرب الإسلامي بشكل عام [5]، بينما نجد أن واردات المغرب الأوسط من مصر ضمت السلع التي لا تتوفر عليها بلاد المغرب مثل

---

1 ـــ عبد القادر بوحسون: العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس خلال العهد الزياني، (مذكرة ماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 94.

2 ـــ المرجع نفسه ، ص 97.

3ـــ خديجة بورملة وعبد القادر بوباية : " العلاقات التجارية البحرية للمغرب الأوسط مع مصر من منصف القرن الخامس الهجري إلى أواخر العصر الوسيط " ، مجلة عصور ، عدد 33، جامعة وهران ، جويلية 2017، ص 143.

4ـــ المرجع نفسه ، ص 159.

5 ـــ المرجع نفسه، 160، 161

التوابل بمختلف أنواعها ، وهذه كان مصدرها الشرق الأقصى، وكان للكتان المصري حضور قوي في واردات المغرب الأوسط ، ويضاف إلى هذه البضائع ما تعلق بالحلي والجواهر والأحجار النفيسة التي كان الإقبال عليها كبيرا في أسواق بلاد المغرب [1].

وإن كانت مصر حظيت بقسط وافر من حجم المبادلات التجارية مع المغرب الأوسط في العهد الزياني وما قبله من العهود فإن دول المشرق الإسلامي الأخرى كانت على صلة بالتجارة الزيانية، الأمر الذي لا يتطرق إليه الشك هو أن مصر كانت وسيطا تجاريا بين المغرب الأوسط والدول المشرقية فما كان يصلها من واردات مغربية يصدر إلى هذه الدول خاصة المواد التي كانت تفتقد إليها مثل العنبر والحرير والمنسوجات الصوفية والعبيد المجلوبين من بلاد السودان والمنتوجات الزراعية الأندلسية[2]

2ـ5ـ أوروبا:

رغم العداء الذي ميز العلاقات السياسية بين دول المغرب الإسلامي في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط والضفة الشمالية الممثلة في الممالك الأوروبية ، والذي كان يتماهى مع العداء الديني مواكبة للحروب الصليبية التي طبعت العصر الوسيط ، إلا أن ذلك لم يكن ليحول دون إقامة علاقات تجارية بين الضفتين ، لا سيما مع الدولة الزيانية والممالك الأوروبية، فكان المغرب الأوسط حلقة وصل تجارية بين أوروبا والسودان الغربي[3]، لذلك كانت التجارة نشيطة بين الضفتين، حيث تنطلق السفن محملة بالبضائع المختلفة من ميناء هنين وتنس وجزائر مزغنة باتجاه موانئ أوربا الإيطالية والفرنسية مثل مناء مرسيليا وشبه الجزيرة الإيبيرية [4].

أما ما طبع العلاقات التجارية بين الدولة الزيانية ودول أوروبا هو ارتباطها بمعاهدات أو اتفاقيات منظمة لسير عملية التبادلات التجارية ، وكان الهدف من إبراهم هذه المعاملات هو ضمان الحقوق التجارية للطرفين ، فمن بين أهم المعاهدات التي تم إبرامها في هذا الإطار معاهدة السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633ـ 681هـ/ 1235ـ1282م) مع برشلونة بواسطة وزيره أبي أرلان سنة 1250م ، ومعاهدة بين أبي سعيد عثمان بن يغمراسن مع أرغون والتي باشرها في تلمسان بيار غارسيا سنة 1286م ، ولتوسيع دائرة التبادل التجاري مع

---

1 ـ المرجع نفسه ، ص 162، 163.

2 ـ خيرة بلعربي: المسالك والدروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي(5ـ10هـ/ 11ـ16م) ، (مذكرة ماجستير) ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010، ص 124.

3 ـ بسام كامل عبد الرازق شقدان : المرجع السابق ، ص 192.

4 ـ محمد بن عمرو الطمار: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 ، ص 237.

أوروبا إبرمت معاهدة مع البندقية في عهد السلطان الزياني محمد الثابتي (872ـ910هـ/ 1468ـ1505م) سنة 879هـ/ 1483م تقوم على تمليك التجار البندقيين لفندق بمدينة وهران[1]، يظهر من هذه المعاهدات أن رغبة الممالك الأوروبية كانت شديدة في تعزيز التبادلات التجارية مع دول المغرب الإسلامي بما فيها المغرب الأوسط لما لهذه المنطقة من حيوية تجارية ، فقد كان هدفها هو ضمان استمرار الامدادات من البضائع المتنوعة، لاسيما تلك القادمة من بلاد السودان والمتمثلة في الذهب الذي كان يتعذر على هذه الدول الوصول إليه مباشرة لاحتكار تجارته من قبل دول المغرب الإسلامي كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

وجدير بالذكر هو أن هذه المعاهدات التجارية كانت خاصة بالدول الأوروبية فقط ، ذلك لأن لدول الإسلامية، في المشرق أو في المغرب لم ترتبط مع بعضها البعض بإتفاقيات تجارية، لسبب بسيط هو أنه لم يكن هناك داع لمثل هذه الإتفاقيات ، لانتماء هذه الدول لنفس الدين وهو الإسلام ، فلم يكن يعتبر التاجر المسلم أجنبيا في دولة مسلمة [2].

3ـــ طبيعة التبادلات التجارية:

تنوعت صادرات وواردت المغرب الأوسط في العهد الزياني كنتيجة طبيعية لاتساع دائرة التبادل التجاري مع محيطها القريب والبعيد ، باعتبارها منطقة حيوية في الفضاء المتوسطي في العصر الوسيط.

3ـ1ـ الصادرات :

تنوعت الصادرات الزيانية، حيث تكونت من منتوجات زراعية وفي مقدمتها الحبوب، حيث كانت تتشكل أساسا من القمح؛ لأنه اعتبر من أجود أنواع القمح، فضلا عن بعض الفواكه التي كانت تنتجها أراضي المغرب الوسيط منها مثلا التمور والبندق والزبيب والتين المجفف[3]، والعسل والشمع ،كما شكلت بعض المواد الزراعية الصناعية مثل القطن والكتان والشب[4] عناصر حيوية ضمن البضائع المصدرة يتجه بها التجار إلى الأسواق

1 ـــ دريس بن مصطفى : المرجع السابق ، ص 221، 222.

2 ـــ مصطفى نشاط : "ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول"، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب ، الجزء الأول ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، المغرب ، ص 157.

3 ـــ دريس بن مصطفى: المرجع السابق ص 236

4 ـــ الشب هو حجر يشبه الزاج ، يستعمل في دباغ الجلود وهو أنواع كثيرة أحسن أنواعه هو الشب اليمني ، ومنه ما يستخدم في إيقاف نزيف الدم وعلاج وجع الأسنان، ينظر القزويني: عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات،ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م،ص 191، ابن منظور: المصدر السابق، المجلد الرابع ، ص 2182، جواد=

الأوروبية وأسواق المغرب الأدنى [1]لتزايد الطلب عليهما ، بالإضافة إلى الخيول التي كانت مطلوبة عند الملوك والطبقة النبيلة[2]، وكذلك المواد الأولية الحيوانية من جلود وأصواف وغيرها [3]، وللتذكير فإن الصوف كان من المواد الخام التي تصدر من موانئ المغرب الأوسط إلى جهات مختلفة أوروبا والأندلس وتحديدا الإمارات الإيطالية والمدن الفرنسية[4]، ويجب التنويه في هذا السياق إلى أن هذه الصادرات لم تكن ثابتة لا من حيث حجمها ولا من أصنافها وأنواعها، نتيجة ما كان يؤثر على الإنتاج الزراعي والحرفي من ظروف استثنائية طبيعية كالجفاف الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج أو سياسية كالحروب والفتن التي يترتب عنها تراجع في وتيرة الإنتاج.

ويجب التذكير أيضا إلى أن الذهب كان من بين السلع الأساسية في الصادرات، ذلك لأن المغرب الإسلامي كان وسيطا تجاريا بين بلاد السودان وأروبا فكان من الطبيعي أن يصدر جزء هام من هذا الذهب إلى دول أوروبا والإقبال عليه كان كبيرا من التجار الأوروبين لحاجتهم الملحة إليه[5] ، وهو ما كان يوفر للتاجر الزياني أرباحا كبيرة.

3ـ2ـ الواردات :

من المعلوم أن الدول في مختلف العصور تستود ما تفتقد إليه من بضائع أو سلع أو ما لا تستطيع توفيره بكفاية، وربما كان ما تستورده يدخل ضمن الكماليات وتلبية أذواق المستهلكين، فبعض الناس، خاصة الميسورون منهم تطمح أنفسهم إلى اقتناء ما يجلب من الأفاق البعيدة ليكون لهم التميز على الناس ، وهذه القاعدة وجدت في المجتمعات الإسلامية في العصر الوسيط ومنهم المجتمع الزياني، وانطلاقا من هذه المعطيات فإن واردات الدولة الزيانية اشتملت على مواد وبضائع متنوعة منها الذهب بكل أشكاله والحلي ، والمنتوجات النسيجية الحريرية والصوفية والقطنية، والتوابل والزعفران وبعض المواد الغذائية التي كانت تشهد نقصا في بعض الأحيان[6] ،وكذلك

=علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء السابع ، ط2 ، جامعة بغداد ، العراق، 1413هـ/ 1993م، ص 520، جهاد غالب مصطفى الزغول :المرجع السابق ، ص 63.

1ـ خديجة بورملة : التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في الحوض المتوسط ، صص144ـ146.

2 ـ دريس بن مصطفى :المرجع السابق ، ص 237.

3 ـ المرجع نفسه ، ص235

4 ـ محمود هدية : المرجع السابق ص 229.

5 ـ خديجة بورملة : المرجع السابق، ص 140.

6 ـ دريس بن مصطفى : المرجع السابق، ص 239.

العاج والجلد والجوز ، هذه ذكرها القري في نفح الطيب [1]، وهناك مواد كانت تضطر الدولة الزيانية إلى استيرادها لعدم كفايتها كالأخشاب وبعض المعادن مثل الحديد والقصدير والفولاذ[2] .

خلاصة :

يظهر من خلال ما استعرضناه من معطيات وحقائق تاريخية حول التجارة الخارجية للدولة الزيانية، باعتبارها إحدى الدول الفاعلة في المجال الحضاري للمغرب الإسلامي في العصر الوسيط، أن هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تحقيق المكانة التجارية الإقليمية والعالمية للدولة الزيانية ويأتي في مقدمتها الموقع الاستراتيجي الذي أهلها؛ لأن تكون وسيطا تجاريا لأهم المناطق الحيوية في العصر الوسيط وهي السودان الغربي بما يمثله من مخزون الذهب وأوروبا التي تطلعت بشكل متزايد إلى الحصول على البضائع والسلع الخارجية وكذلك المشرق الإسلامي الذي كان طريقا ومصدرا هما لمنتوجات الشرق الأقصى.

ولعل الدافع إلى الاهتمام بالتجارة الخارجية من قبل السلاطين الزيانيين ورعاياهم التجار هو ما كانت تدر عليهم به التجار من أرباح وفيرة في معظم الأحيان تفيد التجار أولا وكذلك خزينة الدولة، فضلا عن الأثر الاجتماعي للتجارة بما تحققه من غنى وتلبية حاجيات الساكنة، كما أن الأرباح الوفيرة التي تحققها التجارة من بعض البضائع كالذهب وما يصنع منه و الألبسة الفاخرة كان أقوى الدوافع التي أسالت لعاب اليهود وجعلتهم يتفوقون في مجال التجارة لا بل يسيطرون عليه، حتى ازداد نفوذهم بشكل لافت للانتباه ، وقد أشارت الكثير من الكتب التاريخية إلى المكانة التي حازها اليهود في الأوساط التجارية وحتى السياسية في المغرب الإسلامي.

---

1 ــ المقري: المصدر السابق ، ص 205.

2 ــ خديجة بورملة : المرجع السابق ، ص 154.

ملحق الدرس رقم 9

خريطة تبين مكانة الدولة الزيانية في تجارة مع السودان الغربي

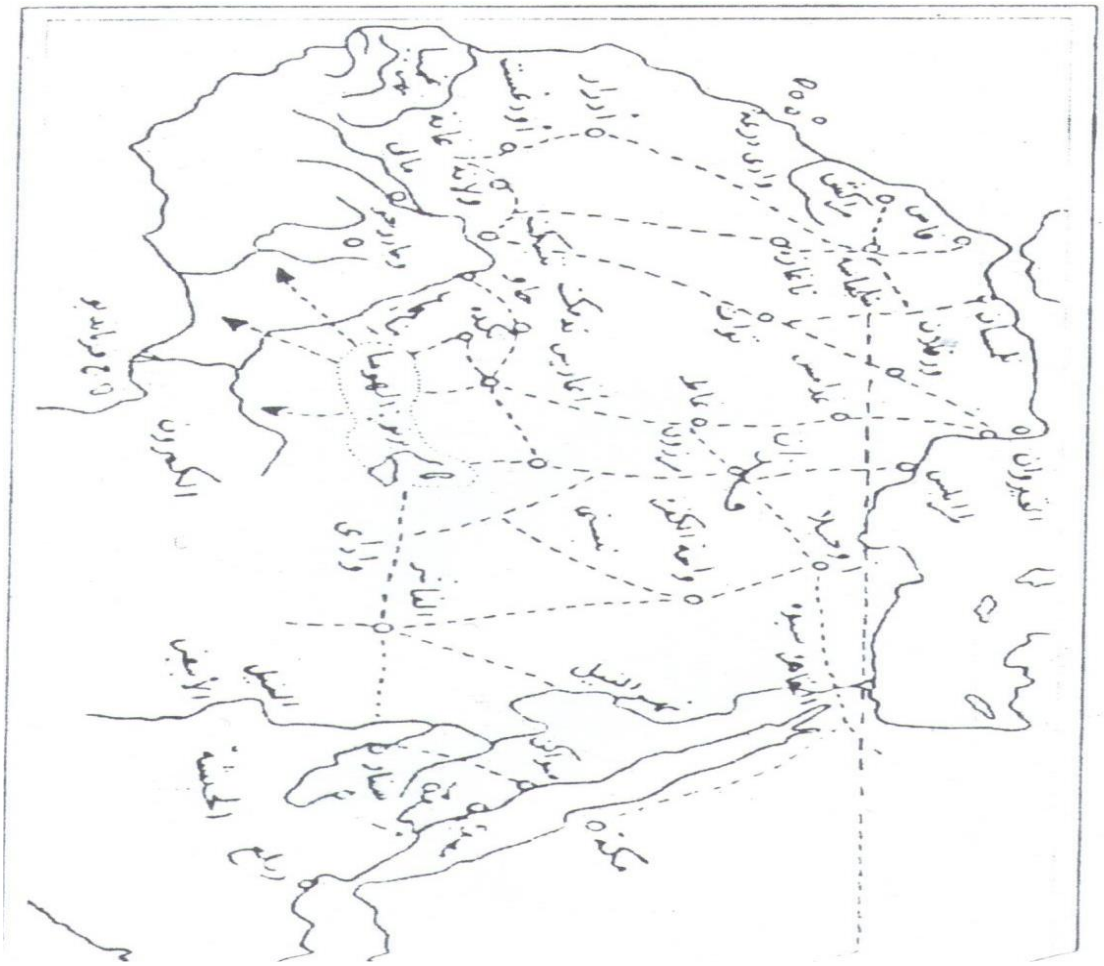

المرجع : محمد بن ساعو، المرجع السابق ، ص 221

خاتمة

من خلال تدريس مقياس النشاط الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي استطاع الطلبة إدراك الأهداف المسطرة من هذا المقياس بالتعرف على الواقع الاقتصادي للغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وقد لمسنا تفاعل كثير من الطلبة مع مختلف القضايا والإشكاليات المثارة في هذا المقياس من خلال الأسئلة الموجهة إلى الأستاذ والتي تتمحور حول مفهوم الحرفة وطبيعة العملية الاقتصادية في العصر قيد الدراسة وقد تأسست الإجابات على مقاربات تاريخية كان الهدف منها ربط المعطيات الاقتصادية للتاريخ الوسيط بوقائع التاريخ الحديث والمعاصر من خلال أمثلة واقعية تصل بالطالب إلى إدراك أن الحادثة التاريخية ،كيف ما كانت طبيعتها، لها أثارها وتتفاعل مع ما قبلها وما بعدها، بمعنى أن القضايا التي يعالجها التاريخ لا تنفصل عن بعضها البعض فهي كتلة معرفية واحدة ، سواء ما تعلق منها بالجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية .

من إيجابيات هذا المقياس هي التعرف على ذلك التواصل الحضاري الجغرافي الذي كان يحدث بين شعوب الغرب الإسلامي، من خلال التبادلات التجارية التي ساعدت على تطور النسيج العمراني والاجتماعي لمدن الغرب الإسلامي، وكذلك التواصل الحضاري التاريخي، وقد لمس الطلبة كل هذا من خلال التراث التاريخي وبعض التقاليد الحرفية التي مازالت موجوده وتمارس في عصرنا هذا وهي ممتدة بجذورها نحو العصر الوسيط، حيث مازالت بعض الجزائرية والتونسية والمغربية تحتفظ بنفس الأنماط والتقاليد الحرفية المتوارثة عبر الأجيال، وهو ما شكل ألفة تاريخية بين الإنسان والحرفة، وشكل أيضا ممارسات ثقافية لمجتمعاتنا المعاصرة، وهنا لابد أن نشير إلى أن نجاح الأستاذ في تحقيق الأهداف المرجوة من تدريس هذا المقياس ترتبط بشكل كبير بربط التاريخ الوسيط بالواقع حتى لا يكون نظريا بحتا ومعزولا عن المحيط الاجتماعي والبيئي للطالب، وفي المقابل كان لا بد من تنبيه الطالب إلى أن دراسة هذه الواقع الاقتصادي للعصر الوسيط تتطلب منه أن يحاول التفكير بعقلية مجتمع العصر الوسيط و بما كان متحا له من إمكانيات في ذلك العصر وليس بإسقاط التاريخ المعاصر على التاريخ الوسيط.

أما على المستوى العملي البحثي فقد تجسدت رغبة العديد من الطلبة طوال سنوات تدريس هذا المقياس في اقتراح بعض جزئيات دروس المقياس إلى مشاريع بحثية مستقبلية، وتحديدا في ما يتعلق بمذكرات الماستر ، وهذا في حد ذاته يدل على تفاعل الطالب مع المقياس و تأثره بالمواضيع التي تناولها ويدل أيضا أن أهمية المقياس في صقل وتعزيز المعارف التاريخية الطلبة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن : الكامل في التاريخ ، الجزء الرابع ، مراجعة وتصحيح يوسف الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ،1407هـ/ 1987م.
2. ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف الخزرجي: تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تحقيق وتقديم هاني سلامة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع ، 1421هـ/ 2001م.
3. ابن الأخوة، محمد بن أحمد القرشي: معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمد شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1976.
4. الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد الشريف : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق ر. روبيناتشي وآخرون ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، 1422هـ/2002م.
5. الإشبيلي، يحي بن العوام : كتاب الفلاحة الاندلسية، الجزء الثاني، الجزء الرابع، الجزء الخامس ، تحقيق أنور أبو سويلم وآخرون، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1423هـ/ 2012م.
6. الإشبيلي، أبو خير: عمدة الطبيب في معرفة النبات، الجزء الأول ، تقديم وتحقيق محمد العربي الحطابي، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1995
7. الإصطخري، إبراهيم بن محمد الفارسي : مسالك الممالك ، مطبعة بريل ، ليدن، هولاندا 1927
8. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل : صحيح البخاري ، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دمشق ، 1423هـ/ 2002م.
9. البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق : مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، الجزء الأول ، تحقيق وتعليق علي محمد البجاوي ، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1373هـ/ 1954م.
10. البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز: المسالك والممالك، المجلد الثاني، تحقيق جمال طلبة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/ 2002م.
11. الثعالبي ، أبو منصور : الظرائف واللطائف واليواقيت في بعض المواقيت ، جمع أبو نصر المقدسي، تحقيق ناصر محمدي محمد جاد ، مراجعة وتقديم حسين نصار ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، مصر ، 1430هـ/ 2009م
12. الجزنائي علي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2 ، المطبعة الملكية ، الرباط، المغرب، 1991.
13. الحسن الوزان : وصف إفريقيا ، الجزء الأول، الجزء الثاني ، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1983.
14. الحموي، ياقوت بن عبد الله : معجم البلدان، المجلد الأول ، المجلد الثاني ، المجلد الثالث ، المجلد الخامس ، دار صادر، بيروت، لبنان 1397هـ/ 1977م.
15. الحميري، محمد بن عبد المنعم : الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، ط2 ، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان ، 1984.
16. ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي : صورة الأرض، القسم الأول ، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.

17. ابن الخطيب لسان الدين:الإحاطة في أخبار غرناطة، المجلد الثاني، تحقيق محمد عبد الله عنان ، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر 1394هـ/ 1974م
18. ابن خلدون، عبد الرحمن : المقدمة، ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1421هـ/ 2001م.
19. الدباغ ،عبد الرحمن بن محمد الأنصاري : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، الجزء الثاني ، تح محمد الأحمدي أبو النور ومحمد ماضور ، مكتبة الخانج ، مصر ، المكتبة العتيقة ، تونس(د.ت).
20. الدمشقي أبو الفضل جعفر بن علي :الإشارة إلى محاسن التجارة، تقديم واعتناء محمود الأرناؤوط، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان ، 1999.
21. ابن الديبع، وجيه الدين عبد الرحمن بن علي: بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة، دراسة وتحقيق طلال بن جميل الرفاعي، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2002.
22. الزهري، محمد بن أبي بكر :كتاب الجعرافية ، تحقيق محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر (د.ت).
23. السبتي ، أبو العباس أحمد العزفي : حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد ، تخريج ودراسة محمد الشريف ، المجمع الثقافي، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 1999،
24. السبتي ،محمد بن القاسم الأنصاري: اختصار الأخبار عما كان بصفر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2 ، الرباط ، 1403هـ/1983م.
25. السقطي المالقي، أبو عبد الله: في آداب الحسبة ، تحقيق ج .س. كولان و ليفي بروفنسال ، مكتبة أرنست لورو، باريس ، فرنسا.
26. الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد: سير الشماخي، الجزء الثاني، تحقيق محمد حسن، ط1،دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2009م.
27. الشيباني محمد بن الحسن: الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق محمود عرنوس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م.
28. ـــــــــــــــ،: كتاب الكسب، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، ط1، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، 1417هـ/1997م.
29. الشيزري عبد الرحمن بن نصر : نهاية الرتبة في طلب الحسبة، نشر سيد الباز العريني ، إشراف محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1946 .
30. الطرطوشي ،أبو بكر محمد بن محمد : سراج الملوك، تحقيق وضبط وتعليق محمد فتحي أبو بكر، تقديم شوقي ضيف، الدار المصرية اللبنانية، الفاهرة ، مصر، 1414هـ/1994م.
31. ابن عذاري ، أبو عبد الله أحمد بن محمد: البيان المغرب ، المجلد الثالث، تحقيق وتعليق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، 1434هـ/ 2013م.
32. الفاسي، ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، عصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
33. القاضي عياض : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، الجزء الأول والثاني ،ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، 1418هـ/1988م

34. القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
35. القزويني، زكريا بن محمد: أثار البلاد والعباد، دار صادر ، بيروت ،لبنان (د.ت) .
36. ـــــــــــــــــ،: عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.
37. ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل : تفسير القرآن العظيم ، المجلد الثالث، تحقيق مصطفى السيد وآخرون، ط1، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، مصر، 1421هـ/ 2000م.
38. ابن ماجة أحمد أبو الحسن: سنن ابن ماجة، المجلد الثالث، تحقيق خليل مأمون شيحا، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1416هـ/1996م
39. المالكي ، ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بكير بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.
40. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي ، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1409هـ/ 1989م.
41. المراكشي عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، شرح واعتناء صلاح الدين الهواري ، ط1، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، لبنان ، 1426هـ/ 2006م
42. المقري، أحمد بن محمد التلمساني : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ، المجلد الأول المجلد الخامس ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، 1988
43. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب، المجلد الأول، المجلد الثاني ، المجلد الرابع ، المجلد السادس، المجلد السادس ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة ، مصر (د.ت) .
44. مؤلف مراكشي مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار ، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق (د.ت) .
45. النيسابوري ، مسلم أبو الحسين: صحيح مسلم، المجلد الثاني، تحقيق نظر محمد الفاريابي، ط1، دار طيبة، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1427هـ/2006م
46. الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب،الجزء الخامس ، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، 1401هـ/ 1980م.

ثانيا : المراجع :

1. الألباني ، محمد ناصر الدين: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد الثاني، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م.
2. ـــــــــــــــــ، : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المجلد السابع ، ط1 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.
3. أحمد طه جمال: مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر، (د.ت) .

4. أحمد موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، بيروت، القاهرة ، 1403هـ/ 1983م.
5. إدريس الهادي روجي: الدولة الصنهاجية(تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م ، الجزء الثاني، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ،1992.
6. إمام محمد كمال الدين: أصول الحسبة في الإسلام ، ط1، دار الهداية، مصر ، 1406هـ / 1986م.
7. الأنصاري أحمد بيك : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا.
8. أندريشة أحمد محمد: التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاثة، ط1، الدار جماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1402هـ / 1993.
9. أوليفيا ريمي كونستابل : "التجار المسلمون في تجارة الأندلس الدولية "، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، الجزء الثاني، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، 1998.
10. بحاز إبراهيم بكير: الدولة الرستمية (دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية)، ط2، جمعية التراث، القرارة، الجزائر،1993.
11. برنشفيك روبار: تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي، الجزء الثاني ، من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 ، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1988.
12. الثعالبي عبد العزيز ا:تاريخ سمال إفريقيا من الفتح إلى نهاية الدولة الأغلبية ، جمع وتحقيق أحمد ميلاد ومحمد إدريس ، تقديم مراجعة حمادي الساحلي، ط2 ، دار الغرب الإسلامي 1410هـ/ 1990م.
13. جعيط هشام : تأسيس الغرب الإسلامي ـالقرن الأول والثاني هـ / السابع والثامن م ـ،ط2 ، دار الطليعة ، بيروت، لبنان ، 2008.
14. جغلول عبد القادر: مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط ، ترجمة فضيلة الحكيم ، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،1988.
15. الجنحاني الحبيب: المجتمع العربي الإسلامي، سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد 319، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2005.
16. الجندي عبد الحليم : الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ت).
17. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء السابع ، ط2 ، جامعة بغداد ، العراق، 1413هـ/ 1993م.
18. الحارثي جريبة بن أحمد بن سنيان: الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب،ط1، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، 1424هـ/2003م.
19. حارش محمد الهادي: التاريخ المغاربي القديم منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ، (د.ت).
20. حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ ، الجزء الثاني، ط1، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء، المغرب، 1398هـ/1978.
21. حسين ممدوح : إفريقية في عصر إبراهيم الثاني الأغلبي، قراءة جديدة تكشف افتراءات دعاة الفاطميين، ط1 ، دار عمار، عمان ، 1417، 1997م.
22. الحريري محمد عيسى: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس(160ـ296هـ)، ذط3 ، دار القلم الكويت للنشر والتوزيع ، الكويت 1408هـ/1987م .
23. الحريري محمد عيسى : تاريخ المغرب الإسلامي والاندلس في العصر المريني، ط2 ، دار القلم ، الكويت ، 1408هـ/ 1987م.

24. حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، الجزء الثالث، دار الجيل ، بيروت، ط14 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1416هـ/1996م،
25. حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، (عصر المرابطين والموحدين)، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.
26. حسن محمد: المدينة والبادية في العهد الحفصي، الجزء الثاني جامعة تونس الأولى، 1999.
27. حسين ممدوح: إفريقية في عصر الأمير إبراهيم الثاني الأغلبي ـ قراءة جديدة تكشف ادعاءات دعاة الفاطميين ، ط1 ، دار عمار للنشر، عمان ، الأردن، 1417هـ/ 1997
28. حمدي عبد المنعم محمد حسين: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عهد المرابطين، دار المعرفة الجامعية، 1997.
29. خصباك شاكر: موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، الجزء الأول، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، دار فارس للنشر والتوزيع عمان ، 1995
30. خضيري أحمد حسن: علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، (362ـ567هـ/ 973ـ1171م)، ط1، **مكتبة مدبولي**،
31. الدفاع علي بن عبد الله: رواد علم الجغرافيا في الحضارة العربية الإسلامية، ط2، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1414هـ/1993م.
32. دندش عصمت عبد اللطيف :دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م.
33. دويدار حسين يوسف: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي 138. 422هـ / 1030.755م، ط1، مطبعة الحسين الإسلامية القاهرة، 1994.
34. ديورانت ويل: قصة الحضارة ، الجزء السابع، ترجمة محمد بدران، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).
35. زنيبر محمد: المغرب في العصر الوسيط، الدولة ـالمدينة ـالاقتصاد، تنسيق محمد المغراوي،ط1، منشورات كلية الآداب، الرباط، المغرب ، 1420هـ/1999م .
36. زيتون محمد محمد: القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، ط1، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1408هـ/ 1988م.
37. الناصري السلاوي: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، المجلد الأول، اعتناء محمد عثمان، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
38. سالم، السيد عبد العزيز والعبادي أحمد مختار: تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1969.
39. السعيد صادق مهدي: مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد ، 1983
40. السيد عبد الفتاح هدي محمدي: معجم مصطلحات الحرف والفنون، ط1، بلنسية للنشر والتوزيع ، مصر، 1429هـ/ 2008م.
41. شواط الحسين بن محمد: مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الجزء الأول ، ط1، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1411هـ
42. الشوابكة نوال عبد الرحمن: أدب الرحلات الأندلسية والمغربية حتى نهاية القرن التاسع الهجري، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1428هـ/2008م
43. صفر أحمد: مدينة المغرب العربي في التاريخ ، الجزء الأول، دار بوسلامة للنشر، تونس.

44. الطالبي محمد: الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي، 184ـ296هـ/ 800ـ909م، تعريب المنجي الصيادي، مراجعة وتدقيق، حمادي الساحلي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، 1415هـ/ 1995م.
45. الطمار محمد عمرو: تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
46. ـــــــــــــــ، : الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
47. الطويل محمد مجمد: العمال في رعاية الإسلام، ط1 ، مكتبة ومطبعة الغد للطبع والنشر، مصر ، 1419هـ/ ، 1998م،
48. الطيبي أمين توفيق: دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الجزء الثاني، الدار العربية للكتاب، تونس، 1997.
49. العامري الغزي عبد الكريم: الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1412هـ/ 1991م.
50. عبد الكريم يوسف جودت : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9ـ10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
51. ـــــــــــــــ،: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984.
52. عبد الحميد سعد زغلول: تاريخ المغرب العربي ، الجزء الثالث ، الفاطميون وبنو زيري الصنهاجيون إلى قيام المرابطين، منشأة المعاف، الإسكندرية ، 1990.
53. عبد الخالق فريد: الحسبة في الإسلام عن ذوي الجاه والسلطان ، ط1، دار الشروق ،القاهرة ، مصر، 2011.
54. عثمان نجوى: مساجد القيروان ، ط1، دار عكرمة ، دمشق ، سوريا ، 2000.
55. العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب ، الجزء الثاني ، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب، 2000.
56. العسلي بسام: عبد الملك القائد ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ،(ج.ت).
57. عفانة حسام الدين بن موسى : أخلاق التاجر المسلم وآدابه، ط1،جامعة القدس ، 1426هـ/2005م .
58. علوي حسن حافظي: سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، 1418هـ/ 1997م.
59. علي جمعة محمد: المكاييل والموزين الشرعية، ط2 ، القدس للإعلان والنشر والتسويق ، القاهرة ، مصر، 1421هـ/ 2001م.
60. علي النجار عبد الهادي: الإسلام والاقتصاد، سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد 63، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1983.
61. العمر فؤاد عبد الله :مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1424هـ/ 2003م.
62. عمر موسى عز الدين: الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د.ت).
63. عويس عبد الحميد : دولة بني حماد ، صفحة رائعة من التاريخ الجزائري ، ط2، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1411هـ/ 1991م .
64. غادي ياسين: الأموال والأملاك العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكميوتر، مؤتة، الأردن، 1414هـ/ 1994م.
65. غانم محمد الصغير: التوسع الفينيقي في الحزض الغربي للبحر المتوسط، ط2،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

66. فرحات: يوسف شكري غرناطة في ظل بني الأحمر(دراسة حضارية)،ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان ، 1413هـ/ 1993م
67. فيلالي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني، دراسة سياسية ، عمرانية، اجتماعية، ثقافية، الجزء الأول، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
68. أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ مدينة أليرية الأندلسية في العصر الإسلامي ـ دراسة في التاريخ السياسي والحضاري ـ دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1996.
69. القلا إبراهيم علي السيد: نظم الحضارة العربية الإسلامية ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر ، 2007.
70. كاربخال مارمول: إفريقيا، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1409هـ/ 1989م.
71. كولان. ج .س .: الأندلس ، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرون، ط1دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1980،
72. لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها ،ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971،
73. ـــــــــــ، : المغرب الإسلامي منذ بناء معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981.
74. لومبار موريس: الإسلام في مجده الأول، من القرن 2 إلى القرن 5هـ (8ـ11م) ، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ط3 ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، المغرب ، 1990.
75. ماجد عبد المنعم: التاريخ السياسي للدولة العربية ، الجزء الثاني، ط3، مكتبة الجامعة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1966.
76. مارسي جورج: بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، مراجعة مصطفى أبو ضيف أحمد ، منشأة المعارف، مصر، (د. ت).
77. محجوب سامي سعد محمد: محاضرات في صناعة الفنادق ، المعهد المصري العالي للسياحة والفنادق، اقاهرة ، مصر ، 1988.
78. محمد رباح إسحاق: تطور النقود الإسلامية حتى نهاية عهد الخلافة العباسية ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، الأردن، 2008،.
79. المرزوقي محمد: قابس جنة الدنيا ، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، 1962.
80. مرمول محمد الصالح: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.
81. مزهودي: مسعود جبل نفوسة منذ انتشار الإسلام حتى هجرة بني هلال إلى بلاد المغرب، مؤسسة تاوالت، ليبيا،(د.ت).
82. بن منصور عبد الوهاب: قبائل المغرب، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب ، 1388هـ/ 1968م.
83. المنوني محمد : تاريخ الوراقة المغربية. صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1991.
84. ـــــــــــ، : ورقات عن حضارة المرينيين، ط3 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1420هـ: 2000م.
85. مؤنس حسين : معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط5 ، دار الرشاد، القاهرة ، مصر، 1421هـ/ 2000م.
86. ميلاد عبد الناصر بن خضر: البيوع المحرمة والمنهي عنها ـ دراسة فقهية مقارنة ـ ، دار الهدي النبوي، مصر، توزيع دار الفضيلة، المملكة العربية السعودية، (د.ت).
87. النبهاني تقي الدين: النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6،دار الأمة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.
88. نتو محمد عمر: النقود الإسلامية شاهد على التاريخ، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية، 1432هـ.
89. نصر الله سعدون عباس: دولة الأدارسة في المغرب، العصر الذهبي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1987م.

90. هدية محمود: اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة هنداوي، سي. آي. سي، C.I.C،المملكة المتحدة ، 2019.
91. هوبكنز .ج.ف.ب. النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي ، ط2، شركة النشر والتوزيع، المدارس ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1420هـ/1999م.
92. ورث أ.ب.تشارلز: الإمبراطورية الرومانية ، ترجمة رمزي عبده جرجس ، مراجعة محمد صقر خفاجة ، مكتبة الأسرة ، القاهرة، (د.ت).
93. أبو الوفا مصطفى المراغي : من قضايا العمل والمال في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ، مصر ، 1970

ثالثا :أطاريح الدكتوراه ومذكرات الماجستير

1ـــ أطاريح الدكتوراه .

1. جبورة مريم محمد عبد الله: التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي، (رسالة دكتوراه)، جامعة الزقازيق، مصر، 2008.
2. الحسيني العوفي سلمي بن سلمان بن مسيفر : الحسبة في الأندلس ، 92ـ897هـ، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، 1421هـ،
3. دحروج إلهام حسين: مدينة قابس منذ الغزوة الاهلالية حتى قيام الدولة الحفصية،(أطروحة دكتوراه)،جامعة القاهرة 1421هـ/2000م.
4. دريس بن مصطفى: العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع جنوب غرب أوروبا في الفترة،(ق 7ـ10هـ/13ـ16م)، (أطروحة دكتوراه) ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2014.
5. بودواية مبخوت : العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2006 .
6. بن الديب عيسى: المغرب والأندلس في عصر المرابطين ـ دراسة اجتماعية واقتصادية ـ ،(أطروحة دكتوراه) ، جامعة الجزائر ، 2009.
7. بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط من القرن السادس إلى التاسع الهجري / 12ـ15م ،(أطروحة دكتوراه) ن جامعة وهران 1، 2018.
8. عبد القادر رضوان فاطمة: مدينة القيروان في عهد الأغالبة 184ـ 296هـ (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1991.
9. عليلي محمد: الإشعاع الفكري في المغرب الإسلامي خلال القرنين 1و3هـ/ 7و9م ، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2016 .
10. بوعمامة فاطمة: اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين 7ـ9هـ/ 13ـ15م (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة ، 2009.
11. غربي بغدادي: العلاقات التجارية للدولة الموحدية (أطروحة دكتوراه) جامعة وهران 1، 2015.

2ـــ مذكرات الماجستير :

1. الأعجمي نضال مؤيد مال الله عزيز: الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني ـ دراسة سياسية حضارية ـ (مذكرة ماجستير)، جامعة الموصل ، العراق ، 1425هـ/2004م.
2. بلعربي خيرة: المسالك والدروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي(5ـ10هـ/ 11ـ16م) ،(مذكرة ماجستير) ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010.
3. بوحسون عبد القادر: العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس خلال العهد الزياني، (مذكرة ماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
4. بوراس رفيق: الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في عهد الخلافة الفاطمية، (مذكرة ماجستير)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
5. الزغول جهاد مصطفى: الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة،(مذكرة ماجستير)، الجامعة الأردنية ، 1994.
6. بن ساعو محمد: التجارة والتجار في المغرب الإسلامي، القرن7ـ10م / 13ـ15م ، (مذكرة ماجيستير)، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2014.
7. شقدان بسام كامل عبد الرازق: تلمسان في العهد الزياني (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1422هـ/ 2002م.
8. شنوفي عبير:النقود الإسلامية المحفوظة في متحف تلمسان (دراسة أثرية)،(مذكرة ماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
9. عبد العزيز بن محمد بن مرشد: نظام الحسبة في الإسلام دراسة مقارنة، (مذكرةماجستير)، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 1393هـ/ 1992م.
10. عفانة فالينتيا سليمان: مملكة إشبيلية زمن بني عباد وعلاقتهم الداخلية والخارجية (414ـ484هـ/ 1023ـ1069م)،(مذكرة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2002.
11. العواودة سمير محمد جمعة: واجبات وحقوق العمال في الشريعة الإسلامية مقارنة مع قانون العمل الفلسطيني (مذكرة ماجستير)، جامعة القدس، 1431هـ/2010م
12. المغربي ريحاب محمد كمال محمد أحمد: التجارة في عصر بني حماد(408ـ547هـ/ 1017ـ1152م)، جامعة دمياط ، مصر، 2015.
13. بن موسى جميلة: تجارة الذهب بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي من القرن الثالث إلى الخامس الهجري 9ـ11م،(مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2000
14. نميش سميرة: دور أهل الذمة بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (القرنين 7ـ10هـ/ 13ـ16م)، (مذكرة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 1435هـ/ 2014م.
15. نوح فوزية محمد عبد الحميد: البحرية الإسلامية في بلاد المغرب في عهد الأغالبة، (مذكرة ماجستير)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1985.

رابعا: المجلات والملتقيات

1ـــ المجلات :

1. مرزوق بتة: "مدينة بونة وموقعا الاستراتيجي في العصر الوسيط"، مجلة دراسات أثرية ، المجلد 12، عدد 1، جامعة الجزائر2 ، نوفمبر، 2014.
2. بكاي هوارية : "شركة آل المقري التجارية ودورها في تمتين العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي" ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 2 ، عدد 1، جامعة الوادي ، 10 أفريل 2016
3. حامد أحمد عبد الجبار وسالم صالح زينب: " صناعة العطور في العصر العباسي ــدراسة تاريخية ــ " ، مجلة التربية والعلم ، المجلد 19 ، عدد 3، جامعة الموصل ، العراق ، 2012.
4. بوتشيش القادري إبراهيم :"المجال الحرفي بالمغرب خلال العصر المرابطي"، دراسات تاريخية، عدد 3، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية – الجزائر، أوت ، 2014،
5. بورملة خديجة و بوباية عبد القادر: " العلاقات التجارية البحرية للمغرب الأوسط مع مصر من منصف القرن الخامس الهجري إلى أواخر العصر الوسيط " ، مجلة عصور ، عدد 33، جامعة وهران ، جويلية 2017.
6. الشكيل علي جمعان: " صناعة الورق في الحضارة الإسلامية " ، مجلة أفاق الثقافة والتراث ، عدد 31، السنة الثامنة ،مركز جمعة الماجد، للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، رجب 1421هـ/ أكتوبر 2000.
7. عزب خالد: أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية" ، مجلة أفاق الثقافة والتراث ، عدد 8، مركز جمعة الماجد، للثقافة والتراث، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، شوال 1415هـ / مارس 1995م.
8. عشي علي : الموارد المالية عند الموحدين وانعكاساتها على المجتمع والدولة 514ـ668هـ/ 1120ــ1269م "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، عدد 1 ، جامعة غرداية، 2021.
9. علوي مصطفى: "الأحوال الاقتصادية للمغرب الأوسط من خلال كتابات الرحالة والجغرافيين المغاربة ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين /الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين " مجلة كان ، عدد 14،السنة الرابعة ، صفر 1433هـ/ ديسمبر 2011، ص 88.
10. العليمي حسين أحمد: "الجزية وما يثار حولها من أعداء الإسلام"، مجلة دعوة الحق ، عدد 10، الرباط ، المملكة المغربية ، 1978
11. فؤاد طوهارة : "النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العهد الزياني (7ـ9هـ/ 13ـ15م)"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد 2 ،مركز جيل البحث العلمي ، لبنان 2014.
12. فؤاد طوهارة :"المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العهد الزياني (ق 7ـ9هـ / ق 13ـ15م)"، مجلة دراسات تاريخية، عدد 16، جامعة البصرة ، العراق ، جوان 2014.
13. المعموري محمد عبد الله و الشمري يوسف كاظم: " الحسبة في الأندلس"، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد1، عدد10، جامعة بابل، العراق، جوان 2012.
14. ميلودي زهرة : "الرحلات البحرية ودور اليهود في تنشيط التجارة الساحلية للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، عدد 3، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس ، رمضان 1437هـ/ جوان 2016م.
15. النقشبندي أسامة ناصر :" الورق وصناعته في التاريخ العربي " ، مجلة الذخائر ، عدد 9، السنة الثالثة ، بيروت ، لبنان ، 1422هـ/ 2002م.
16.

2ـــــ الملتقيات :

1. عوض الله الأمين: " تجارة القوافل بين المغرب والسودان الغربي وأثارها الحضارية حتى القرن السادس عشر الميلادي"، ملتقى تجارة القوافل ودورها الحضاري ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، العراق 1404هـ/ 1984م.
2. المجذوب عبد العزيز : " من مسائل التعمير واستعمال المجال في العهدين المرابطي والموحدي ، الملتقى الأول حول مراكش ـ مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي ، جامعة القاضي عياض، 1988، ط 1 ، 1989،
3. نشاط مصطفى : "ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول"، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب ، الجزء الثاني، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، المغرب، 15ـ17 رجب 1409هـ/ 21ـ23 فبراير 1989م.

خامسا :القواميس والمعاجم اللغوية العربية

1ـ المصادر :

1 الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب : القاموس المحيط، دار الحديث، مراجعة أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، القاهرة، مصر، 1429هـ/ 2008م.

2ـ المراجع :

1. عمر أحمد مختار وآخرون : معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الأول، المجلد الثالث ط1، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، 1429هـ/ 2008م.
2. مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر 1425هـ/2004م.

فهرس الدروس

الدرس	الصفحة
مقدمة	أ ــ ب
الدرس الأول: الحرفة والتجارة في الفكر الإسلامي	3
تمهيد	3
1ــ مفهوم الحرفة والتجارة:	3
2ــ نظرة الأمم السابقة للعمل (قبل الإسلام):	5
3ــ قيمة العمل في الإسلام:	6
4ــ البعد الأخلاقي للتجارة في الإسلام:	10
5ــ البعد الاجتماعي للتجارة :	17
6ــ البعد العلمي والثقافي للتجارة:	19
خلاصة	22
الدرس الثاني: العوامل المؤثرة في النشاط الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي	23
تمهيد	23
1ـ العوامل الطبيعية :	23
2ــ العوامل البشرية	27
خلاصة	39
الدرس الثالث :التحول الحرفي والتجاري في الغرب الإسلامي بعد الفتح بعد الإسلامي	40
تمهيد	40
1ـ الحرف والتجارة في بلاد المغرب قبل الفتح الإسلامي :	40
2ـ عوامل ودوافع التحول الحرفي والتجاري:	43
3ـ النواة الأولى للتحول الحرفي :	44
4ـ مظاهر التحول الحرفي :	45
5ــ نتائج التحول الحرفي	47
خلاصة :	48
الدرس الرابع : الحسبة وتنظيم الحرف والتجارة	49
تمهيد	49
1ـ تعريف الحسبة :	49
2 ـ وظيفة المحتسب :	52
3ـ نشأة وتطور الحسبة في المغرب الإسلامي :	54

4ـ أنواع المخالفات في السوق :	58
5ـ تنظيم الحرف :	60
6ـ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للحسبة على الحرف التجارة :	61
خلاصة	62
الدرس الخامس: التوزيع الجغرافي للمعادن	64
تمهيد:	64
أولا:التوزيع الجغرافي للمعادن في بلاد المغرب	64
ثانيا: التوزيع الجغرافي للمعادن في الأندلس:	67
خلاصة:	69
الدرس السادس : أهم المنتوجات الحرفية في الغرب الإسلامي	71
تمهيد	71
1ـ الصناعة الغذائية :	71
2ـ الصناعة النسيجية :	72
3ـ الصناعة الجلدية :	72
4ـ الصناعة الخشبية :	78
5ـ الصناعة المعدنية:	80
6ـ صناعة الورق :	81
8ـ صناعة الزجاج :	83
9ـ صناعات مواد التنظيف التجميل :	84
خلاصة	86
الدرس السابع :المراكز الصناعية والتجارية الكبرى	87
تمهيد	87
أولا: أهم المراكز الصناعية والتجارية ببلاد المغرب	87
1ـ في المغرب الأدنى :	87
2ـ في المغرب الأوسط :	90
3ـ في المغرب الأقصى :	94
ثانيا: أهم المراكز الصناعية والتجارية بالأندلس	99
1ـ قرطبة :	99
2ـ إشبيلية:	100
3ـ ألميرية :	100
خلاصة:	101

الدرس الثامن :أسس ونظم النشاط التجاري في الغرب الإسلامي	102
تمهيد	102
1ـ تعريف النظام التجاري وخصوصيته الإسلامية :	102
2ـ المعاملات النقدية :	103
3ـ الموازين والمقاييس والمكاييل	106
4ـ نظام المقايضة :	107
5ـ القوافل التجارية	108
6ـ الأسواق :	109
7ـ الفنادق :	111
8ـ الشركات:	112
9ـ الطرق والمسالك التجارية :	113
10ـ الموارد المالية المحصلة من التجارة :	115
خلاصة	116
ملاحق	117
الدرس التاسع : تجارة الغرب الإسلامي في المجال المتوسطي (الدولة الزيانية نموذجا)	125
تمهيد	125
1ـ العوامل المتحكمة في التبادلات التجارية :	125
2ـ مناطق التبادلات التجارية	135
3ـ طبيعة التبادلات التجارية:	140
خلاصة :	142
ملحق:	143
خاتمة :	144
قائمة المصادر والمراجع:	145
فهرس الدروس:	156